الفكر السياسي

مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق

تصدر كل ثلاثة أشهر، تعنى بنشر المواد الفكرية والسياسية والاجتماعية والوثائق المتصلة بذلك

السنة الرابعة عشرة ربيع 2014 / العدد 50

رئيس التحرير

د. حسين جمعة

مدير التحرير

أ. محمد حديفي

هيئة التحرير

د. اسكندر لوقا

د. خلف الجراد

د. عيسى درويش

د. عبد اللطيف عمران

د. غازي حسين

د. مصطفى الكفري

الإخراج الفني

وفاء الساطي

الاشتراك السنوي

- أعضاء اتحاد الكتاب العرب 250 ل.س
- داخل القطر، للأفراد 300 ل.س.
- داخل القطر، للدوائر الرسمية 900 ل.س.
- الأقطار العربية، للأفراد 600 ل.س أو 15 دولاراً
- الأقطار العربية، للدوائر الرسمية 1200 ل.س أو 25 دولاراً أمريكياً.
- خارج الوطن العربي، للأفراد 900 ل.س أو 20 دولاراً أمريكياً.
- خارج الوطن العربي الدوائر الرسمية 2000 ل.س أو 40 دولاراً أمريكياً.

دمشق ـ أوتستراد المزة ـ ص.ب: 3230

هـ ـ 6117240 ـ 6117242 ـ 6117243 فاكس: 6117244

البريد الإلكتروني لاتحاد الكتاب العرب:

Email: aru@net.sy

Website: http://www.awu-sy

شروط النشر في مجلة الفكر السياسي

1 ـ أن تتسم الأبحاث والدراسات بالجدة والمنهجية وسلامة اللغة.
2 ـ أن تكون ذات طابع فكري سياسي وفكري ثقافي واجتماعي.
3 ـ أن لا تكون جزءاً من بحث سابق منشور أو من رسالة جامعية.
4 ـ ألا يزيد حجم البحث على عشرين صفحة وإلا أهمل.
5 ـ أن تُرفق بالبحث سيرة وجيزة تتضمن الاسم الثلاثي للباحث ومرتبته العلمية إن وجدت.
6 ـ أن يُرسل البحث مرفقاً بقرص مدمج (CD) أو عن طريق البريد الإلكتروني لاتحاد الكتاب العرب:

E.Mail: aru@net.sy

موقع الاتحاد الإلكتروني: http://www.awu.sy

7 ـ أن توضع الحواشي في أسفل الصفحة.
8 ـ أن يثبَّت في آخر البحث فهرس المصادر والمراجع وفق ترتيب حروف الهجاء.
9 ـ أن توجه جميع المراسلات باسم رئاسة التحرير.
10 ـ ترتيب المواد في العدد يخضع لاعتبارات فنية.
11 ـ الأبحاث المنشورة في المجلة تعبِّر عن رأي أصحابها.
12 ـ المواد التي تتلقاها المجلة لا تُرد لأصحابها سواء نُشرت أم لم تُنشَر.
13 ـ أن يكون المقال لا يقل عن عشر صفحات ولا يزيد عن ثلاثين مع التوثيق مرفق بـ CD.

التوزيع في الجمهورية العربية السورية:
المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات
فاكس: 2122532 / هاتف: 2127797 / ص.ب: 12035

ملاحظة: الأبحاث والمقالات الواردة تعبر عن آراء أصحابها

العدد الخاص من مجلة الفكر السياسي

الافتتاحية:

1 ـ بشار الأسد قائد استثنائي ..... د. حسين جمعة 5

2 ـ الانتخابات الرئاسية السورية وآفاق التعددية السياسية ..... د. خلف الجراد 13

3 ـ الاستحقاق وقفة وموقف..... د. سليم بركات..... 27

4 ـ الاستحقاق الرئاسي بين حق المواطنة وواجب الدفاع عن الوطن..... د. عبد الله الشاهر 41

5 ـ الاستحقاق الوطني والعدو الأساس..... د. علي دياب 53

6 ـ الاستحقاق الرئاسي وقضية فلسطين..... د. غازي حسين 59

7 ـ من تشخيص السلطة.. إلى تأسيس السلطة.. ..... د. شاهر إسماعيل الشاهر... 71

8 ـ شُرُوط انتقال السلطة السياسية..... د. نصير سمارة / أ. ناجية حمدي 85

9 ـ لماذا الـ "نعم" الثانية؟..... د. اسكندر لوقا 99

10 ـ السوريون والصراع على سورية ..... حسن إبراهيم أحمد 105

11 ـ كيان عابر مهما طغى ..... د. خير الدين عبد الرحمن 119

12 ـ نعم.. العرب أيضاً قادرون..... د. سهيل عروسي 129

13 ـ كلمة السيد الرئيس بالعلماء 149

14 ـ رسالة السيناتور ريتشارد هـ. بلاك إلى سيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد
..... ترجمة: إيلين كركو 173

آخر الكلام

15 ـ بخطى الواثق سورية تمضي لمستقبلها ..... أ. محمد حديفي..... 177

من أقوال السيد الرئيس
بشار الأسد
رئيس الجمهورية العربية السورية

« اللغة العربية تتآكل اليوم عن سوء نية أو عن جهل .. ولكن من دون لغة بعد زمن سنصبح كالآخرين غير العرب نقرأ القرآن الذي لا نفهم لغته .. علينا أن نكون حريصين على هذه اللغة لأن اللغة هي حامل الثقافة و حامل الدين وحامل الفكر و حامل العقيدة..»

بشار الأسد قائد استثنائي

□ د. حسين جمعة

تقديم:

يتساءل كل واحد من أبناء سورية: لماذا يتبنى أحدنا شعار: "الدكتور بشار الأسد الخيار الوطني للسوريين"؟!

ونرى أن هذا الخيار لم يكن من فراغ، وإنما هو يستند إلى رؤية دقيقة راجعة للسيرة الوطنية النضالية والسياسية للسيد الرئيس بشار الأسد، ولاسيما أنه ظهر منذ بداية الألفية الثالثة رمزاً وطنياً وقومياً تميز من بقية القادة العرب بكثير من الخصائص التي اجتمعت له ولم تجتمع لأحد منهم... فالرئيس بشار الأسد برز خلال المرحلة الماضية قائداً وطنياً قومياً استثنائياً أعاد ترتيب الأوراق السياسية في المنطقة بالصورة التي تؤكد قدرة الشعب العربي في سورية على الصمود في وجه ما سمي بالربيع العربي، وهو الربيع الذي أريد له أن يثبت أن الأمة العربية غير قادرة على بناء ذاتها بأسلوب ديمقراطي يوافق ما انتهت إليه دوائر القرار الغربي.. ولذا لابد له من إعادة تأهيلها من جديد وفق نظام وصاية يتبنى قواعد الديمقراطية الغربية التي تتيح بناء ما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الجديد...

ولما أراد الغرب أن يؤكد مزاعمه العدوانية فاقم الخلافات والصراعات في بعض البلاد العربية، ولاسيما حين زرع فيها الدمار والخراب والقتل بعد أن أثار الفتنة الطائفية والمذهبية في النفوس المتخلفة وحَرَّش الناس بعضهم على بعض مثيراً فيهم كل أنواع الخصومة والحقد، في وقت طفق يؤكد أن قيادات أوطانهم قيادات فاشلة... ولذلك كله كان لزاماً علينا أن نتحدث عن قيادة السيد الرئيس بشار الأسد التي أكدت لكل ذي عقل إخفاق ذلك المشروع لما تمتعت به شخصية سيادته من أسباب وصفات تمثلت فيه على الصعيدين النظري والتطبيقي... ويمكن للباحث أن يبوِّبها في ثلاثة محاور.

1 ـ أثر البيئة في النشأة القيادية:

أ ـ الوسط الاجتماعي: ينتمي الدكتور بشار الأسد إلى بيت وطني عربي أصيل، وأسرة تقوم على رعاية أبنائها خير رعاية، إذ تغذي فيهم روح التعاون والوفاء والمحبة والاعتماد على الذات في كل شأن يخص أحدهم... وحين فعلت ذلك وغيره على الصعيد الذاتي كانت تزرع فيهم صدق الانتماء إلى الوطن والأمة... فالقائد بشار الأسد تخرّج في مدرسة تقدس حب الوطن إرادة وقناعة، وليس تملقاً وتزلفاً ونفاقاً وتعنى أيما عناية بالقيم الأصيلة... لذا فهو يعيش المواطنة أسلوب حياة يؤكد قيمة دولة المؤسسات؛ والتعددية الوطنية المنبثقة من احترام الآخر وتقديره؛ ويستند إلى الصدق في العمل والإخلاص في الأداء، والتنافس من أجل الأفضل.

ب ـ الوسط الثقافي والعلمي...

نشأ السيد الرئيس في وسط ثقافي واجتماعي مقاوم يسعى إلى بناء الوطن والأمة، ولذلك واجه كل محاولات إسقاط الدولة السورية بقوة وحزم حين انتهج منهج ثقافة المقاومة على كل مستوى وصعيد؛ وتخلَّق بخُلُق الثبات على الموقف الوطني؛ لم ترهبه خفافيش الظلام وأفاعي الجحور؛ وأباطرة الاستعمار... ولم تخدعه ألسنة مدّعي العروبة وتظاهرهم بالرقة والدماثة على حين يتقلبون على أحقاد متورمة تبث سمومها في كل اتجاه... لهذا واجه كل محاولات تشويه النهج العروبي المقاوم الذي آمن به بمثل ما آمن بأن العروبة جسد؛ والإسلام روح ثقافية وخلقية تعزز قدرة ذلك الجسد على النهوض والتطور... ومن ثم لا يجوز تشويه

منظومته الخلقية، تحت أي ذريعة كانت. فقد استطاع سيادته أن يبرز للدنيا أن الإسلام بريء مما ترتكبه العصابات الظلامية الإرهابية المتطرفة، فالإسلام لم يستولد ـ يوماً ـ التطرف والقتل والذبح والدمار، ولم يعادِ ـ لحظة واحدة ـ حرية الشعوب وتطلعاتها إلى ممارسة حياتها المنضبطة مع القيم الإنسانية... ثم إن السيد الرئيس تربى في مدرسة حزب البعث العربي الاشتراكي حامل المشروع النهضوي العربي الذي يسعى إلى بناء الغد الأفضل على كل الصُّعُد... ومن ثم كان ينفتح على الفكر الإنساني بروح الرغبة الشديدة في اكتساب ما فيه من آراء ومعارف وتقنيات للنهوض بالوطن والأمة ولاسيما أنهما مرّا بمنعطفات تاريخية عدة في مقاومة المشروع الصهيوني الاستيطاني العنصري منذ مطلع القرن العشرين على الأقل. فحزب البعث تبنى مشروع استنهاض الأمة العربية بوصفها أمة واحدة ترفض الشرذمة والتمزق؛ وتعتمد المنهج العلمي الموضوعي في الثورة على التخلف والجهل، والفساد والانحراف، وتتطلع إلى المبادرة والمنافسة من أجل بناء الدولة العربية القادرة على التصرف بشؤونها ومواردها، والدفاع عنها بكل قوة واقتدار... ما يجعلها ترى أن الثورة على التجزئة والتخلف والانحطاط الفكري ليس مجرد حلم من أحلام اليقظة أو مجرد نزوة عابرة وإنما هي فِعْل موضوعي وذاتي صادق وجاد يهدف إلى انبعاث شمس مسيرة التطور والبناء... في هذه المدرسة نشأ الشاب بشار الأسد، وقد تضافرت معها نشأة تعليمية امتدت من ثانوية (الحرية) إلى جامعة دمشق ـ كلية الطب. وفي ضوء ما حصّله حكيم العيون في جامعة دمشق من علوم تطبيقية اختصت بطب العيون، وفي إطار اطلاعه على الثقافة الغربية المعاصرة كان يظهر إمكانات راقية في التفاعل مع الوسط الثقافي والعلمي، في الوقت الذي كانت مشاعره الإنسانية ترتقي في تفاعله مع الناس من حوله.

2 ـ امتلاك الصفات الشخصية القيادية:

أ ـ الحكمة والرزانة/ والأناة والدراية: وهي صفات متأصلة في شخصيته طبعاً واكتساباً؛ رغبة وإرادة؛ ما جعله يتمتع بفرادة دافعة في الفكر والعطاء، وبمنهج واضح بنى مكوناته على أساس التوازن والانفتاح على الآخر، وعلى كل شأن طارئ.

ب ـ الإرادة والعزيمة / الحزم والمرونة/: تعد هذه الصفات من أبرز ما يملكه ـ سيادته ـ فهو يتصف بالصلابة في الموقف الوطني في صميم عالم متحول ومتغيّر تقوده عولمة جشعة متوحشة تحرص إدارتها المهيمنة من واشنطن على مصالح خاصة تضع أجنداتها الشركات الاحتكارية القابضة.

ج ـ التواضع وحب الناس والانفتاح على الآخر؛ فقد ندر لقائد أن تراه في مختلف الظروف بين الناس بوصفه واحداً منهم؛ فهو يشبههم؛ وهم يشبهونه في كل تطلعاتهم في أوقات السلم والحرب... ولعل الأزمة المعاصرة قد أوضحت ذلك فقد رأيناه في (داريا وباب عمرو؛ وعدرا ومعلولا...) يتنقل من موقع إلى آخر معلناً للدنيا كلها بأن شرور المرتزقة والمجرمين لن تخيف الشعب السوري؛ وأن الدمار الذي خلفوه وراءهم سوف نعيد بناءه.

د ـ القدرة على المبادرة واتخاذ القرار المناسب في ضوء فهم العلاقات الموضوعية بين المجتمع والحالة المستجدة أو الطارئة، وإدراك العلاقة بين التيارات السياسية والوضع الاقتصادي والاجتماعي... فالسيد الرئيس كشف للعالم كله أن الأزمة السورية لم تكن لتكون لولا الصراع العربي الصهيوني؛ وهو الصراع الذي انتهى إلى إخراج أكثر الدول العربية من ساحته؛ ولم يبق فيها إلا دول محور المقاومة وحركاتها... ومن هنا اتخذ سيادته القرار في المواجهة والصمود مهما طالت الأزمة السورية... وهي الإطالة التي فطن لها منذ البداية؛ وكانت الإدارة الأمريكية تخطط لها لإضعاف الدولة السورية وجيشها، بمثل ما تؤثر سلباً في قدرات محور المقاومة... ثم إن القدرة على اتخاذ المبادرة، وإدراك الأسرار الخفية للمصالح الإقليمية والدولية وفّر لقيادة السيد الرئيس إيضاح الصورة الحقيقية للدول الصديقة وعلى رأسها روسيا والصين، ودول البريكس فكانت مواقفها المعروفة.

هـ ـ فهم الماضي ووعي الحاضر واستشراف المستقبل: تجلت هذه الصفة لدى سيادته وفق إطار ثقافي ينطلق من أن عملية التنمية الشاملة للأمة تعاني من تحد استعماري صهيوني استيطاني عنصري، وعدوان غربي أمريكي يدعم المشاريع الظلامية التكفيرية في المنطقة بوصفها أداة أساسية لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديدة، أو الكبير؛ اللهم إذا تجاوزنا الدول التابعة للإدارة الأمريكية....

ولذلك لابد من فهم العوامل الموضوعية التي تضع العلة للمعلول؛ وتصمم على النهوض بمستقبل الأمة.

و ـ العقل العلمي الموضوعي الهادئ: لعل أبرز ما ظهرت لديه هذه الصفة في مواجهة السياسة الوطنية والعربية والإقليمية والدولية. فقد أكد غير مَرَّة خلال المرحلة الماضية صفة الوعي في الحفاظ على الحق الوطني والقومي؛ والتفاعل مع الضغوط المتنوعة بكل صبر وأناة، من دون أن تأخذه العواطف المتسرعة، مهما كانت ملبية لمشاعر العامة من الناس. ولا شيء أدل على ذلك من الإشارة المركزة إلى رؤيته النافذة لملف المصالحة والتسويات بين الجيش العربي والمقاتلين العرب والأجانب.. إذ نقلت هذه التسويات ملف الأزمة السورية من المفاوضات الخارجية إلى الحوار السوري الداخلي وكشفت حقيقة الضالعين في التآمر على سورية، وسهّلت وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين، ومنعت دخول المرتزقة والتكفيريين إلى أماكن المقاتلين... وهو ما رأيناه في القابون وبرزه والمعضمية، ويلدا وببيلا والزبداني ومضايا وعين الفيجة ووادي بردى...

ز ـ القدرة على تحليل الحدث والموضوع وفق مفهوم الأدلة النقلية والعقلية، وفي إطار وعي سياسي يحيط بكل أنواع المشكلات القائمة. ولعل من أكثر الأمثلة وضوحاً في هذا الشأن لقاءه مع رجال الدين والدعاة والداعيات؛ فقد تجلَّى لديه منهج التحليل المعرفي والفقهي والاجتماعي الوطني بأبهى صوره.

ح ـ الثقافة المتنوعة والواسعة المعاصرة والقديمة: إن هذه الصفة جعلته يواكب أحدث الأنساق المعرفية والتقنية في الوقت الذي حرص فيه على أصالة ما يملكه من إرث حضاري... ومن هنا ندرك أن استصدار آلاف المراسيم والقوانين كانت ترمي إلى تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والسياسية وتحافظ في آن معاً على القيم الموروثة، والعادات الحميدة...

ط ـ القدرة اللغوية على نقل الأفكار: لم ينظر إلى اللغة العربية نظرة محايدة بل جعلها الحامل للهوية الثقافية، ولكل ما يؤمن به من آراء ومواقف، في الوقت الذي كان يدعو إلى تعلم اللغات الأخرى بوصفها أداة ثقافية واجتماعية تؤدي إلى التواصل مع الآخر... فمن منا

ينسى دعوته الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة الذي عقد في دمشق عام (2008م) إلى اعتماد اللغة العربية في كل شأن من شؤون الأمة؟؟!.

3 ـ مصادر الاستراتيجية القيادية:

1 ـ الرؤية النافذة في الحفاظ على بنية الدولة وسيادتها: إن قوة الدولة من قوة نظامها العام والخاص، الأهلي والرسمي... وهي قادرة ـ بمجموعها ـ على أن تواجه أي مؤامرة أو عدوان وبخاصة في حال الأزمات والمحن... ومن ثم فهي قادرة على أن تقوم بعملية البناء والإعمار في إطار برامج موضوعية وعلمية تهدف إلى خدمة الإنسان والحفاظ على كرامته... فوحدة الدولة وقوة مؤسساتها أساس سيادة الوطن؛ والعكس صحيح، فضلاً عن أنه يؤمن إيماناً مطلقاً بقوة القانون وسيادته على المستوى الوطني والقومي. فالدولة التي لا تحترم سيادة القانون، ونظامها العام إنما تعرّض وجودها واستقرارها لهزات كثيرة... لهذا عشنا ثورة قانونية حقيقية على عدد من الصُّعُد، فصدر الدستور الجديد، وقانون الأحزاب، وقانون الانتخابات وقانون الإعلام...

2 ـ الشعب ووحدته: يرى سيادته أن الشعب مصدر كل سلطة وقوة، وإرادته الموحدة هي الحامي لسيادة الوطن، ثم إن إرادة الشعب من إرادة الله تعالى... لذلك جعل الحفاظ على وحدة نسيجه وروحه الوطنية في إطار التنوع همّه الأساسي، وكان حريصاً على استلهام عوامل يقظته وارتباطه بوحدة أرضه، وأمته صاحبة الحضارة العريقة... وحين كان يمدُّ عينيه إلى شعبه كان يحرص على صون كرامته؛ ويعزز الأسلوب الأمثل على الإفادة من طاقة الشباب وحيويتهم، والنهوض بمسؤولياتهم الوطنية في البناء والتحرير وبالمقابل لم يكن ليهمل دور المرأة في بناء المجتمع السوري والنهوض به، بوصفها تمثل حجر الرحى في ذلك كله.

3 ـ السيادة الوطنية: السيادة الوطنية ليست كلمات وآراء بل هي مواقف تعتمد على (استقلال القرار؛ ووحدة التراب؛ وحرية التصرف بالموارد البشرية؛ والاقتصادية و..) والدفاع عن ذلك. وطالما حاولت الدوائر الصهيو/أمريكية انتزاع حرية القرار واستقلاله من يد سورية، كما حدث في عام (2003م) ولكن السيد الرئيس أبى أن يجعل القرار السيادي مرتهناً لأي دولة مهما بلغت قوتها، وقدرة جيشها...

4 ـ الإيمان بالعمل المؤسساتي والارتقاء به: يؤمن إيماناً لا يشوبه شك في أن العمل المؤسساتي إدارياً ونقابياً؛ وسائل وتقنيات، اقتصادياً واجتماعياً، إعلامياً وعلمياً... ذاتياً وموضوعياً يعدُّ الأصل في بناء الدولة القوية القادرة على مواجهة كل الأخطار والمشكلات... ثم إن الإعلام يقوم ـ اليوم ـ بمهمات عظيمة؛ على الصعيدين الخاص والعام؛ ولابد له من أن يواكب مسيرة التطور، ويقود العقول ويوجهها إلى حقيقة ما يقوم به الإعلام المعادي إبان المحن والأزمات... فقد أثبتت التجارب الماضية أن الإعلام كان أسبق من الجيوش في إسقاط دول ذات سيادة... فمن منا ينسى ما قام به إعلام قطر والسعودية خاصة من تحريض وتضليل للحقائق في الأزمة السورية؟ لقد مارس كل أشكال الإرهاب الإعلامي لإشعال فتيل نار الفتنة الطائفية والمذهبية، ولكن إعلامنا الوطني، والإعلام العربي الحر والمقاوم تصدَّى له وفَنَّد أضاليله؛ ومزاعمه الكاذبة... وكان السيد الرئيس يدعم الإعلام الوطني المقاوم؛ ويحرص على الارتقاء بأدواته ومقولاته، ويقدّم له ما يحتاج إليه؛ لأن احتلال الفضاء الإعلامي على غاية من الأهمية في عالم تحوَّل إلى قرية كونية. فاستراتيجيات الإعلام لا تقل أهمية وفاعلية عن استراتيجيات إعداد الجيوش في هذه الأيام، علماً أنه يشدد على التكامل بينهما وتطويرهما دائماً. ويمكن أن نشير إلى مثالين اثنين:

أ ـ مؤسسة الجيش: يرى ـ سيادته ـ أن الجيش مؤسسة وطنية عقائدية يقوم بواجب الأمن والأمان؛ ويدافع عن حياض الوطن والنهوض به لذلك لابد لها من أن يُعَدَّ الإعداد الكافي لكل الظروف؛ ولا يجوز أن يلحق بعقيدته أي شيء يسيء إليه؛ ... وهكذا كان على الدوام، وقد أثبت أنه جيش موحَّد ومستعد للتضحية من أجل وطنه؛ ومن ثم استطاع أن يتعامل بنجاح واقتدار مع الأزمة السورية؛ فردَّ كيد الدوائر الصهيو/أمريكية وعصابات المرتزقة التكفيريين إلى نحورها... وهاهو ذا يسطر أروع الملاحم في كل الأرض السورية التي حاول الجَهَلة والمرتزقة الاعتداء عليها... وسيبقى جيشنا البطل الضامن لاستقلال الوطن وحريته. وستدعمه بقية المؤسسات الأهلية والرسمية، والوزارات المختلفة فكل منها يتابع مهمته الوطنية النضالية تبعاً لأنظمته وأهدافه ووظائفه...

ب ـ اعتماد فكرة الأحزاب وفق قاعدة التنوع والتعدد والتكامل في العمل الوطني فالطبيعة قائمة على التنوع؛ ولا يمكن أن يكون الناس متساوين بالكفاءات والقدرات... على حين يمكن لهذه القدرات أن تتكامل من أجل التنافس في الأفضل... وهذا كله ما اتضح للجميع من مواقف السيد الرئيس... وكان المؤتمر القطري العاشر (2005م) قد قدم حلولاً لكثير من القضايا المختلفة، بما فيها الحديث عن المادة الثامنة في الدستور القديم؛ والتي تعدَّلت من بعد، وكانت تنص على أن حزب البعث قائد في الدولة والمجتمع.

تلك هي أبرز الملامح التي تميز بها الدكتور بشار الأسد ما يجعلنا نقف إلى جانبه بملء إرادتنا، ونختاره بكامل الوعي والحرية؛ مؤكدين أن الاقتراع حرية ومسؤولية وحق ولا يجوز أن يعطى إلا لمن يستحق.

❑❑

الانتخابات الرئاسية السورية و آفاق التعددية السياسية

□ د. خلف الجراد

مقدمة:

شكلت الانتخابات الرئاسية السورية الحالية (حزيران 2014) تنفيذاً لدستور الجمهورية العربية السورية الجديد وأحكام قانون الانتخابات العامة رقم (5) لعام 2014. حيث تم القبول النهائي لثلاثة مرشحين لمنصب رئيس الجمهورية (ماهر حجار،حسان النوري، د.بشار الأسد). فالدستور والقانون المشار إليهما ينصان على عدم جواز القبول النهائي لترشيح شخص واحد، بل إقرار القبول النهائي لمرشحين اثنين على الأقل.وهذه هي المرة الأولى في تاريخ سورية تجري فيها انتخابات رئاسية تعددية تنافسية، وليست عن طريق "الاستفتاء" (بـ نعم أو لا)، أو بأسلوب "المبايعة" المعروف. من هنا،فقد رأى كثير من المحللين والخبراء والمتخصصين بشؤون المنطقة وتطور أنظمتها السياسية أن الانتخابات الرئاسية السورية تشكل خطوة مهمة للولوج إلى مرحلة جديدة،تقوم على أساس التعددية السياسية والاقتصادية والثقافية.

ويهمنا في هذا البحث المساهمة في تكوين رؤية علمية واضحة لدراسة مرتكزات ومكونات وآفاق المرحلة القادمة في سورية من منظور التعددية السياسية وعملية ترسيخ التحولات الإصلاحية المجتمعية الشاملة، التي تقتضيها نهضة سورية المعاصرة وتجددها في المجالات والميادين كافة.

أولاً: الإطار المفاهيمي للمسألة

نصت المادة الثامنة من دستور الجمهورية العربية السورية الحالي، على أن يقوم النظام السياسي للدولة على مبدأ التعددية السياسية، وتتم ممارسة السلطة ديمقراطياً من خلال الاقتراع.كما نصت على أن "تسهم الأحزاب السياسية المرخصة والتجمعات الانتخابية في الحياة السياسية الوطنية والديمقراطية".

وفي الإطار عينه، أي مبدأ التعددية للنظام السياسي في البلاد، أكدت المادة التاسعة أن الدستور "يكفل حماية التنوع الثقافي للمجتمع السوري بجميع مكوناته وتعدد روافده، باعتباره تراثاً وطنياً يعزز الوحدة الوطنية في إطار وحدة أراضي الجمهورية العربية السورية".

ولكن ما معنى التعددية السياسية كمفهوم نظري وبنية منظومية وواقعية في النظام السياسي لدولة ما؟!..

حيث نرى أن التعريف بالمفاهيم والمصطلحات المتداولة على الصعيدين النظري والإجرائي، تشكل مسألة منهجية أساسية في العلوم الاجتماعية عامة، وعلم السياسة بصفة خاصة.

والحقيقة، فإن الدراسات والأبحاث والأدبيات التي تناولت قضايا التعددية السياسية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي منذ سبعينيات القرن العشرين، لم تهتم كثيراً بالتأصيل النظري والإجرائي لعدد من المفاهيم الرئيسة والمتداولة على نطاق واسع، مثل: التعددية السياسية، والتنمية السياسية، وعملية الدمقرطة أو التحول الديمقراطي، والمشاركة السياسية، والإصلاح السياسي..إلخ. وفي أفضل الأحوال، فقد جاءت معالجة هذه المفاهيم في بعض الدراسات والأدبيات بشكل موجز بعيد عن الغوص في التفاصيل النظرية، وذلك خلافاً للأدبيات التي تناولت هذه القضية في مناطق أخرى من العالم، مثل أمريكا اللاتينية وآسيا وشرق ووسط أوروبا.

وبالمقابل فقد حرصت بعض الدراسات والأدبيات الخاصة بالنظم السياسية العربية على التفريق بين مفهومي "التحرير السياسي"و "الديمقراطية"، بحسبان أن الأول يتضمن عناصر، مثل إقرار بعض الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين وتخفيف القيود المفروضة على ممارسة بعض هذه الحقوق والحريات، مثل حرية الرأي والتعبير، والإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين...إلخ. أما الديمقراطية كنظام للحكم، فهي تتضمن عناصر عديدة، مثل إقرار حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية، والفصل بين السلطات، وتداول السلطة بشكل سلمي من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وتوفير ضمانات احترام حقوق الإنسان في إطار ترسيخ مفهوم المواطنة وتأكيد مبدأ سيادة القانون. وهكذا فإن التحرير السياسي لا يعني بالضرورة وجود ديمقراطية، وإن كان يمثل خطوة مهمة على طريقها(2).

ومن ناحيتها، فقد تناولت "موسوعة السياسة"العربية المؤلفة من قبل عدد من الباحثين العرب(برئاسة تحرير الدكتور عبد الوهاب الكيالي) مفهومي "التعددية"و"تعددية الأحزاب"، بصفة عامة، حيث أكدت أن "التعددية" (pluralism): مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه متكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة، ذات مصالح مشروعة متفرقة.حيث يذهب أصحاب هذا المفهوم إلى أن التعدد والاختلاف يحول دون تمركز الحكم، ويساعد على تحقيق المشاركة، وتوزيع المنافع. ويعد الليبراليون الولايات المتحدة كمثال للتعددية، إلا أن كلاً من اليسار الجديد واليمين الجديد يرفض هذا المفهوم ويعارضه.

في حين ينظر واضعو "موسوعة السياسة" إلى "تعددية الأحزاب (Multi-Party System) بوصفه مصطلحاً سياسياً يطلق على النظام السياسي الذي يسمح بقيام عدة أحزاب تمتاز بضعفها (بمعنى أنه لايتاح لحزب أن يقوى لدرجة الهيمنة على سواه) وبالخلافات العقائدية في مابينها. ويفرض نظام تعددية الأحزاب في أغلب الأحيان، حكومات إئتلافية، تتصف بعدم الاستقرار الوزاري.

إلا أن الجانب الإيجابي في مثل هذا النظام هو أنه يتيح قدراً واسعاً لكل القوى السياسية في البلاد لتعبر عن مواقفها وأهدافها(3).

أما بخصوص مفهوم "التعددية السياسية" بالذات، فقد أشار عدد من الباحثين العرب إلى أنه يتضمن السماح بتعدد الأحزاب والتنظيمات والجمعيات السياسية، وتأمين حقها في الوجود المشروع والمشاركة في العمل السياسي، استناداً إلى أسس وقواعد دستورية وقانونية، فضلاً عن الالتزام بأسس ومعايير التنافس السلمي، وحلّ الخلافات والصراعات بالطرق السلمية، ودون اللجوء إلى العنف. ومن هذا المنطلق، فإن القبول بالتعددية السياسية يعني التسليم بتعدد الجماعات والقوى الاقتصادية والاجتماعية، والتيارات السياسية والفكرية في المجتمع، وما يعكسه ذلك من تعدد في الرؤى والمصالح والأفكار(4).

ولكن بعض الباحثين العرب، يرى أنه بالرغم من أن التعددية السياسية، وفي قلبها التعددية الحزبية، تشكل عنصراً أساسياً للديمقراطية، إلا أن مجرد إقرار التعددية السياسية لا يعني بالضرورة تطبيق الديمقراطية، حيث أن للديمقراطية أبعادها وعناصرها ومتطلباتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية الأخرى(5).

ولذلك يفضل هؤلاء استخدام مصطلح "التعددية السياسية المقيّدة" لوصف حالات التعددية القائمة في عدد من البلدان العربية، وذلك في إشارة إلى القيود المتنوعة، التي تفرضها السلطات الحاكمة، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة على هذه التعددية، وهي قيود موجودة في الدساتير في بعض الحالات، كما تتضمنها القوانين الناظمة للحياة السياسية في هذه البلدان، مثل قوانين الأحزاب والجمعيات الأهلية والمطبوعات والنشر والانتخابات وغيرها.

واستناداً إلى هذه الرؤية، فإن مفهوم الديمقراطية أوسع من مفهومي التحرير السياسي والتعددية السياسية، وإن كان كل منهما يشكل عنصراً مهماً في بنية النظام السياسي الديمقراطي.

ومن بين المفاهيم، التي طرحت لمقاربة تجارب التعددية السياسية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، نشير إلى مفهوم إشكالي غير متفق بشأنه، وهو "الليبرالية السلطوية"، الذي يتمحور حول الإجراءات ذات الطابع الانفتاحي التي اتخذتها بعض الأنظمة العربية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ولكن مع الإبقاء على جوهر الطبيعة السلطوية للحكم، أي أن هذا المفهوم يركز على الفجوة بين سياسات تحرير الاقتصاد أو الانفتاح الاقتصادي وبعض المظاهر المحدودة للانفتاح السياسي من ناحية، وعملية الدمقرطة أو التحول الديمقراطي من ناحية أخرى، حيث أن الأولى لا تكون مصحوبة بالثانية، مايجعل هذه المرحلة الانتقالية في تطور السياسات العربية تتسم بـ"دمج جديد بين التحرير الاقتصادي والسلطوية السياسية"(6).

كما طرح بعض آخر مصطلح "عملية الديمقرطة الدفاعية" لتفسير التطورات السياسية ذات الطابع الديمقراطي أو شبه الديمقراطي التي شهدتها عدة دول عربية منذ ثمانينيات القرن الماضي. وهو يشير إلى استراتيجية تتبناها السلطة الحاكمة وتقوم على إحداث تحول ديمقراطي محدود وخاضع للسيطرة، بهدف تجديد شرعيتها من ناحية، وتمكينها من مواجهة الأزمة الداخلية، وامتصاص الضغوط الشعبية المطالبة بالمشاركة السياسية من ناحية أخرى.أما مفهوم "النظم شبه السلطوية"، فيشير إلى تلك المجموعة من الأنظمة، التي يصعب وصفها بأنها ديمقراطية لأنها تتضمن بعض السمات السلطوية، كما يصعب تصنيفها على أنها سلطوية لأنها تتضمن بعض سمات النظام الديمقراطي، أي أنها أنظمة هجينة، فهي "شبه سلطوية" و"شبه ديمقراطية" بآن معاً.

أما مفهوم "النظام الأوتوقراطي"، الذي يأخذ بعض مظاهر التحرير السياسي، فقد حددت الدراسات التي طرحت هذا المفهوم أهم ملامح النظام السياسي الأوتوقراطي في: تمتعه بشرعية سياسية جزئية، وقيامه باتخاذ إصلاحات جزئية على الصعيد الاقتصادي، وكذلك على صعيد المجتمع المدني، والعملية الانتخابية والمؤسسة التشريعية، فضلاً عن قيامه بعملية استيعاب أو احتواء جزئي لقوى المعارضة، سواء أكانت دينية أم علمانية. وتصنف الدراسات المعنية الأنظمة الحاكمة في كل من مصر والأردن والكويت والمغرب تحت هذا المفهوم (7).

ثانياً: أسباب ودوافع عملية الانتقال إلى التعددية السياسية

يطرح الباحثون والمتخصصون العرب في الفكر السياسي الحديث والمعاصر مجموعتين من الأسباب والمسوّغات والدوافع لتفسير عملية الانتقال أو التحول إلى التعددية السياسية في الدول العربية، تتضمن الأسباب والعوامل الداخلية والأسباب والعوامل الخارجية. مع الأخذ بالحسبان أن هناك نوعاً من التداخل والتأثير المتبادل بين بعض المتغيرات الداخلية وبعض المتغيرات الخارجية ذات الصلة بالانتقال إلى التعددية السياسية وعملية التحول الديمقراطي.

ومع التسليم بصعوبة الفصل بين ما هو داخلي وخارجي، ومع التسليم كذلك بوجود تفاوتات واختلافات بين الدول العربية بشأن أسباب ودوافع عملية الانتقال إلى التعددية السياسية، من حيث أن الأسباب عينها قد تؤثر بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في النظم السياسية في دول عربية مختلفة، إلا أنه وبصفة عامة يمكن القول: إن هناك ثلاثة عوامل داخلية تقف وراء هذه الظاهرة، هي:

أ- تصاعد حدة الأزمات الداخلية في عدد من الدول العربية منذ عقد الثمانينيات، وهي أزمات مجتمعية انطوت على عناصر وأبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.وقد تمثلت أبعادها الاقتصادية في تباطؤ أو تراجع معدلات النمو، وتصاعد معدلات التضخم والبطالة والمديونية، وتدني مستوى معيشة قطاعات عريضة من المواطنين؛ أما أبعادها الاجتماعية، فقد تمثلت في تزايد حدّة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وتنامي أعداد الفقراء والمهمشين، وبخاصة في الأرياف، وفي أحزمة الفقر التي تمددت واتسعت بشكل انفجاري حول العواصم والمدن الكبرى في معظم الدول العربية، فضلاً عن تزايد حدة مشكلات الصحة والتعليم والإسكان في عدد من الدول العربية (ذات المستويات الاقتصادية الوسطى والمتدنية). وقد تمثلت الجوانب السياسية للأزمة في غياب أو ضعف القنوات الوسيطة للمشاركة السياسية، وبخاصة مع ترهل أو تكلس الحزب الواحد، وغلبة المعايير البيروقراطية والأمنية على أدائه، فضلاً عن جمود النخب الحاكمة ومحافظتها، وشيوع مظاهر الفساد السياسي والإداري على نطاق واسع، وتآكل شرعية الأنظمة الحاكمة. وقد اقترن ذلك كله بمظاهر وتجليات ثقافية للأزمة، تمثلت في اهتزاز كبير لنظم القيم والمعايير في المجتمعات العربية، وسقوط شرائح كبيرة من المثقفين العرب في مستنقع المال السياسي ومحاباة الأنظمة الحاكمة أو القوى الاقتصادية، على حساب دورها المطلوب في توعية الجماهير وفضح الفساد، والتصدي للبحث عن الحلول العقلانية لهذه الأزمات المجتمعية المتصاعدة؛ وقد تحدث الباحث العربي محمود عبد الفضيل بالتفصيل عن هذه الظاهرة، التي أطلق عليها "مرحلة النفط وتعقيم المثقف العربي"، مشيراً إلى إنه منذ قدوم "الحقبة النفطية"، فإن عدداً كبيراً من المثقفين (أو المحسوبين في عداد المثقفين) قد أخذوا ينزعون تدريجياً إلى الاتجار بثقافتهم وفكرهم ودراساتهم في الأسواق والمنتديات الفكرية

التي نصبت خلال الفترة النفطية.وتدريجياً تقلص دور "الرسالة"لدى المثقف، وأصبح الاتجار بفكره وموهبته هو الصفة الغالبة ...وتسابق، بل وتدافع المثقفون سعياً وراء الرزق والأضواء والجاه (8). كما تصاعدت مشكلة الهوية والاندماج الوطني في عدد من الدول، وبخاصة على خلفية تنامي الحركات الإسلامية المسيّسة، واتساع نطاق الاستقطاب الديني- العلماني(9).

ونتيجة للعوامل الآنفة الذكر، فقد تصاعدت أعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي في عدد من الأقطار العربية، مؤكدة تآكل وتدهور شرعية النظم الحاكمة في هذه الأقطار. وإزاء هذا الوضع المتأزم والمعقد وجدت الأنظمة المعنية نفسها أمام اختيارين:إما أن تنخرط في مزيد من القمع،وعلى نطاق واسع، وهو أمر له كلفته السياسية الكبيرة، وإما أن تسمح بدرجة من الانفتاح السياسي المقيّد والمقنّن الذي يمكّنها من استيعاب واحتواء بعض القوى والعناصر الراغبة في المشاركة،دون أن يؤثر ذلك بشكل جوهري في وضعية النخب الحاكمة ونمط ممارسة السلطة. وقد مالت نظم عديدة في الوطن العربي (والبلدان النامية عموماً) إلى الاختيار الثاني مع مزاوجته بدرجات متفاوتة من ممارسة العنف السلطوي. وفي هذا السياق، أكدت إحدى الدراسات على أن الغرض المركزي لعملية الإصلاح السياسي،كما في حالة التحرير الاقتصادي،هو التركيز على إدارة الأزمة في مواجهة تحديات داخلية وخارجية مختلفة،كان أغلبها موجوداً خلال الحرب الباردة، ولكنها تضاعفت منذ نهايتها(في تسعينيات القرن الماضي). لذا، فقد كان التوجه العام هو محاولة الدمج بين درجة مخفضة من السلطوية السياسية ودرجات متفاوتة من التحرير الاقتصادي. أما الذي حدد النتيجة في كل حالة، فهو طبيعة العلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع المحلي، واستمرار توافر الموارد الاقتصادية لدى الدولة من مصادر غير منتجة(10).

ب-اتجاه أنظمة عربية عديدة إلى تبني سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي بضغوط من صندوق النقد والبنك الدوليين، لمعالجة أزمتها الاقتصادية، التي تصاعدت حدّتها منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين على نحو ماسبق ذكره. وتتضمن هذه السياسات إلى جانب عناصر أخرى إجراءات لتحرير الاقتصاد، وخصخصة القطاع العام،وتشجيع القطاع الخاص، وتقليص أو إلغاء الدعم الحكومي للسلع والخدمات،وتحجيم دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع..إلخ. وقد كان لتبني هذه السياسات تأثيره في عملية الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي من عدة جوانب،منها:

(1) أنَّ الأنظمة التي تبنت سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي بدت حريصة على أن تظهر أمام مؤسسات التمويل الدولية والدول الغربية على أنها تسير على طريق التعددية

السياسية والديمقراطية، سعياً إلى الحصول على المزيد من القروض والتسهيلات والمعونات الاقتصادية.

(2) أن الأنظمة الحاكمة المعنية نظرت إلى الانفتاح السياسي بوصفه نوعاً من التعويض السياسي للمواطنين، نظراً لعجزها عن مواجهة الأزمة الاقتصادية، ولتمرير سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، التي لا تحظى بالشعبية، حيث أن آثارها السلبية تصيب بصورة أكبر الشرائح الاجتماعية المحرومة والفقيرة ومحدودة الدخل، بل وكذلك متوسطة الدخل، أي الكتلة السكانية الأكبر في معظم الدول العربية(11).

(3) أن سياسات التحرير الاقتصادي تنطوي على إفساح المجال لبروز قوى اقتصادية جديدة أو تدعيم وجودها، كما هي الحال بالنسبة إلى جماعات رجال الأعمال. ولذلك نظرت الأنظمة الحاكمة إلى صيغة التعددية السياسية المقيدة، بوصفها النمط السياسي الأنسب، الذي يمكن من خلاله استيعاب هذه القوى في إطار الأنظمة القائمة.

ج- تنامي قوى وشرائح اجتماعية بدأت تطالب بالديمقراطية والمشاركة السياسية.وهذه القوى والشرائح تعدّ من الناحية العلمية إفرازاً للسياسات، التي انتهجتها الدول العربية منذ خمسينيات القرن الماضي، حيث أسهمت تلك السياسات بانتشار التعليم، وزيادة التحضر، وخلق ما يعرف بـ"الطبقة الوسطى الجديدة". وقد بدأت عناصر وشرائح من هذه الطبقة تطرح قضايا الديمقراطية والمشاركة وحقوق الإنسان منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، وبخاصة أن تنامي قوى وتنظيمات ما يعرف بـ "المجتمع المدني" في بعض الدول العربية، قد شكل عاملاً مساعداً لهذا المنحى. وفي ضوء ذلك، فقد نظرت النخب الحاكمة إلى التعددية السياسية المقيدة كصيغة ملائمة لاستيعاب هذه القوى واحتوائها في إطار العملية السياسية(12).

أما بالنسبة إلى **العوامل الخارجية** ذات الصلة بمسألة الانتقال إلى التعددية السياسية وعملية التطور الديمقراطي في الأنظمة العربية، فقد أوردت الأدبيات السابقة عدة عوامل أهمها مايلي:

أ- التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها الاتحاد السوفييتي السابق وبقية بلدان أوروبا الشرقية في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، والتي يتمثل أهمها في: سقوط أنظمة الحزب الواحد والأنساق السياسية المغلقة، ونمط الاقتصاد الموجه والجامد في هذه الدول، مع تبنيها لسياسات "اقتصاد السوق" على الصعيد الاقتصادي، والتعددية الحزبية وأشكال من الديمقراطية الليبرالية على الصعيد السياسي. وبالرغم من صعوبة إقامة علاقة ميكانيكية أو مباشرة بين التحولات السياسية والاقتصادية التي جرت في الاتحاد السوفييتي السابق وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية من

جانب، وظاهرة الانتقال إلى التعددية السياسية في البلدان العربية من جانب آخر، وبخاصة أن عملية الانتقال في بعض هذه الدول كانت سابقة زمنياً للتحولات العاصفة التي شهدتها دول أوروبا الشرقية، إلا أنه من المؤكد أن سقوط نظام الحزب الواحد في دول المنظومة الاشتراكية السابقة (الاتحاد الأوروبي وأوروبا الشرقية)قد أفقد هذا النموذج جاذبيته السياسية والتطبيقية في معظم بلدان العالم الثالث، ومنها البلدان العربية، كما أن تبني روسيا الاتحادية ودول أوروبا الشرقية أشكالاً مختلفة من الديمقراطية الليبرالية قد أسهم في تكريس شرعية الديمقراطية كنظام للحكم على الصعيد العالمي(13).

ب- إن خبرة الانتقال إلى الديمقراطية أو التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي منذ بدايات الربع الأخير من القرن العشرين، **أكدت أن دور العوامل الخارجية كان محدوداً أو ثانوياً في الغالبية العظمى من الحالات.** فالعوامل الخارجية قد يكون لها تأثيراتها المهمة في مساندة عملية التحول أو تسريعها، إلا أن إدارة هذه العملية واستمراريتها وترسيخها تتوقف بالأساس على عوامل واعتبارات داخلية، تتعلق بشروط ومتطلبات التحول الديمقراطي، وترسيخ التعددية، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية، وما يرتبط بها من ظهور وتبلور قوىً سياسية ديمقراطية تناضل من أجل تحقيق هذا الهدف.

فالديمقراطية في التحليل الأخير هي عملية تعبر عن صيرورة اجتماعية، ولا بد من خلق وإنضاج شروطها الداخلية، سواء أكانت اقتصادية (معدل معقول من التنمية الاقتصادية)، أم اجتماعية (العدالة الاجتماعية، وتقوية المجتمع المدني، وتكريس الديمقراطية على صعيد المجتمع)، أم ثقافية(قبول التعددية الثقافية في المجتمع، ونشر ثقافة سياسية ديمقراطية)، أم سياسية (تفكيك الهياكل السياسية المعبرة عن التفرد والفكر الإقصائي الاستبدادي، وتنمية القوى الديمقراطية، واستعداد الأنظمة الحاكمة لتقاسم السلطة مع قوى سياسية أخرى). ومن هذا المنطلق، فإن الديمقراطية لا تفرض من الخارج، وإن دور العوامل الخارجية في تحقيقها يعد في الغالب مساعداً أو ثانوياً. وعليه، فإن تحقيقها في الوطن العربي لايمكن أن يتم بقرار من واشنطن، حتى وإن أسهمت توجهاتها (المعلنة)بهذا الخصوص في تحريك الأوضاع عن طريق الإصلاح السياسي في بعض الدول، التي تأتمر بأمر الولايات المتحدة الأمريكية، وتلتزم بتوجيهاتها.

ونشير في هذا السياق إلى أن عدداً من الباحثين الأمريكيين وغير الأمريكيين طالبوا باستمرار الإدارة الأمريكية بالاتساق مع شعاراتها المرفوعة، وضرورة دعم التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي والاقتصادي في الوطن العربي، بحسبان أن ذلك يشكل مدخلاً أساسياً لمحاصرة ظواهر التطرف والعنف والإرهاب، إلا **أن هناك شكوكاً حقيقية في صدقية التوجه الأمريكي بهذا الشأن**، وذلك في ضوء عدة اعتبارات أبرزها: أن **قضية الديمقراطية لم تكن في أي يوم من الأيام**

ضمن الأولويات الحقيقية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي. وهناك مؤشرات عديدة تؤكد ذلك، أبرزها أن لواشنطن تاريخاً طويلاً في دعم الأنظمة التسلطية والاستبدادية والثيوقراطية في المنطقة، طالما كانت تتفق مع مصالحها على نحو ما سبق ذكره.

وبإيجاز، فإن خبرة واشنطن في التعامل مع ملف الديمقراطية في الوطن العربي جسدت حالة واضحة من التناقض المفضوح بين المبادئ والمصالح، وهي غالباً ما ضحّت بالمبادئ من اجل المصالح، أو وظفت المبادئ في خدمة المصالح.

ولذلك يبدو الطرح الأمريكي بشأن دعم الديمقراطية في الوطن العربي والعالم الإسلامي أقرب إلى الشعارات ولغة العلاقات العامة منه إلى منطق الالتزام الجاد والمسؤول بشأن هذا الموضوع، ولاسيما أن الديمقراطية الحقيقية في المنطقة يمكن أن تكون على حساب المصالح الأمريكية فيها بدرجة أو بأخرى. **وكل ذلك وغيره يؤكد أن توجهات واشنطن بشأن قضية الديمقراطية في المنطقة تعاني معضلة عدم الصدقية**(14).يضاف إلى ذلك ما يعرفه العالم كله من التناقض في سياسة واشنطن بين دعواتها إلى تحقيق الديمقراطية في دول عربية معينة لا تتفق سياساتها وتوجهاتها مع المصالح الأمريكية، وسكوت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على ما يجري في أنظمة أخرى من ممارسات استبدادية رسمية وتشريعية أبعد ما تكون عن الإنسانية وحقوق الإنسان، ناهيك عن تناقضها التام مع مفاهيم الديمقراطية والتعددية والإصلاح السياسي...إلخ. عدا عمل الولايات المتحدة المنهجي والثابت من أجل ترسيخ اللاديمقراطية على صعيد التعامل الدولي والعلاقات الدولية من ناحية أخرى.

وجدير بالذكر أن الممارسات الاستعلائية والتهديدات بشن الحروب على الدول التي لا ترضى بالسير وفق التوجيهات والأوامر الأمريكية، تشكل نهجاً مستمراً للسياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كما كان قبل سقوط الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية. وهي سياسة تقوم على أساس استخدام القوة أو التهديد باستخدامها على نطاق واسع من أجل تأكيد هيمنتها العالمية، إضافة إلى استخدامها للعقوبات أحادية الجانب ضد عدد من دول العالم ومنظمات وشركات ومؤسسات ولوائح طويلة من الشخصيات السياسية والاقتصادية في العالم.

وبناء على ما تقدم، فإن من المشكوك به تماماً ما تزعمه الولايات المتحدة الأمريكية من دعم جهود التعددية السياسية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، في الوقت الذي تكرس فيه اللاديمقراطية على صعيد النظام الدولي والعلاقات الدولية.

ثالثاً: خصائص عملية الانتقال إلى التعددية السياسية

اهتمت دراسات عديدة بالبحث في خصائص عملية التحول أو الانتقال إلى التعددية السياسية من حيث أساليب إدراتها، وتأثير ذلك في مضمون هذه **التعددية** ومدى فاعليتها.وعلى رغم وجود بعض الاختلافات والتمايزات بين بعض الدول العربية بهذا الخصوص (سورية، مصر، تونس، الجزائر، المغرب، الأردن)، إلا أنه يلاحظ أن هناك عدداً من السمات والملامح العامة التي ميزت عملية الانتقال في معظم الدول العربية التي شهدت هذه الظاهرة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، مع الإشارة إلى أن التجربة السورية في هذا المجال تعود إلى بداية السبعينيات من القرن الماضي:

أ- لقد تمت عملية التحول أو الانتقال في معظم الحالات بمبادرات من القيادات السياسية الحاكمة. وبهذا الخصوص فإنه لا يمكن إغفال الدور المتميز والرائد للرئيس الراحل حافظ الأسد في إطلاق عملية الانتقال الرسمي إلى التعددية السياسية وإدارتها في سورية،فور قيام الحركة التصحيحية في السادس عشر من تشرين الثاني 1970م، وما ترتب عليها من تغييرات دستورية وقانونية وعملية وإدارية وسياسية (الجبهة الوطنية التقدمية)في بنية النظام السياسي في سورية.

ولكن إذا كانت المبادرة بالانتقال نحو التعددية قد جاءت من القيادات السياسية العليا في الأقطار العربية التي انتهجت هذا النمط من الحكم،فالمؤكد أن قرارات هذه القيادات بهذا الشأن لم تأت من فراغ، وإنما جاءت استجابة لحاجة مجتمعية ملحة، تحت تأثير التطورات الداخلية بالدرجة الأولى، التي رجحت خيار تبني التعددية السياسية، بوصفه يشكل خروجاً من واقع أقرب للانسداد السياسي والمأزق المجتمعي المعقد.

ب- يرى عدد من الباحثين الاجتماعيين والسياسيين العرب بأن عملية الانتقال إلى التعددية السياسية قد جاءت بمبادرة من النخب الحاكمة، ولهذا لم تتطور نوعياً في العمق وتتحول إلى منظومة سياسية ـ ثقافية ـ اقتصادية متكاملة، بحيث تصبح جزءاً عضوياً في بنية الأنظمة المعنية، وهو ما قاد هذه التجارب العربية إلى جمود وتعثر أو هشاشة وعملية شكلية في حالات عديدة،بحيث لم تفض إلى تحول ديمقراطي حقيقي وعميق،وكل ما نجم عنها في أفضل الحالات هو هامش ديمقراطي محدود، ظل يتسع أحياناً ويضيق في أحايين أخرى،طبقاً لإرادة وتوجهات السلطة الحاكمة في هذه الدولة أو تلك (15).

رابعاً: آفاق التعددية السياسية، وانعكاساتها على الاستقرار والتنمية

بصرف النظر عن الأسباب والدوافع، التي شكلت العوامل المؤثرة والمحفزة للأخذ بمبدأ التعددية السياسية في عدد من البلدان العربية، ومنها الجمهورية العربية السورية، وتفاوت مستويات وأشكال تطبيق هذا المبدأ في الحياة السياسية لهذا القطر أو ذاك، فقد أدركت القيادة السياسية في سورية بصورة مبكرة أهمية هذه المسألة كضرورة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. ولهذا فإن التعددية السياسية تشكل خياراً استراتيجياً لا رجعة عنه، فرضته القراءة الدقيقة والواعية والمسؤولة لواقع المجتمع السوري بمكوناته الحزبية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية المتعددة والمتنوعة، وبالتالي فهو ليس خياراً نخبوياً أو تكتيكياً أو آنياً، اقتضته ظروف معينة. الأمر الذي يترتب على الأحزاب والتجمعات السياسية في البلاد، الاضطلاع بمهمة وطنية تاريخية، تتمثل بالتعاون والتنسيق والحوار الشفاف والعقلاني، من أجل رسم خريطة شاملة للقيام بهذه العملية، وفق مراحل وآليات إجرائية متتابعة، وصولاً إلى بناء مجموعة من الأسس والمرتكزات البنيوية المؤسسية المستقرة والفاعلة في هذا المجال، والتي تضمن بلوغ التعددية السياسية آفاقها القصوى، التي تشكل ركيزة أساسية من ركائز التحول الديمقراطي الشامل.

وفي هذا السياق، فإننا لا نتفق مع المخاوف والتحفظات التي يبديها البعض، ممن يعتقد أن فتح باب التعددية السياسية والثقافية والاقتصادية على مصراعيه وترسيخ أسسه ومرتكزاته عمودياً وأفقياً، يعني فتح المجال للفتن والاختلافات والانقسامات الإثنية والعرقية والطائفية..إلخ. فالممارسة العملية السياسية هي التي تبدع الحلول الواقعية للإشكالات الحاصلة في التطبيق.والخطورة تكمن في الزعم القائل بأن أفضل السبل "لوأد هذه المشكلات، يتمثل في إغلاق باب التعدد، وسد ذرائعه، وعدم إتاحة الفرصة له بالنشاط أو التحرك أو التوسع"، لأن إساءة استخدام الحق بالاختلاف في الرأي والفكر والتوجه السياسي (ضمن الثوابت الوطنية وأحكام الدستور)، لايعالج بمصادرة أصل الحق، وإنما بتصحيح المسار عبر آليات ديمقراطية مؤسساتية محددة، تحظى بإجماع وطني شامل. فالمقصود بالتعددية السياسية والثقافية، التي نص عليها الدستور السوري، هو التعدد الذي يعكس القوى والمكونات الموجودة في المجتمع من جهة، والذي يثري التنوع السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والحضاري، ويدفع نحو تطور المجتمع وتحديثه وتنميته عبر قنوات شرعية فاعلة من جهة أخرى.

والخلاصة أن التعددية السياسية والثقافية والاقتصادية، التي نص عليها الدستور السوري الجديد (المقر في العام 2012)، لها إرثها الشرعي والتاريخي والسياسي منذ عقود عديدة، والاعتراف بها، والتفكير الجاد بتأصيلها ومأسستها وفق مرتكزات وضوابط قوية..أمر يحظى

بالمشروعية والأهمية الكبيرة، بحيث تشكل إحدى دعائم التعاون بين القوى والأحزاب السياسية المتحالفة في الحكم، والقوى والأحزاب السياسية الممثلة للمعارضة الوطنية داخل المجتمع ونسيجه التعددي العام. ومن هذا الإطار المنهجي يجب أن يكون التحرك لترسيخ التعددية منطلقاً لتوسيع الممارسة الديمقراطية والإصلاح الوطني الشامل. كما أننا نرى أن توسيع مفاهيم التعددية السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وتحويلها إلى بنىً مؤسساتية فاعلة ومتحركة ودينامية، يدفع إلى ترسيخ مبدأ الحوار والاعتراف بالتنوع وحق الاختلاف، إضافة إلى تربية شرائح المجتمع على ممارسة الديمقراطية والثقافة السياسية الإيجابية والمجدية، في إطار قبول الرأي والرأي الآخر، والانفتاح السياسي على التيارات المختلفة، وصولاً إلى تقبل عملية التداول السلمي للسلطة، ضمن عملية ديمقراطية وطنية شاملة، تفضي إلى المشاركة السياسية الواسعة، والتخلص من الاحتقانات العديدة والأزمات المركبة، التي تؤثر بصورة عنيفة في حاضر ومستقبل المجتمع والدولة في آن معاً••

الهوامش

(1) للإطلاع على مزيد من التفاصيل حول مناقشة الوضع الاستثنائي للوطن العربي في إطار "الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي"، انظر على سبيل المثال: أسامة الغزالي حرب، "قضايا التنمية السياسية والإصلاح الاجتماعي:الواقع والطموح،" ورقة قدمت إلى : **النظام العربي..إلى أين؟ وقائع الندوة التي عقدت في الجزائر العاصمة في 10- 11 حزيران/يونيو 2000**، سلسلة الحوارات العربية، 2001 (عمّان: منتدى الفكر العربي، 2001).

(2) الدكتور حسنين توفيق ابراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 92.

(3) انظر: د.عبد الوهاب الكيالي (المؤلف الرئيس- رئيس التحرير)ومجموعة محررين، **موسوعة السياسة**، ج1، ط1 (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ص 769.

(4) لمزيد من التفاصيل حول التعريف بمفهوم "التعددية السياسية"، انظر: سعد الدين ابراهيم، **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ط2 (عمّان:منتدى الفكر العربي، 1988)، وانظر كذلك: نيفين عبد الخالق مصطفى، **الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية**، سلسلة بحوث سياسية، العدد 74 (القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993).

(5) الدكتور حسنين توفيق ابراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ص92.

(6) لمزيد من التفاصيل، انظر: يزيد صايغ، العولمة الناقصة:التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط، دراسات عالمية، العدد 28 (أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 1999)، وانظر أيضاً:علي محافظة، **الديمقراطية المقيّدة:حالة الأردن، 1989- 1999** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)

(7) الدكتور حسنين توفيق ابراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ص 94.

(8) انظر: محمود عبد الفضيل، "المثقف العربي: سعياً وراء الرزق والجاه،" في: أنيس صايغ (معدّ)، **المثقف العربي، همومه وعطاؤه** (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص 119- 139.

(9) انظر على سبيل المثال: رغيد كاظم الصلح، "تقرير ورشة عمل: الانتقال إلى التعددية السياسية،" في: عبد العزيز الكواري، {محرر}، **حوار من أجل الديمقراطية**، الفصل 7، وانظر كذلك: **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي:بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي "فونداسيوني ايني انريكوماتي"**، إعداد غسان سلامة (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1995).

(10) لمزيد من التفاصيل، انظر: يزيد صايغ، **العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط**، مصدر سابق.

(11) انظر الدراسات المبكرة والمتميزة في هذا المجال، التي قدمها الباحث المعروف الدكتور منير الحمش، بعنوان: **أوراق في الاقتصاد السياسي للأزمة الاقتصادية الراهنة** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، وانظر أيضاً: الدكتور محمد عبد الفضيل، التشكيلات **الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945- 1985** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية/بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة ومنتدى العالم الثالث: مكتب الشرق الأوسط، 1988). وفي ما يتصل بالإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في بعض الدول العربية، انظر: مصطفى محمد العبد الله {وآخرون}، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية/بالتعاون مع المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط في الجزائر، 1999).

(12) انظر: الدكتورة ثناء فؤاد عبدالله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدةالعربية، 1997).

(13) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص 68- 74، وانظر كذلك: حسنين توفيق ابراهيم، **النظام الدولي الجديد والتطور الديمقراطي في الوطن العربي: قضايا وتساؤلات** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992)، وانظر ايضاً: طارق الخضيري، "التطورات الجارية في أوروبا الشرقية ودلالاتها بالنسبة للوطن العربي،" في: **آفاق الديمقراطية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية، الندوات الفكرية، 4** (القاهرة: دار المستقبل العربي(1991).

(14) الدكتور حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ص 146.

حول خصائص الانتقال إلى التعددية السياسية وعملية الدمقرطة في بعض البلدان العربية، انظر على سبيل المثال: أماني عبد الرحمن صالح، "التعددية السياسية في الوطن العربي: دراسة للنموذج المصري والمغربي،" **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد 38 (تشرين الأول/أكتوبر 1991)، وانظر أيضاً: أحمد ثابت، "التعددية السياسية في الوطن العربي: تحول مقيد وآفاق غائمة، "**المستقبل العربي**، السنة 14، العدد 155 (كانون الثاني/يناير 1992)، وانظر كذلك: د. نادر فرجاني، "الحكم الصالح: رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية،" **المستقبل العربي**، السنة 23، العدد 256 (حزيران/يونيو 2000)، وكذلك: علي خليفة الكوراي {وآخرون}، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، 19** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000). وحول تقييم التجربة المصرية، انظر: محمد صفي الدين، {محرر}، **التطور السياسي في مصر، 1982- 1992** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994).

❑❑

الاستحقاق وقفة وموقف

□ د. سليم بركات

لم تعد مسألة الاستحقاق الوطني في الجمهورية العربية السورية مسألة اقتراع على منصب رئاسة الجمهورية، بقدر ما هي مواجهة مع القوى الدولية الداعمة للإرهاب جميعها، والسبب في هذا كلّه أن النظام السياسي في سورية متوافق مع طموحات شعبه، من حيث التأكيد على الثوابت الوطنية، ومن حيث الخروج من أزمة الحرب الكونية، وعلى أن أية تسوية يجب أن تكون نابعة من الداخل السوري، ومتوافقة مع السيادة الوطنية، وهذا ما جعل لهذا الاستحقاق معانيه وأبعاده.

وما يثير الانتباه هذه المعنويات العالية التي يتمتع بها المواطن السوري المعني بهذا الاستحقاق، وهذه الثقة بالنفس التي تملكه القدرة على رسم مستقبله في أحلك ظروفه.

إنها ظروف استثنائية بكل ما تحمل الكلمة من معنى، يختار فيها السوريون من ينوب عنهم، وبملء إرادتهم في مناخ حر، نزيه، مفعم بمعاني الحب الوطني، ومشبع بروح الديمقراطية.

الديمقراطية في الأصل لفظة يونانية " ديموقراتس" وتعني حكم الشعب، بمعنى أن الشعب مصدر السلطة التي يمارسها ممثلون عنه من خلال التشريعات التي يقرونها ويحكم بمقتضاها النظام القضائي. والمجتمع الديمقراطي هو مجتمع قوامه الفرد، يعمل على تكافؤ الفرص للجميع، والمرجعية فيه للدستور والقانون. تعتمد الديمقراطية على التعددية، وتقوم على مبدأ تبادل السلطة، واحترام الأغلبية لحقوق الأقلية، ولقد ازدهرت تسمية الديمقراطية عقب الحرب العالمية الأولى، وقبل ذلك قلما التمست في مجتمع من المجتمعات، أما التسميات الديمقراطية الحديثة سواء فلم يذع اسمها إلا بعد الحرب العالمية الثانية، والفارق بين أي نوع من الديمقراطيات الحديثة، والديمقراطية اليونانية أن اليونانية مشاركة شعبية مباشرة، بينما الديمقراطيات الحديثة أكانت ليبرالية أم اشتراكية أم اقتصادية أم سياسية، أم شعبية، لا يجد البعض من المفكرين أي تشابه بينها وبين الديمقراطية اليونانية.

النقد الموجه للديمقراطية هو جانبها الغوغائي، لاسيما في البلدان النامية، حتى أن البعض يطلق عليها حكم العامة وليس حكم الشعب، ولعل أكثر الديمقراطيات تقدماً هي التي تروج في البلدان الغنية، وترتبط بمستوى التعليم، ووعي الناس والدخل القومي، والرخاء الاقتصادي، وفاعلية القيادات وإخلاصها. والمفاهيم الديمقراطية تثير خلافات متعددة لسببين: الأول صعوبة الاتفاق على من هو الشعب، والثاني صعوبة الاتفاق على أي من أفعال الحكومة يمكن أن يكون معبراً عن إرادته. وبالتالي لا يمكن الاستدلال على الديمقراطية بشكل واضح خارج نطاق المساواة أمام القضاء.

يوجد معياران عند وضع الدساتير أو القوانين لأي نظام ديمقراطي، الأول غربي ليبرالي يرى أن الدولة ديمقراطية لأنها تأخذ برأي الشعب، ولأن الشعب له دور كبير وجوهري في صناعة القرار، الذي يثير مشكلة الرغبة والإرادة، والرفاهية الاجتماعية، والثاني يستخدم في الدول الشيوعية التي تعدّ القرار ديمقراطياً إذا كان يأخذ بالاعتبار مصلحة الشعب، حتى وإن كان هذا القرار متخذاً بواسطة حزب حاكم، يعدّ نفسه ممثلاً لأغلبية المجتمع، والصعوبة في هذا المعيار تقدير مصلحة الشعب، بمعنى هل يوفق الحزب الحاكم في تقدير هذه المصلحة أم لا، ومع ذلك أثبتت التجربة صعوبة تقدير هذه المصلحة. كما أثبتت صعوبة العودة إلى الشعب من قبل ممثليه بعد انتخابهم.

توجد صعوبة في تحديد مفهوم الديمقراطية نظراً لاتساعه، لكن مهما اختلفت مفاهيمه ليبرالياً، وماركسياً، وقومياً، يجمعها قاسم مشترك وهو حق الأفراد الاشتراك في شؤون الدولة، ونظراً لاستحالة اشتراك الجميع في إدارة شؤون الدولة، فإن السلطة مسؤولة أمام

ممثلي الشعب، ولهم الحق في إقصائها إذا لم تحز ثقتهم، أو ثقة الشعب، والملفت للنظر أن في كل أنواع الأنظمة السياسية الديمقراطية وغير الديمقراطية نجد أن الشعب مصدر السلطات، وأن المساواة والعدل والحرية، والكرامة الإنسانية هي مطالب هذه الأنظمة. مما يؤكد أن الديمقراطية نظام مثالي تتجه إليه الأحلام ، لكنه في الحقيقة لا يتحقق على صورة واحدة من التنظيم، إذ لكل نظام سياسي طريقته التي يعتبرها إرادة شعبه، ومصدر سلطته. مما يؤكد أن الديمقراطية أسلوب حياة ، يقوم على المساواة وحرية الرأي والتفكير، والتنمية الاقتصادية، وتنظيم الإنتاج، وصيانة الحقوق، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وقيام العلاقات الدولية، والسيادة، والمساواة...، وهي لا تبلغ غايتها إلا إذا جمعت هذه الجوانب، ولكن هيهات.

مع أنه لا يوجد معنى واحد لكلمة ديمقراطية، ولكن يمكن حصرها في معنيين : مثل أعلى، ونظام سياسي، ينتجان عن تطور حياة الشعب، ويهدفان إلى السيطرة الفعالة على الشؤون الإنسانية، التي تثير تجارب الشعوب في وقتنا الراهن إلى أنها تطور في هذا الاتجاه، بمعنى المساواة لا بالمعنى السياسي للحكم الذاتي. ولهذا يحدد الكثير من الباحثين الدولة الديمقراطية لا السلطة ثلاثة شروط هي وحدة وتضامن المجتمع التي تسمح للحوار بدون تهديد، والإيمان بالفرد وحماية الملكية، وتحقيق التوازن بين القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لتحقيق العدالة الاجتماعية، الأمر الذي يؤكد تعلق المفهوم الديمقراطي بوسائل ممارسة السلطة، التي تشترط امتلاك الفرد لسيادته التي لا تتحقق أصلاً إلا بالانتخابات الحرة النزيهة، وبالتالي يكون لكل مواطن حق التجمع في إطار الهدف والمبدأ، طالما أن أغراضه ليست ضارة بغيره، وبالتأكيد ليس من ضرر أكثر من حرمان الإنسان ممارسة حقوقه الطبيعية، التي تتضمن من جملة ما تتضمنه المشاركة في إصدار القرارات السياسية، والرقابة على الحكومة. وليس من ضرر أيضاً أكثر من أن تكون القوة السياسية والاجتماعية بيد الطبقات الجاهلة، أو في يد الذين يسيرون بولاء مطلق وراء من لا يأتي عن طريق الشعب ديمقراطيا.

باختصار الديمقراطية نظام سياسي يقتسم فيه المواطنون السلطة، ويختارون حكامهم بحرية، ويحتفظون لأنفسهم بالرقابة الدائمة على حكوماتهم، ولها خمس ميزات "المساواة أمام القانون، وحق الاقتراع، وانتخاب الممثلين النيابيين، والتشريع بموافقة الأغلبية، وحرية العمل السياسي، ووضع البرامج السياسية"، وقد يضاف مبدأ آخر خامس هو الرفاهية الاجتماعية، وهذا يعني حق الشعب في اختيار حكامه، أو الاستفتاء عنهم في مواعيد محددة، وبلا خوف من البوليس أو السياسيين المتنفذين، ومع ذلك يبقى الحديث عن ديمقراطية

خالصة غير ممكن طالما أن هناك طبقات متمايزة، وامتيازات سياسية، مما يؤكد ضرورة اقتران الديمقراطية بفكرة المنطق والوعي.

السؤال الذي يطرح نفسه " أين موقعنا كعرب من هذا المفهوم وتطبيقاته"؟!..

ويأتي الجواب أن الأمة العربية بمنظوماتها الاجتماعية والسياسية والثقافية، والاقتصادية ما زالت ملجومة في التخلف، محتجزة بالاستبداد، في ظل التجزئة القومية، والتأخر والتبعية والاحتلال، وكل ذلك يجعلها منكوبة ديمقراطياً، الأمر الذي يؤكد أن الأزمة مستفحلة، أزمة سياسية، أزمة نهضة قومية، أزمة مجتمع مدني أزمة إخفاق، أزمة تحديث المجتمع، أزمة بناء الدولة، أزمة اقتصادية ... وكل ذلك يؤكد أن العجز قائم، والله أعلم من سيحمل دور نوح في إنقاذنا؟!...

كان العرب يعيشون حتى وقت قريب فترة صعود وتكون وتشكل ضد الاختلاط والسديمية، والتداخل بين الدولة والدين، وبين المذهب و الطائفية، وبين القبيلة و العشيرة، وضد التداخل بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي، واليوم نشهد انقصاف هذه المحاولة، حيث الإخفاق في برامج الإصلاح والتغيير والتحديث عبر التيارات القومية والماركسية والدينية، تحت وطأة التأخر والاستبداد، لتكون تشوهات وانحرافات فاقمت الأزمة التي يعيشها العرب، ووضعتهم أمام ما يشبه الممانعة التاريخية، فالقومية تحولت إلى قطرية صريحة أو ضمنية، والماركسي والديني انتهيا إلى استسلامية متصالحة، أو إلى تطرف وغلو يلتقيان مع الانتهازية في نقطة الوصول، الأمر الذي أدى إلى هشاشة وضعف بنى الدولة، بسبب غياب العوامل الداخلية الحاسمة في عملية التقدم، وكذلك غياب العوامل الخارجية المساعدة، والتي تكتسب قوتها من قوة الداخل، التي أصبحت ـ وللأسف ـ متيبسة متخشبة، بعيدة عن الدينامية والحيوية في انفتاحها وفي عقلانيتها؛ الأمر الذي يؤكد ضرورة الأخذ بالمعطيات التالية:

- 1: لا بد من تحديد الأزمة بعمقها وشمولها على أنها أزمة داخلية تتوجب تحديد الموقع الذي نحن فيه مقارنة مع الشعوب المتقدمة والمتطورة.
- 2: لا يجوز أن ننظر إلى الديمقراطية نظرة من يود استنساخ نموذج من نماذجها، أو تكرار تجربة بعينها، ليبرالية كانت أم اشتراكية، بسبب استحالة ذلك عقلياً وتاريخياً وواقعياً، ولأن ذلك يؤدي إلى ضرب من التلفيق ينعكس سلباً على قضية الديمقراطية.
- 3: إن الديمقراطية مفهوم وممارسة واحدة من معطيات التجربة التاريخية التي تتلون بألوان العصر والمكان، كما تتلون بالخصائص النوعية للأمة والشعب الذي أبدعها وطورها أو تعاطى معها أو التزمها.

- 4: من المعروف أن لا مكانة في التاريخ للأماني والرغبات والأشواق، فالديمقراطية لا تتحقق إلا إذا استدعتها موضوعية سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، تجعل منها ضرورة تاريخية تفرض نفسها على الحاكمين والمحكومين.
- 5: إن الديمقراطية وافد تراثي و"برّاني" يحتاج كي يستوطن أن يشعر أنه في بيته، وبين أهله، وهو يحتاج إلى تأصيله في الفكر والممارسة على كل صعيد، وخاصة على صعيد الأحزاب السياسية، من منطلق ان الحزب شكل من أشكال التوسط بين النظرية والتطبيق.
- 6: إن الديمقراطية مدخل من مداخل بناء الوعي المطابق لحركة الجماهير التي تمهد للمشاركة السياسية الإيجابية، وهي تتجاوز حالة العزوف والسلبية إلى المناخ السياسي الأكثر مواءمة للنضال السياسي، وبناء الوعي.
- 7: الاستبداد السياسي مهما غلا لا يستطيع تصفية المعارضة السياسية، لأن هذه المعارضة تأخذ أشكالاً شتى، وتتلون في استعمال القمع، ولكل هذه الاعتبارات تحتل الديمقراطية موقعها، حتى لا تتحول المساواة إلى تسوية، وحتى لا تبدو الحياة بسيطة ملساء لا اختلاف ولا تباين ولا تعارض، ولا تناقض، وبالتالي لا حركة، ولا حيوية، ولا تاريخ.

يمكن تلخيص أزمة الديمقراطية في الوطن العربي على أنها سياسية، وليست اجتماعية، جزئية، وليست شاملة، أخذت أشكال الفصل بين السلطات والحريات العامة، دون أن تحسب حساب الظروف الاجتماعية الملائمة لازدهار هذه الأفكار، لم تربط عملياً بين حرية المواطن وبين حرية الوطن، ولا بين حرية المواطن وتحرره الاجتماعي، لقد افترضت باستمرار المواطن مجرد رقم يذهب إلى صندوق الاقتراع، إنها ديمقراطية شكلية، لا تنضج إلا من خلال الأزمات، وهنا لا أرغب في معالجة مشكلة انحرافات الأجهزة ، لأن هذا يقتضي العلم بالتفاصيل، ومع ذلك لا فرق بين انحراف هنا وانحراف هناك في دواوين الحكومة، والجمعيات الاستهلاكية، والمشاريع الصناعية، و الأجهزة الدبلوماسية، لان المسألة ليست هنا إنما المسألة في ممارسة الأجهزة في الحياة العامة، وكذلك في ممارسات الذين يعتصمون بأقوى الحقوق، وأعتى الضمانات، وأوسع الإمكانيات المتحصنة بالسرية، البعيدة عن النقد، والتي تدخل في تفاصيل الحياة اليومية للمواطن، وإذا كان السؤال: هل بإمكان هؤلاء أكانوا أشخاصاً أم أجهزة أن يقوموا بحماية النظام الاجتماعي فعلاً؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، فما دور الملفقين ونافخي الأبواق ممن يطمسون الفوارق والحقائق. الأمر الذي يجعلنا نقف أمام تساؤل مهم وهو: لماذا توجد هذه المسافة الشاسعة بين الأمل والعمل في الوطن

العربي، أليس من الممكن تطبيق القوانين والمحاسبة والرقابة؟ ألا يوجد من يذكر السلطة بمهامها الوطنية العظيمة ، التي جاءت من أجلها، وتولت الحكم بسببها.

إن عملية القيادة في ظل هذا الفهم لدور الجماهير لا تضع السلطة في جهة، والجماهير في جهة ثانية، وإنما تكون من الجماهير وبالجماهير، وبكل تأكيد علينا أن لا نستسلم طائعين أمام زئبقية مفهوم القيادة، بل نحن في عصر نستطيع بما امتلكنا من تجربة وآفاق أن نخضع هذا المفهوم بكل أبعاده فكراً وممارسة إلى معطيات الامتحان، والتجربة والملاحظة والفهم، ساعين خلف إبراز الحقيقة والتمسك بها، غير آبهين بهذه المخاطر المترتبة كلّها ، متأكدين من أن الحقب التاريخية التي كان الاعتقاد فيها أن السلطة مشيئة إلهية قد ولى، وإن كان قد تبقى من يعتقد هذا الاعتقاد، ومع أنني لا أرغب أن أحاور هؤلاء، لكني أجد نفسي مقتنعاً بأن السلطة والمجد ما يزالان يشكلان الطموح الأسمى ، والمكافأة العظمى للجنس البشري، أي أن ذلك من صنع البشر ، ومن خلال سلطة تلاؤمية ديمقراطية تبرز معالمها من خلال الحوار وتبادل الرأي، الذي يأتي عن طريق الإقناع والتثقيف والالتزام، وبما يبدو طبيعياً وصواباً ، وهذا هو منطق السياسة المعاصرة، لا بل منطق العصر بكل اتجاهاته الاجتماعية، ومن هذا المنطلق تنسب المواهب إلى من هو مؤهل لممارسة السلطة، أي من يفرض آراءه على الآخرين باحترام ، ولهذا تخلق كلمة قائد حساً شعبياً عاماً مرتبطاً بالحقيقة والصدق، مع كل من يلائم بين آرائه وبين قناعات الجماهير وطموحاتها.

من هذا المنطلق نقول: لكل مجتمع قادته، ولكل عصر قادته أيضاً، ممن يعبرون عن متطلباته وحاجاته، وبالتالي فإن القائد الجماهيري هو ذلك القائد الذي يضع أهداف شعبه وحاجاته في مجرى التطور التاريخي، يصنع التاريخ، ولا يصنعه التاريخ، يخضع الأشياء لمشيئته ، ولا يخضع لها، مبدع غير متآلف مع المألوف، يرتقي سبل العلم والإبداع، لا يخضع لمسائل التلقين والتقليد، فالقيادة ليست هدفاً له، وإنما وسيلة لتحقيق أهدافه، وهذا ما يتجلى في قول القائد الخالد حافظ الأسد: " كنا نؤمن دائماً بأن السبيل لكل نهوض، وأن الطريق لتحقيق الطموحات الوطنية، هو تحقيق نظام ديمقراطي يتيح لكل مواطن القيام بدوره، كما يتيح للشعب إقرار ما يفيده وما يفيد الوطن، ولهذا كان اختيارنا للديمقراطية الشعبية، فأقمنا نظامنا الديمقراطي المستمد من حاجات شعبنا، ومن إيمانه بالحرية، واعتزازه بكرامته، فأصبح كل مواطن شريكاً في القرار وفي تحمل المسؤولية، إن اتساع دائرة القرار وحرية المناقشة، والمشاركة هي ضمان لتحقيق المعيار الديمقراطي، فالنقاش في المؤسسات ظاهرة ايجابية. إن الديمقراطية ليست فقط ممارسة المواطن لحقه بانتخابات ممثليه في المؤسسات

المنتخبة، بل هي أيضاً ممارسة هذه المؤسسات دورها وفق ما حدده الدستور والقانون، وإن تلكؤ أية مؤسسة في اتخاذ القرار المنوط بها، يشكل إضعافاً للبلاد وللنظام الديمقراطي الشعبي، لأن التعاون بين المؤسسات الديمقراطية وتحديث الدولة يقتضي تنمية الشعور بالمسؤولية.

من هنا نجد أن الديمقراطية من منظور حزب البعث العربي الاشتراكي هي الإطار الذي يتيح للشعب أن يمارس دوره في تقرير أموره، واختيار ممثله في المؤسسات الديمقراطية، والمنظمات الشعبية، وفي رقابة السلطة ومحاسبتها، ومن خلال تجربة الحزب، إن الديمقراطية تعاني من سلبيات نقص الخبرة، وضعف العلاقة في المجتمع، والافتقار إلى المرونة في الحوار، كما تعاني من الارتجال والأحكام المتسرعة، وتفضيل الشعارات. وعلى الرغم من وجود قانون للانتخابات الذي يعطي الناخب الحق في الاختيار، فإن القيادات تحلّ أحياناً محل الناخب وأحياناً في اختيار المرشحين، ليبقى الشكل ديمقراطياً، والمضمون غير ذلك، مما يؤكد أن ممارسة الديمقراطية بهذه الطريقة تفقد المؤسسات القدرة على الفعل ، وتمنعها من التطور.

ومع أن الديمقراطية وسيلة الحرية، فمن الصواب ألا تحدد بتعريف لأنها خاضعة للتطور، وهي ملك للأجيال ، وفي ممارستها خلق المجتمع النقدي القائم على احترام الرأي الآخر، والإيمان بالتعايش الاجتماعي بين المختلفين بالرأي، واحترام التنوع الاجتماعي والسياسي والديني والقومي والعرقي والطائفي، والإيمان بالمساواة في الحقوق بين افراد المجتمع، والاستقلال التام للسلطة وتوفير قنوات المشاركة في القرارات الحاسمة التي تتعلق بالوطن والشأن العام، وحق الإنسان في العيش الكريم، والتمتع بحقوق المواطنة، والخدمات العامة للثروات المادية، والثقافية، بالإضافة إلى ممارسة الشفافية، إنها أهم شروط التنمية، ولما كان الإنسان هو الغاية، فإن الديمقراطية مرتبطة ببناء هذا الإنسان عقلياً، ووعياً، وتوجيهاً نحو المشروع القومي العربي التحرري، وبناء الدولة الوطنية والقومية.

ومن هذا المنطلق أكد الرئيس بشار الأسد في خطاب القسم على امتلاك الفكر الديمقراطي وممارسته لمعالجة الواقع الاجتماعي والسير به بتوجهات مستقبلية سليمة، فالكل متاح له الاشتراك في عملية البناء وممارسة النقد البناء الذي يعترف بالآخر ويحترمه، النقد البناء البعيد عن الاستفزاز، والإدعاء ، والإساءة، والمرتقي إلى مبدأ المساواة والمحاسبة الهادفة إلى تنقية الذات، والعمل المؤسساتي من الشوائب ، وذلك من خلال القوانين التي تحقق العدالة وتصون الحرية وتحترم ارادة الشعب. ومن خلال وقفة تأن نستلهمها من خطاب القسم، نجد أنفسنا جميعاً مدعوين للحوار البعيد عن التصورات المسبقة، والقناعات الجافة،

والخلفيات الضبابية، وعندما تتحقق مقومات هذا الحوار بمثل هذا المناخ تكون الحلول الناجعة على كافة الصعد المسؤولة والجماهيرية، ولا يفوت السيد الرئيس الإشارة إلى ضرورة امتلاك هذا الفكر، المستند على قبول الرأي الآخر، لأنه واجب علينا تجاه الآخرين قبل أن يكون حقاً لنا.

إن السيد الرئيس يرى أن الفكر الديموقراطي هو الأساس، والممارسة الديمقراطية هي البناء، ولكل شعب تجربته، ولنا تجربتنا النابعة من حاجة مجتمعنا، ومقتضيات واقعنا، وعلينا أن نشارك بدون خوف، لأن الواجب يدعونا إلى المشاركة بالقناعات التي نحملها، حتى ننعم بمجتمع الاستقرار، الذي هو مجتمع الصفاء الهادئ الرزين، مجتمع الحوار الهادف المبدع. من هذا المنطلق يدعونا السيد الرئيس إلى ممارسة النقد الموضوعي البناء، المتميز بنظرة متكاملة للقضايا بدءاً بالذات، وانتهاء بالمؤسسات، فنحن بحاجة إلى إستراتيجية علمية ديمقراطية معمقة مبدؤها لغة الأرقام، ومبنية على أسس متينة من الصراحة والوضوح في أي موقع كان. ومن هذا المنطلق أيضاً يكون التمكن من امتلاك الفكر الديمقراطي المعزز للعمل المؤسساتي بصيغ قانونية راسخة الجذور، وتنظيم المجتمع وتحصينه قانونياً من المصالح المتصارعة والمدمرة.

لقد أكد الرئيس بشار الأسد على ترابط عمل المؤسسات واحترام القانون، والمحافظة على كرامة المواطن، وبالابتعاد عن الفوضى، وهدر الوقت، وضرورة الالتزام بالصدق والإخلاص في العمل، ومضاعفة الجهود لأن مسيرة الشعوب إنجازات متلاحقة، ونحن الأقدر على صنع هذه المنجزات لبناء سورية عصرية متقدمة، بعقل منظم، وبقوى اجتماعية ماهرة، ومؤهلة، وقادرة على التعامل مع تطورات العالم المختلفة.

لقد فتح السيد الرئيس الباب على مصراعيه لسبر أغوار الواقع في المشاركة والمعالجة، ومن خلال القناعات التي نحملها، وبالتالي فإن الوقفة النقدية للمراجعة ضرورية وموضوعية، لأن الحاجة ملحة في التخلي عن أشكال تفكير سابق نفذت طاقته، ولم يعد يستجب لمعطيات العصر، ولأن الحياة تفترض باستمرار الاستجابة لضرورة التغيير، لا بد من الخروج عن سيطرة الخوف بتقديم أفكار جديدة.

بهذه المشاعية النقدية العلنية يتحدد الاتجاه العام لمتطلبات التطور، وبهذه اللامركزية المقرونة بالحفاظ على وظائف المركز يتعزز التفاعل الديمقراطي، وتطلق قدرات الشعب، ويحل الحوار محل الوعظ، ليكون الاتجاه بكل ثقله نحو تصفية أشكال البيروقراطية،

وتحديد المسؤولية التي لا يكون المشرع فيها مسؤولاً عن أضرار الممارسات المختلفة، لأنها تقع على عاتق المنفذين، كما تكون إشاعة العلنية في عمل المؤسسات والمنظمات الاجتماعية ، وأجهزة الإدارة ووسائل الإعلام لتعزيز روح النقد من أجل التطوير والتحديث. وبهذا تحل المركزية الديمقراطية محل المركزية البيروقراطية، وتصفّى النزاعات الفردية، وتحل المبدئية والصراحة في تشابك العلاقات الاجتماعية وعلاقة الحاكم بالمحكوم، فإما أن تكون هذه العلاقة علاقة الآمر المطاع، وإما أن تكون علاقة حوار، حتى تكون النقلة النوعية إلى مستوى الطموحات حيث يختار لنا السيد الرئيس العلاقة الثانية من اجل المواكبة والتحديث والتطوير.

حدث ما يسمى بالربيع العربي على اثر حالة من الاحتقان الجماهيري كانت تعم الوطن العربي، حالة كانت ولا تزال سائدة، حالة أحدثت حراكاً جماهيرياً ركب موجته المحور الامبريالي الصهيوني الرجعي، حراك لم توجده أو توحي به اتجاهات سياسية أو ثقافية أو حزبية عربية، بل أوحت به وهيأت له قوى معادية مستغلة ثورة المعلومات، حراك لم يخلق كيانات مستقرة بعد أن وصل إلى سدة الحكم، ولم ينتهِ إلى الاستقرار الديمقراطي في البلدان التي وجد فيها كما كان يدعي، بل انتهى إلى ديكتاتوريات استغلت التوق العربي إلى المجتمع النقدي التعددي الديمقراطي، ظانة أنها بهذا الاستغلال تستطيع التحكم بأمور الجماهير على صعيد الوطن العربي، حراك انتهى إلى نماذج من أنظمة الحكم الرديئة منها النموذج التخبطي التونسي، والنموذج الفوضوي الليبي، والنموذج الإقصائي المصري، ونموذج التردد اليمني... ولما كانت العبرة بالنتائج، وليست بالشعارات فقد اصطدم هذا الربيع المزعوم بقلعة الصمود العربية السورية، وبمشروعها العربي المقاوم، مما أدى إلى تصدعه بعد أن ظهر على حقيقته الأمبريالية الصهيونية، وبعد أن عجزت أدواته الإرهابية وأسيادها عن تزوير الحقائق، التي فضحها وعراها صمود سورية، بما في ذلك الحملات الإعلامية الضالة والمفبركة.

كان لهذا الربيع العربي همٌّ واحدٌ هو استهداف محور المقاومة وبالتحديد مركز القلب فيه سورية، من أجل تدميرها كدولة ومؤسسات، لكن سورية صمدت بثوابتها الوطنية والقومية، وحافظت على حدودها أرضاً وشعباً ومكونات، وعلى ما اتفق عليه شعبها الذي له كل الحق في تقرير مصيره، ورسم معالم مستقبله واختيار شكل الحكم الذي يرغبه، ثوابت وطنية تؤكد أن سورية لشعبها بكل تنوعاته، وأطيافه، وتعدداته، الذي يرفض التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية، كما يرفض كل أشكال الطائفية السياسية والمذهبية، والإثنية، وكل أشكال الإرهاب المعولم.

من أجل تفكيك مخاطر هذا الربيع الأسود وتحدياته، ومفاهيمه، لا بد من الإقرار به ومن حصوله فعلاً، وإنه ما زال مستمراً، طالما أن الزخم الامبريالي الصهيوني الرجعي في حالة تبنيه ودعمه، وطالما أنه قد حصل فقد يطرح الكثير من الأسئلة على الحالة العربية أكثر مما يقدم من الأجوبة، ما يؤكد أن ألغازاً وأسراراً لم يكشف عنها قد حصلت، ولا بد من كشفها، وأن أحداثاً ترتبط بهذا الربيع، وأدواراً للفاعلين فيه، قد ساهم صمود سورية في كشف حقائقها، وسيكون هذا الصمود الرائد والملهم لكشف ما تبقى من خفاياها. الأمر الذي يستدعي ترتيب أوراق الوطني والقومي على صعيد الوطن العربي، استعداداً لمواجهة الأزمات الداخلية والخارجية، وحماية للأمن الوطني والقومي، وبالتالي لا بد من الاستناد على جبهة عربية داخلية، قوية، ليس في سورية فقط وإنما في الوطن العربي أيضاً، فيما لو أراد العرب أن يكون لهم أي دور إقليمي أو دولي في مواجهة المتربصين بالأمة العربية شراً، الأمر الذي يتطلب المزيد من التوافق الوطني والقومي، والذي أصبح موضع شك في ظل أحداث ما يسمى بالربيع العربي، ويستدعي وجود توافق يمكن من الاستقرار بعد أن أصبح الواقع العربي صعباً، وأصبحت حالة التوحد الوطني هشة نتيجة فشل مبادرات الحوار، وشيوع حالة عدم الثقة بين الأنظمة الحاكمة والمعارضات الوطنية.

ما من شك بأن صمود سورية، وبالأحرى انتصارها، سيبقي الجدل محتدماً حول ما يسمى بالربيع العربي ومآلاته، وسيكشف الأسرار والألغاز التي يكتنفها الغموض فيما يتعلق بأسباب فبركة هذا الربيع وانطلاقته، ومن كان له الدور الأكبر في تدبيره، ولعل هنالك أكثر من محرك قد دفع به، كما يوجد أكثر من تحدٍ قد فرض نفسه بوجوده، وبالتالي لا بد من الاستعداد لمواجهة هذه التحديات، ووضع الحلول لها، بعد إخضاعها إلى التحليل العلمي الدقيق، ليس من قبل ما يقدم هذا الاستحقاق الوطني السوري، وإنما ما يقدم من قبل الوطن العربي أيضاً.

لقد هزم الشعب العربي السوري كل أعدائه بفضل جيشه الباسل، بفضل جيشه الأسطورة، بعد أن كشف الخفايا، وتصدى للمخططات، ومدبريها، وما اندفاعه باتجاه المصالحة الوطنية إلا دليلاً واضحاً على الهزيمة العسكرية للإرهاب، ورفض احتضانه وليست استجابته للاستحقاق الدستوري في انتخابات رئاسة الجمهورية، وما ترشيح الرئيس بشار الأسد إلا دليلا ـ واضحاً ـ على الاستمرار في مقاومة العدوان، والتمسك بنظامه السياسي، والمحافظة على وحدته الوطنية.

علينا أن ندرك أن الاستقرار السياسي قد أصبح هدفاً لأعداء العرب، ما لم تشخص التحديات الداخلية والخارجية بعمق، وما لم تخضع الظواهر السياسية المعاصرة للتحليل

العلمي الرصين، مهما كانت الإجابة، ومهما كانت التحذيرات، ومن منطلق أن الظواهر العربية والمناطقية في عالم تجوبه العولمة، وإن العرب ليسوا في حالة استثناء منها، وإن هنالك شيئاً ما يتغير، من الواجب أن ينظر إليه في لحظة تغييره، أو لحظة استمراره، فالشعوب ليست كتلة صماء، وإنما لا بدَّ من النظر إليها ضمن الجماعات الفرعية التي تتكون منها، والتي تتميز بالديناميكية الداخلية، ويتيح رصدها وتحليلها التعرف على التفاعلات المختلفة داخل المجتمعات، وداخل هذه الجماعات نفسها، وبالأحرى لا بد من نقد القوالب الفكرية الثابتة، ورصد المرحلة الانتقالية القادمة، التي تحكمها مجموعة عوامل، منها الاستقطاب الحاد لجميع القوى السياسية وطنياً، الذي تصبح من خلاله هذه القوى في إطار الوفاق الوطني، بدلاً من أن تكون على طرفي نقيض، وبالاتجاه الذي يجعل العملية السياسية مرنة، متسامحة، بعيدة عن ممارسة العنف، أو مفتقدة للعقلانية في مناقشة القضايا مثار الخلاف، ومنها الفجوة التي حصلت بين الواقع والتوقعات، والإشكالات التي سببها ما يسمى بالربيع العربي، لأن الجماهير تتوقع الحلول السريعة، في حين أن السلطات مهما كانت خبراتها لا تستطيع الوصول إلى هذا التوقع بالسرعة القصوى، وبالتالي يزداد الإحباط بدلاً من التفاؤل والنجاح، ومنها أيضا الخروج من الأزمة المأساة التي تؤكد كل التجارب حتى اليوم أنها معقدة، وأن لا خيار في حلولها سوى التوافق الوطني المتجلي بالمهارة السياسية، والتساهل بين الأطراف، وإذا لم يحدث ذلك فستستمر حالة الاستقطاب المتعصب، وستتأخر عملية الانتقال الديمقراطي، وبالتالي ستبقى الحالة مأساوية. كل ما ينشده الشعب السوري من جميع الأطراف التي تتحدث باسمه، وتدعي حرصها على مصلحته، أن تصغي إليه، وتبارك خياراته وتحترمها.

تتميز سياسة سورية الإقليمية والدولية بموضوعيتها النابعة من انتماء سورية العربي، وثوابت النظام القائمة على الشرعية الجماهيرية، وعمقها العقائدي، الذي يمثله حزب البعث العربي الاشتراكي، كما تتميز بثوابتها المبدئية في ظل تسارع المتغيرات السياسية، وتراجع دور المنظمات والمؤسسات الدولية، لتأتي هذه السياسة موائمة بين الطموحات الداخلية، والمعطيات الخارجية المحيطة والمؤثرة. ولقد حرصت هذه السياسة باستمرار على إعادة صياغة علاقاتها لتصبح عقلانية منطقية متوافقة مع معطيات الحوار، حتى مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ لحظة تفردها بالعالم، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي مكن سورية من تجنب أخطار هذا التفرد لتبقى محافظة على دورها العربي في مواجهة الأخطار المحدقة بالأمة العربية.

لقد تميزت هذه السياسة منذ عهد القائد الخالد حافظ الأسد بالمرونة لإيجاد دور سوري نشيط على مستوى العالم، مستمد من الطموحات العربية المشروعة، ومن الانفتاح على التجارب السياسية العالمية، وتراثها الفكري والإنساني. وفي عهد الرئيس بشار الأسد أضحى للسياسة السورية عدة أولويات ، منها الاستمرار في الثوابت السياسية الوطنية والقومية، التي أرسى جذورها القائد الخالد حافظ الأسد، ومنها تحرير الجولان المحتل، وعدم تقديم أية تنازلات يسعى إليها الكيان الصهيوني، ومنها أيضاً مناصرة الشعب العربي الفلسطيني في تحرير أرضه المحتلة، وإقامة دولته المشروعة، هذا بالإضافة إلى الرغبة في تطوير العمل العربي المشترك ، وإقامة علاقات طيبة مع الجوار، ومع الأصدقاء، ممن يقفون إلى جانب الحق العربي، ويناصرون قضايا العرب العادلة.

استقلالية السياسة السورية مكنتها من القدرة على المراجعة النقدية التي تأخذ مصالح الأمة العربية بالاعتبار،

وتحافظ على دور سورية المتميز عربياً وإقليمياً ودولياً، وتحقيقاً لهذا الطموح الاستراتيجي ، وتحت وطأة الانهيارات العربية، أعلن الرئيس بشار الأسد عن ولادة شرق أوسط جديد، جوهره المقاومة، مشروع تفقد فيه إسرائيل حصانتها الوجودية، لتصبح تحالفاتها مكشوفة مع الأنظمة العربية التي وضعت بيضها في السلة الامبريالية الصهيونية، والرئيس الأسد من خلال هذا الإعلان ينشد لسورية في أن تتحول من دولة في العروبة إلى دولة العروبة، ومن قوة في العروبة إلى قوة العروبة، ومن قلعة في العروبة إلى قلعة العروبة، إنه ينشد امتلاك سورية لكل مستلزمات المشروع المقاوم في مواجهة الكيان الصهيوني، وفي أن تبقى رأس الصمود، وقلعة التصدي.

تتطلب الخيارات الديمقراطية درجة عالية من الشرعية السياسية، لأنها تقسم المجتمع إلى رابح وخاسر، والخيارات الديمقراطية الناجحة هي الخيارات المستوعبة لكل الانقسامات التي توفر الانتقال السلمي للسلطة، والقابلة لمفهوم المعارضة الموالية، والوفية وطنياً، بمعنى قد يختلف السياسيون فيما بينهم كأفراد، أو كاتجاهات، ولكن لابد من اعتراف البعض للبعض الآخر بدوره الشرعي، وهذا الشكل من أشكال الشرعية السياسية المعترف به من كل الأطراف، يشجع على الاحترام والتسامح، ويقوي المشاركة الوطنية المبنية على القيم الأخلاقية والإنسانية.

إن ترشيح الرئيس بشار الأسد لرئاسة الجمهورية يعني الاستجابة إلى هذا النوع من طموحات الشرعية السياسية، كما يعني الاستجابة لأهداف وتطلعات الشعب السوري في

حمل الأعباء والمسؤوليات الوطنية والقومية في هذه الظروف الاستثنائية، التي تمر بها سورية والأمة العربية، كما يعني تعزيز المسيرة الديمقراطية، وتأكيد التعددية السياسية والحزبية، بالإضافة إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والخدمية، وإعمار ما خربه الإرهاب المعولم، مع رفع مستوى المعيشة، وتأمين فرص العمل المترافقة مع إزالة العقبات الإدارية والقانونية.

وحده الرئيس بشار الأسد الذي لم يدخل العصر الإسرائيلي في المنطقة،

لم يساوم لم يتنازل، لم يستسلم، وإنما بقي صامداً محتضناً المقاومة حتى يحق الحق العربي، ويهزم الباطل المؤامرة، وتتحرر الأرض، لقد بقي خارقاً في ثقته بالله والشعب والأمة، معيداً بذلك ثقة الأمة العربية بنفسها، وبقدرتها على الصمود، ودحر العدوان، وما جرى ويجري من انتصارات للجيش السوري الباسل، على عصابات الإرهاب المدمر، هي الدليل على ذلك. ولقد أثبتت مجريات الأحداث وتطوراتها، وما تتعرض له سورية في أزمتها، القدرة الاستثنائية للرئيس بشار الأسد على كل مستوى، بعد أن جعل من سورية قوة استراتيجية، أوقفت الاستسلام والتطبيع مع الكيان الصهيوني، وحققت الانتصارات للأمة العربية.

إن الأمة العربية اليوم في حالة من الضعف والانقسام والتشتت، حيث تجذرت فيها المصالح القطرية، وتلاشى فيها الأفق القومي، مما أفقدها القدرة على النهوض والتقدم، وجعلها فريسة الفوضى والانقسامات والتخبط، الأمر الذي يؤكد أن الحاجة قد أصبحت ملحة إلى وقفة شجاعة ومسؤولة، تنقل العرب من حالة الصراع مع الذات، إلى حالة الأمة العربية الواحدة، وهذا ما تجلى في صمود سورية شعباً وجيشاً، بقيادة الرئيس بشار الأسد، في مواجهة أقسى هجمة امبريالية صهيونية رجعية إرهابية في تاريخ العرب الحديث والمعاصر.

إن انتخاب الرئيس بشار الأسد رئيساً للجمهورية العربية السورية، يستمد مشروعيته التاريخية الوطنية والقومية من جملة الظروف المحيطة بسورية، والأمة العربية، وإنه لمن حسن حظ الشعب العربي، في مثل هذه الظروف القاسية، أن يتوفر لسورية رئيس يتمتع بالحكمة والشجاعة كالرئيس بشار الأسد، صادق في القول، مفعم بالطموح، من أجل مستقبل سورية والأمة العربية، وعندما نقول نعم للرئيس بشار الأسد، نقول نعم لمتابعة النضال حتى تنتصر سورية، لأنها بانتصارها ينتصر المشروع القومي العربي المقاوم في مواجهة العدوان الامبريالي الصهيوني الرجعي، وهذه النعم الوطنية والقومية لبشار الأسد تعني نعم للثوابت الوطنية، نعم للمقاومة، نعم للعروبة، وهذه النعم تعني لا لإسرائيل، لا للرجعية العربية، لا للإرهاب ومدبريه وداعميه، فنعم وألف نعم لبشار الأسد رئيساً للجمهورية العربية السورية.

مراجع:

1- راجع كتابنا: مفهوم الحرية في الفكر العربي الحديث: دار دمشق 1982.
: علم الاجتماع السياسي – مطابع جامعة دمشق- 1994.
: في الفكر السياسي المعاصر- مطابع جامعة دمشق- 1994.
: الوحدة السورية المصرية ـ مراجعة نقدية لتجديد الفكر القومي العربي، مكتبة دار دمشق 1997.
2- احمد كمال أبو المجد: التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي مجلة المستقبل العربي ـ العدد 406 ـ كانون الأول 2012.
3- خطاب القسم للرئيس بشار الأسد : في 2000/7/17.
4- رانيا مكرم: الرأي العام في مراحل ما بعد الثورات العربية - مجلة السياسة الدولية تحليلات نظرية- العدد 187 تموز 2011.
5- زيد عبيد الله مصباح: إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية – مجلة المستقبل العربي العدد 403 – أيلول 2012.
6- عاطف السعداوي: مفهوم الأحزاب الديمقراطية في الوطن العربي – المجلة العربية للعلوم السياسية – العدد 24 ربيع 2012.
7- عبد الحسين شعبان: حقوق الإنسان في الوطن العربي – التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في الوطن العربي – المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 29 –2011.
8- علاء عبد الحفيظ: التحول الديمقراطي في الدول النامية – مجلة السياسة الدولية- العدد 181- تموز 2010.
9- كذلك قال الأسد: الإدارة السياسية- دمشق – الطبعة الثانية – 1985.
10- محمد عبد السلام: إدارة الصراعات الداخلية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية- العدد 189 تموز 2012.
11- مجلة السياسة الدولية: مائدة مستديرة حول الربيع العربي وما بعده- شارك فيها الدكاترة: بهجت قرني، جمال عبد الجواد، حسن أبو طالب، خالد حنفي، دينا شحادة، شيلا كارابيكو، وأدارها سيد يس العدد 193- تموز 2013.
12- مهدي جابر مهدي: إشكالية تعثر الديمقراطية في العراق – مجلة المستقبل عدد 405 – تشرين الثاني 2012.
13- نضال حزب البعث العربي الاشتراكي- دراسة تاريخية تحليلية موجزة صادر عن القيادة القومية- دمشق 1978.
14- هيئة الأبحاث القومية - حزب البعث سنوات النشوء والتأسيس صادر عن القيادة القومية 2011.

❑❑

الاستحقاق الرئاسي بين حق المواطنة وواجب الدفاع عن الوطن

□ د. عبد الله الشاهر

في الاستحقاق الرئاسي ومعناه:

لا نريد أن نذهب بعيداً بالبحث في الاستحقاق الرئاسي لكننا نقول: إن الاستحقاق الرئاسي يشكل ضرورة من أجل تعميق الانتماء الوطني، فهو استحقاق من أجل الوطن والحفاظ على الذات والهوية والصمود في وجه الضغوطات الخارجية، حفاظاً على السيادة والكرامة والتاريخ والحضارة، إنه حفاظ ووفاء لدماء الشهداء الذين رووا تراب الوطن بدمائهم.

الاستحقاق الدستوري الرئاسي لا بد منه من أجل إعمار سورية بشراً وحجراً، من أجل صياغة مشروعنا النهضوي والإصرار عليه، فالسوريون سائرون وفق أجندتهم التشريعية والقانونية وهم بهذا التوجه عصيّون على الضغوط والإملاءات، وسينجحون في إنجاز هذا الاستحقاق كما نجح صمودهم خلال في أثناء الأزمة، ونحن في سورية قادرون على ممارسة هذا الحق، وهو واجب لازم على كل سوري يعي معنى الكرامة والسيادة، لأن سورية عبر التاريخ أرض البطولة والفداء أرض الكرامة والإباء، أرض الشهادة والشهداء، وقدر السوريين أن يكونوا رجال البذل والعطاء والاستبسال على مرّ الأيام والسنين.

لقد عمّد السوريون تاريخهم الغابر بصنع انتصارات كبرى وهم اليوم يصنعون تاريخاً مليئاً بالعزة والكرامة، من أجل تعزيز الحرية والمسؤولية، تاريخاً يرى المستقبل محكوماً بالنجاح مع الاستحقاق الرئاسي، فالاستحقاق الرئاسي يعني وطن الحق والعدالة والوحدة الوطنية، وطن المبدعين الذين سيعيدون بناء سورية وطناً وانتماءً ورقياً، الاستحقاق الرئاسي يعني لنا التراب والهوية والحضارة والتاريخ، الاستحقاق الرئاسي يعني الأمن والأمان لكل المواطنين والتطلع إلى الاستقرار والسعادة. الاستحقاق الرئاسي يعني عدم تزييف الوعي الديني وإخراج الدين عن طابعه المتسامح الحنيف، الاستحقاق الرئاسي يعني أننا صامدون موحدون قادرون على الفعل، لا نرضخ للذل والهوان ولا ترهبنا ضغوطات الآخرين وهذا كله مرهون بإرادة الشعب الذي وقف في وجه الهجمة الكونية التي استهدفت الوطن بكل مكوناته وبناه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، و تدمير إرثه الحضاري والتاريخي والإنساني.

فما هي الأسباب والدوافع في الهجمة الكونية، ولماذا سورية تحديداً؟!..

في التوصيف والمظهر:

في زمن الحرب القذرة (الفتنة) بصعب إيجاد منفذ للعقل، يصعب تصور ما جرى ويجري، فالهجمة على سورية يراد لها أن تزحف إلى كل شبر لتأكل أخضر هذه البلاد ويابسها، هجمة يراد لها أن توزع أشلاءنا، وتبعثر كياننا وتمزق أوصالنا، وتفتت بنياننا، هجمة تنشر الرعب، وتبعث الفزع، وتعمق العداوات، وتؤجج روح الاقتتال، يُفعل ذلك بروح الطائفية والمذهبية بأشد درجة من درجات التهابها، وينفخ فيها بأخطر صور الحقد المنتن....

ثلاثة أعوام ونيّف والهجمة تلتهب والشكل السائد فيها القتل والدمار والذبح والسرقة والاغتصاب.

فما هو هذا المركّب الذي أنتج كل تلك المساحات من الألم؟

وما هي نوعية الحرب التي قرر البعض في سورية وخارجها خوضها، ولماذا؟

المواجهة التي تحدث اليوم ليست على مستوى وعينا لذاتنا فهي أبعد ما تكون عن التفكير لأنها وحشية، لا إنسانية، بشعة، لا مثيل لها في التاريخ..

بمثل هذا التوصيف لا يفيد ـ مع ثقافة التكفير ـ الحديث عن الحرية والاستبداد، ولا يفيد البحث عن خطوط المؤامرة، لأن الجبهات رُسمت في وقت سابق وعلى أطرافها توزعت الأزمات، فكانت سورية مساحة التناقض الحاد داخل الشرق الأوسط.

وعندما يكون الحديث عن بشاعة وغرابة المشهد في سورية، فإننا لا نستعرض الحدث أو نحاول تفسيره، بل نسعى لفهم العلاقات داخل المشهد بذاته الذي حمل في طياته روح الفتنة على يد رعاع ينعقون وراء كل ناعق، وباعة دين وضمير لا يقدسون إلا المال، وليس لديهم مقدس يردعهم عن ارتكاب أية جريمة في سبيله، وشعارهم الطائفية والمذهبية عبر مفاهيم الجهاد، جهاد القتل والدمار، جهاد النكاح واستباحة الحرمات، وكل ذلك يجري عبر منظومة عربية وإقليمية ودولية.

فما الدافع إلى مثل هذا بالنسبة إلى سورية تحديداً؟

والجواب يُختصر في أن سورية تشكل منظومة مقابلة وصادة لتلك المنظومة التي تقود الهجمة على سورية، وهذه المنظومة التي تمثلها سورية يمكن تحديدها بثلاثة مظاهر أساسية:

المظهر الأول: هو أن سورية تشكل منظومة دولة بالمعنى الحداثي العلماني الذي أفرز مؤسسات متكاملة قادرة على الإنتاج والإدارة والاستقلال، وهذه شكلت العلامة الفارقة لسورية، ما جعل القرار السياسي لديها مستقلاً ومؤثراً على جغرافيتها ومحيطها، الأمر الذي حرق إن لم نقل أحبط العديد من المخططات على المستوى الإقليمي والدولي، وهذا ما استدعى الغرب وتابعيه للتفكير بإزالة منظومة الدولة في سورية بتفتيتها من الداخل.

المظهر الثاني: وهو أن سورية منظومة ارتباط حضاري لا يمكن من داخلها فرز وتمييز المفاهيم الكلاسيكية مثل "الشرق والغرب" أو حتى التي ترتبط بالتمايز الديني، لأن سورية ذات ارتباط حضاري مع كل بلدان العالم، وهذا الارتباط يعطيها عمقاً في علاقاتها وتجذر هذه العلاقات، أما في الجانب الديني، فهي مركز التنوع الديني والتعايش التام، وبهذا المعنى يحمل المجتمع السوري السمة الحضارية بكل مقوماتها الاجتماعية والثقافية والدينية والفكرية، وهذا الترابط الجميل والتاريخي شكل حاجزاً قوياً أمام كل التوجهات الاستعمارية الغربية، ما جعل الغرب الاستعماري يعيد ترتيب الأمور حسب أولوياته.

المظهر الثالث: هو أن سورية تعبير عن منظومة توازن إقليمي بقي قائماً رغم التناقض الصارخ الذي خلّفه وجود إسرائيل، ولذلك فالمسألة تحسب على أنها ليست "دولة مقاومة" أو "دولة ممانعة" بالمعنى العسكري، إنما يأتي الخطر السوري من أن الثقافة الاجتماعية في سورية هي ثقافة مواجهة تقف في مواجهة ثقافة بديلة جسدها الغرب بحكم "الوجود الإسرائيلي" منذ ستة عقود، وهذه الثقافة الاجتماعية في سورية غير قابلة للاختراق رغم المحاولات العديدة، ما جعل الغرب يطرح الوسائل التي يرى فيها ومن خلالها الإجهاز على هذه الثقافة وهي الطائفية والمذهبية وعبر قنوات متعددة. لذلك فإن الأمر الأساسي الذي أريد

لسورية هو جعل العنف كظاهرة داخل بنية جهادية تبلورت وفق خطوط جديدة داخل سورية بهدف إيجاد جبهة عنف تعيد صياغة سورية وفق هوى الغرب الاستعماري.

وقد جاءت هذه الصياغة عبر وسائل وأدوات لا بد من ذكرنا لها أو التذكير بها وهي:

أولاً: هناك من يحمّل الاستعمار وأمريكا مسؤولية ما يجري في سورية من تمزيق وتفتيت للوطن، لكننا لا نستطيع أن نهرب حقيقةً من مسؤولياتنا، فالقوى الاستعمارية وعلى رأسها أمريكا تتدخل، وهي معنية دائماً بإضعافنا، وتطويعنا، والسيطرة على مقدراتنا، وسوقنا بالطريقة التي تريد إن استطاعت؛ لكن كل هذه القوى ما كان لها أن تتمكن لولا الثغرات الكبيرة الموجودة أصلاً في نسيجنا الاجتماعي والأخلاقي، وأهم هذه الثغرات تتمثل في أعمدة الفتنة التي سعت وتسعى لتمزيق وحدة الشعب والأرض.

لقد أفسد هؤلاء أبناء الوطن بتصنيفهم إلى موال وغير موال، وإلى عربي وغير عربي، وإلى مسلم ومسيحي، وإلى سني وشيعي، وإلى كاثوليكي ورومي، وذلك من أجل أن تبقى الصراعات مستمرة، والحياة غير مستقرة، وقد استعان هؤلاء بالمنافقين والمخادعين الذين لم يبخلوا عليهم بمال أو هبات، وذلك من أجل تخريب البلاد والعباد، وكان من نتائج ذلك أنهم خربوا النسيج الأخلاقي، وفككوا النسيج الاجتماعي، ليتحول الناس إلى فئات اجتماعية ضيقة تكرس جهودها لحماية نفسها من أطماع أبناء الوطن واعتداءتهم، لذلك كان لا بد من الاستحقاق الرئاسي من أجل تعميق الانتماء الوطني وإعادة إعمار سورية وصياغة المشروع النهضوي، والعمل على اقتلاع الإرهاب والفكر الإرهابي الذي عشش في بعض النفوس.

لقد مارس هؤلاء الظلم على الناس، وأذلوهم، ونهبوا الأموال، وقطعوا الطرقات، وسرقوا البيوت، وهدموا المدارس والمشافي، وعاثوا في الأرض فساداً، وسلطوا الجاهل على العالم، والكاذب على الصادق، والمنافق على المؤمن، والخائن على الأمين، والدعي على الحكيم، والفاشل على المبدع، والجاسوس على الوطني.

عبر هذه السلوكية يطالبون بالحرية والديمقراطية، فمن أيٍّ منهم نأخذ الحرية؟

أمن دم يسيل وأرواح تزهق، وأيتام لا تجف دموعهم، وأرامل لا يعرفن لماذا كل هذا القتل.

أم من الذي استجلبوهم من مرتزقة فوق تراب الوطن من سعودي وليبي وكويتي وتركي وأفغاني وشيشاني وأوروبي وأمريكي... ومن كل بقاع الدنيا؟

أم من مشيخات الخليج ومحمياته المرتهنة والتي تدفع بالمال والسلاح لقتل السوريين وإذكاء نار الفتنة المذهبية والطائفية البغيضة.

إنهم هؤلاء الذين عاثوا في الأرض فساداً وإفساداً يا وطني، ومن أجل ذلك كله وكي تعود سورية ناصعة وضاءة كان لا بد من التحدي الأكبر الذي يؤكد وحدة سورية أرضاً وشعباً وذلك من خلال الاستحقاق الدستوري الرئاسي الذي يُعَدُّ واجباً وطنياً على كل مواطن تأكيداً لوحدة الانتماء ورداً على المؤامرة.

ثانياً: مشروع برنارد لويس: هذا المؤرخ الصهيوني الذي نشر مشروعه في مجلة وزارة الدفاع الأمريكية سنة 2003، ويهدف هذا المشروع إلى تقسيم المنطقة العربية إلى ثلاثين دولة إثنية ومذهبية وعرقية، وقد وافق الكونغرس الأمريكي على هذا المشروع منذ عام 1983 ـ وإن أبرز ما نص عليه هذا المشروع التالي:

1 ـ تقسيم مصر إلى أربع دويلات:

الأولى: في سيناء وشرقي الدلتا وتوضع تحت النفوذ الصهيوني.

الثانية: الدولة القبطية وعاصمتها الإسكندرية، وتمتد من جنوب أسيوط إلى الفيوم حتى وادي النطرون، وتمتد إلى مرسي مطروح.

الثالثة: دولة النوبة وعاصمتها أسوان، وتضم الجزء الشمالي من السودان وصعيد مصر حتى الصحراء الكبرى.

الرابعة: مصر الإسلامية وعاصمتها القاهرة، وتضم ما تبقى من مصر.

2 ـ تقسيم السودان إلى أربع دول:

الأولى: دولة النوبة.

الثانية: دولة الشمال السوداني.

الثالثة: دولة الجنوب السوداني.

الرابعة: دولة دارفور.

3 ـ تقسيم السعودية والخليج إلى ثلاث دول:

الأولى: دولة الإحساء الشيعية وتشمل الكويت والإمارات وقطر وعمان والبحرين.

الثانية: دولة نجد السنية.

الثالثة: دولة الحجاز السنية وتشمل اليمن الشمالي والجنوبي.

4 ـ تقسيم العراق إلى ثلاث دول:

الأولى: دولة الشيعة وتشمل البصرة وما حولها.

الثانية: دولة السنة وتشمل بغداد وما حولها.

الثالثة: دولة الأكراد وتقع في الشمال والشمال الشرقي.

5 ـ تقسيم لبنان إلى سبعة كانتونات عرقية ومذهبية:

الأولى: دويلة سنية في طرابلس.

الثانية: دويلة مارونية في جونية.

الثالثة: دويلة شيعية في البقاع.

الرابعة: دويلة بيروت الدولية.

الخامسة: دويلة صيدا وتمنح للفلسطينيين.

السادسة: دويلة الكتائب في الجنوب.

السابعة: دويلة مسيحية تحت النفوذ الصهيوني.

6 ـ تقسيم سورية إلى أربع دول:

الأولى: دويلة علوية شيعية وتشمل الساحل السوري.

الثانية: دويلة حلب السنية وتشمل حلب وإدلب وحماة والرقة.

الثالثة: دويلة دمشق السنية وتشمل دمشق وحمص ودير الزور.

الرابعة: دويلة درزية وتشمل درعا والسويداء والقنيطرة وجزء من الأردن ولبنان.

أما دويلة كردستان فإنها تقوم ضمن هذا المشروع على أراض عراقية وإيرانية وسورية وتركية وسوفيتية سابقاً.

7 ـ تقسيم شمال أفريقيا وباكستان وأفغانستان إلى أربع عشرة دولة، في المغرب أربع دول وفي المشرق عشر دول.

8 ـ الأردن سيكون الوطن البديل للفلسطينيين.

9 ـ فلسطين ستكون خالصة للدولة الصهيونية، ضمن ما يعرف بإسرائيل الكبرى.

إذن هذا هو المخطط، وهذه هي النوايا، فأين هؤلاء الذين امتهنوا الكلام وسيلة لإذكاء التفرقة بين مكونات الشعب السوري، وتنقلوا بين عواصم العالم، وأقاموا في فنادقها الفاخرة، وكان همهم الوحيد استجداء التدخل العسكري لقتل السوريين، بل أين العرب المرتهنون للغرب، والأذلاء أمامه وأمام طلباته وإملاءاته بتحويل كل هذا المال المبذول ظلماً لقتل السوريين، وهم يعرفون حق المعرفة ما قاله "برنارد لويس" عن العرب والمسلمين إذ يقول

"إن العرب والمسلمين قوم فاسدون مفسدون، فوضويون، لا يمكن تحضرهم، وإذا تركوا لأنفسهم فسيفاجئون العالم المتحضر بموجات بشرية إرهابية تدمر الحضارات وتقوض المجتمعات، ولذلك فإن الحل السليم للتعامل معهم، هو إعادة احتلالهم واستثمارهم وتدمير ثقافتهم الدينية وتطبيقاتها الاجتماعية، وفي حال قيام أمريكا بهذا الدور فإن عليها أن تستفيد من التجربة البريطانية والفرنسية في استعمار المنطقة...

إنه من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية على وحدات عشائرية وطائفية، واستثمار التناقضات العرقية والعصبيات القبلية فيها".

إن هذا الكلام قد صرح به علناً في مقابلة لوكالات الإعلام بتاريخ 2005/5/20

فأين العرب مما يجري.. أم أنهم أدوات ودمى تتحرك بأوامر أمريكية صهيونية. وبناءً على ما تقدم لا يستطيع أحد أن ينكر فكرة المؤامرة التي خططت لها الدوائر الغربية والتي ما زالت مستمرة على المنطقة عامة، وسورية خاصة وهو ما ينبغي البحث فيه من حيث إعادة التموضع والمواجهة وأن أهم بداية للمواجهة هو الاستحقاق الرئاسي في سورية والذي يمثل الإرادة الصلبة والقدرة على التحدي والصمود.

ثالثاً: الألوان المختلفة لرجال الدين: هؤلاء الذين ساهموا في زرع الفتنة وتأجيج نار الحقد والدمار في سورية، وذلك بإصدار فتاوى باسم الإسلام، والإسلام منهم براء، وهنا لا بد من التنويه بأنه لا يوجد في الإسلام رجال دين بالمعنى الوظيفي إنما هم فئة تطورت مع الزمن وأخذت تتموضع وفق معطيات مختلفة وبألوان مختلفة نذكر منها ما يلي:

1 ـ رجال دين لديهم الاستعداد لبيع آخرتهم بدنياهم وذلك من خلال إصدار الفتاوى التي تبرر القتل، وتبيح الدماء، وتجيز السرقة، والنهب، وتتجاوز على حدود الله من مثل جهاد النكاح، وهم يعلمون أنهم يفتون بفتنة تخلف جرائم تؤدي إلى التفسخ والضعف والتدهور الأخلاقي، وتنتهي باقتتال الناس فيما بينهم، وهؤلاء لم يرعوا حرمة الله، ولا حرمة الإسلام، ولا حرمة المسلمين، وكان دينهم حقدهم الأعمى على سورية، بهدف تقرب لحاكم أو طمع بمتاع دنيا، فنسوا الله ونسوا حدوده والأمثلة كثيرة أصبح يعرفها القاصي والداني ومن هم الذين أفتوا بالفتنة على سورية.

2 ـ العديد من رجال الدين الذي غرروا بالبسطاء والمنحرفين والمجرمين بإيهامهم بأنهم يحملون مفاتيح الجنة والنار بأيديهم أو بجيوب ملابسهم، وأن لديهم القدرة على تصنيف الناس حسب مكانتهم يوم القيامة، ما دفع بالكثيرين ممن لا يملكون القدرة على المحاكمة أن ينخرطوا في المؤامرة ويؤججوا الفتنة ليكونوا أدوات قتل ودمار طيعة بأيدي هؤلاء الذين طالب

أعناقهم فأصبحوا يصدرون قرارات حول مصير شخص ما أو يصدرون أحكاماً حول الحسنات التي يمكن أن يجنيها لقاء تفجير أو تدمير أو اغتيال أو اغتصاب، وكل هذا الخراب يصدر بفتاوى، ممن يدعون أنهم رجال دين يقولون: إنها شرعية، وهم بفعلهم هذا يذبحون الإسلام خدمة لأعداء الإسلام وهم يعلمون ذلك.

3 ـ احتكار الجنة وهذا يعني أن الآخرين الذين لا يتبعون ذات المذاهب أو التوجه كافرون ويجب أن يتم التعامل معهم وفق أحكام شرعية هم يرتؤونها، وهم يحددونها من تقطيع أوصال، وأكل للقلوب، وحرق وتدمير، إنهم يرفضون الآخر جملة وتفصيلاً وجعلوا الجنة من ممتلكاتهم لا يقترب منها إلا من رضوا عنه، ولهذا مزقوا الناس وفق سلوكهم الديني هذا وزرعوا بذور الفتنة والفساد والاقتتال، فانقلب المجتمع وفق رؤيتهم هذه إلى متدينين من مذهب أو دين معين مقابل فاسقين وملحدين وكافرين. وبدل أن يكون الدين سمحاً رحيماً كما أمر رب العزة أخذ يتحول على أيديهم بالشبهة لعدد كبير من الناس إلى كابوس يصعب التعايش معه.

وللحق لا بد من القول: إن من رجال الدين من يعرفون الله ويتقونه حق تقاته وهم يحاولون إيصال الإسلام الحنيف بالكلمة الطيبة، و يحرصون على التعامل الجيد مع الناس، هؤلاء يعطون صورة الإسلام الحق، أما من أفتى بالقتل والدمار والإباحية فقد أشاع الخراب وهدم الأمة وخدم أعداءها، وأعطى صورة سيئة عن الإسلام والمسلمين.

فمن كان في قلبه خشية لله، وغيرة على دينه، فليحرص على وحدة البلاد وقوتها، وليحرص على الاعتزاز بالوطن والمواطن، وليحترم إنسانية الإنسان، وليتق الله في حرمة الدين، وحق الأمة ودماء الآمنين من المواطنين، وعليه أن لا يسهم بحرف واحد يؤدي إلى إشعال الفتنة وصب الزيت على نارها، وهذا يُعَدّ بالتأكيد واجباً دينياً ووطنياً وإنسانياً لا ؟؟ له منه.

رابعاً: مثقفون وأكاديميون عزموا على وتر الفتنة وحاولوا إشاعتها بين الناس، عدد لا بأس به من هؤلاء الفتنة ولا يزالون يخدمونها؛ ذلك أنهم يخدمون الأغراض الغربية والإسرائيلية من خلال دعواتهم وأصواتهم وكتاباتهم التي تشبعت بالطائفية والمذهبية، وذلك من خلال مؤسساتها غير الحكومية.

إنهم باختصار سماسرة معرفة يقدمونها للغرب لقاء بعض المال من أجل أن يكونوا أبواق شؤم على بلادهم وذويهم كي يتمكن الغرب وإسرائيل من اتخاذ السياسات المناسبة لاستمرار الهيمنة، هؤلاء ليسوا أبناء الوطن إنهم دخلاء عليه فقدوا كلّ حس بالوطنية وازدادوا وقاحة وتمادياً في التحريض والسعي لتخريب البلاد لقاء بعض مال استبدلوه بكل ما يمت إلى الوطن.

وفي المقابل هناك مثقفون وأكاديميون مخلصون وغيارى نذروا أنفسهم للتصدي والمواجهة فكانت أفعالهم وأقوالهم وأقلامهم ملاحم حب وخير من أجل وأد الفتنة وأذنابها.

إن الوطن غني بابنائه المحبين، غني بقوى الوحدة والإصرار على النهوض والتقدم،

وإرادة الخير ستتغلب في النهاية على قوى التآمر والتبعية والاستهتار وسيكون مآلهم إلى هلاك، لأن ثمن هؤلاء بخس وسيكون في القريب العاجل فناؤهم، ولن يكون لما يدّعونه زوراً وبهتاناً إلا اليباب وستبقى أحلامهم في مهب الريح لأن الوطن سيبقى شامخاً معافى رغم الجراحات التي أثقل بها وسيكون الاستحقاق الرئاسي بداية النهوض لبناء سورية الغد، سورية المجد، سورية الإباء والتحدي، من أجل ذلك ومن أجل صياغة مشروع نهضوي فإن المنطق الشعبي يقول: لا بد من الاستحقاق الرئاسي تأكيداً للانتماء والهوية والتحدي والإصرار على الحياة والأمل.

خامساً: المؤامرة ودور الثلاثي:

إن هذا الثلاثي الذي لعب دوراً قذراً (السعودية ـ قطر ـ تركيا) أنيطت به مهمة خطيرة وكبيرة ليقوم بها نيابة عن الغرب وأمريكا إسرائيل، ونيابة عن المحور المعادي للعروبة والإسلام، وهذه المهمة هي تمزيق وحدة العرب والمسلمين تحت ذرائع شتى وعناوين متنوعة، فقد اختلقوا فكراً تكفيرياً متخلفاً يحصر الإيمان في اتجاه و احد أما الآخرون فهم إما كافرون أو مرتدون، ووفق هذا المعيار صدرت الفتاوى من وعاظهم، وكان أعتى هذه الفتاوى تلك التي سلطت على سورية، يقول ابن سينا "بلينا بقوم يظنون أن الله لم يهد سواهم" وفي الحقيقة أن هذا الثلاثي الموهوم ظن أنه يمارس الدور القيادي في إعادة تشكيل المنطقة، وهذا الوهم جرّه إلى جنون، وتوهم أنه قادر على أن يفعل ما يريد في المنطقة بعد تجربة تونس وليبيا ومصر فكان أن اصطدم بالجدار السوري الصلب وهنا كانت نهاية النهاية.

قطر هذا الفأر الذي لبس جلد فيل لم يعد يعرف كيف يتصرف، ولا كيف يتحرك وكل ما استطاع فعله هذا الضخ الهائل من مليارات الدولارات للقتلة في سورية كي يستمروا في القتل والتدمير.. فكانت نهايته بائسة هو وحمده الصغير، ولم يجن سوى الهوان، فرمي في حاوية زبالة التاريخ العفن والدنيء، ولم يرحمه سيده الذي رماه كأية قاذورة يراد التخلص منها، وهذا هو مصير الأجراء الخونة.

أما تركيا أردوغان ووزير خارجيته أوغلو فقد حلموا أكثر من اللازم فكانت أحلامهم كابوساً عليهما تقض مضاجعهم، فأحلام العتمة هي أضغاث، وضرب من الجنون، فسطوة

السلطنة ليس لها وجود إلا في العقول المريضة، ورغم ما قاموا به من دفع للإرهاب والإرهابيين بقيت سورية قلعة تتكسر على ذراها أحلام الطامعين، فأردوغان بدأ يجر أذيال خيبته فتباعدت الخطوات بين الخادم وسيده، وأعلن البيت الأبيض فشل خادمه وأنه غير جدير بالرعاية فليذهب إلى الجحيم.

هذا الأردوغان الذي أخذ يتخبط بين الإخوان والأمريكان، ويطلق تصريحات ليس لها أي وزن على أرض الواقع، ولم تنفع كل المحاولات من إنقاذ موقفه وهذا ما بدا واضحاً في الداخل التركي الذي بدأ يثور على أردوغان وسياسته الحمقاء، وعلى تجاوزاته وفساد رجالاته وفساده المالي والسياسي... إنه يعلم حقيقة أن سورية على حق وأن سورية ستنتصر لكنه يسعى إلى أن يكون الخادم الأمين ولكنه لم يصل إلى مثل هذا اللقب.

ولا يبعد الأمر كثيراً مع حكومة العجز والهرم والهذيان، مملكة الرمال التي ستنهار مع تحرك كثباتها وقد بدأ ذلك، لقد فقد آل سعود صلاحيتهم وانتهت جميع أوراقهم، والتي مارسوا من خلالها كل أنواع الرذيلة والسفه والحقد، فاستجلبوا كل مجرمي الدنيا، وضخوا أموالاً لا تأكلها النيران كي يطفئوا نار حقدهم على بد مقاوم مناضل، ولا ذنب له سوى أنه يؤمن بالعروبة هدفاً، وبالتقدم مشروعاً وبالحرية مطلباً، إنهم يفتقدون كل شيء من مقومات الحرية والديمقراطية، ويمارسون حكمهم بعقلية القبيلة، هؤلاء الذين سخروا الدين لمصلحتهم، فاستأجروا المفتين وصدروا الفتاوى، وقسموا الأمة، إنهم عائلة حقد و جريمة ومع كل ما فعلوه جاءت المحصلة. إنهم فشلوا، الثلاثي المتآمر فقد موقعه ودوره وسقط على كل المستويات وما عاد بإمكانه إلا أن يكون في زاوية مهملة.

سادساً: التضليل الإعلامي:

منذ البداية كان الإعلام الأداة الأساسية لحركة العنف في سورية بشكل خاص وكان ذلك بهدف تكوين رأي عام، محاولة منه لجعل النظام السياسي فاقداً شرعيته، وما زالت هذه الآلية معتمدة إلى يومنا هذا وخصوصاً من "الجزيرة" و"العربية" والقنوات الملحقة الأخرى والتي وصلت إلى أعداد كبيرة تجاوزت الـ90 قناة تلفزيونية إضافة إلى الإذاعات والصحف والمجلات ووسائل الإعلام الأخرى من أنترنت بكل تفرعاته، وقد جهدت هذه الهجمة الإعلامية إلى إضفاء الشرعية على حركة الاحتجاجات التي برزت منظمة منذ اللحظة الأولى، وكان لا يسمى بالناشطين السياسيين والناشطين الإعلاميين الدور الأبرز في إشاعة ونشر وتضخيم ما يجري، واللافت للنظر في ذلك كان ظهور التنسيقيات بشكل سريع ومباشر وفي

كل المناطق على مستوى الجغرافية السورية ما يثير التساؤل، كما أن مسار الإعلام الذاتي كنموذج للتعبير وهو ما سمي بـ "شاهد عيان" والذي تحول إلى صحفي متنقل قادر على تأجيج الوضع ببضع كلمات، كل هذا حصل وبخطة ممنهجة كانت ترمي تدمير سورية أرضاً وشعباً وقيادة، وكان ذلك واضحاً من خلال جملة من المعطيات نذكر منها:

1ـ العامل الإقليمي والدولي والذي لم يعد ينظر إلى ما يجري إلا من خلال الطرق التي يمكن أن يتم فيها تدمير سورية، ولم يعد النظر في الوسائل والأدوات، حيث أبيحت كل الوسائل وبتغطية دولية وعربية وإقليمية بهدف إنهاء سورية.

2ـ الدور التحريضي والتخريبي الذي لعبته قناة الجزيرة، وقناة العربية في مسار الإعلام من تزوير للحقائق، وتشويه للصورة، ونقل غير صحيح للشاهد، ومقابلات فيها من الأباطيل ما يندى له الجبين.

3ـ في هذه الفترة ولمدة طويلة تم التركيز على الرموز الوطنية وذلك بهدف زعزعة الانتماء وتفكيك عرى الوحدة الوطنية، وقد تم تجنيد عدد لا بأس به من الأخصائيين النفسيين وعلماء الاجتماع بقصد التأثير على وحدة المجتمع في سورية وأبرز ما تم التركيز عليه الأرض أي وحدة سورية جغرافياً وذلك بقصد تقطيع أوصال الأرض السورية، كما تم التركيز على العلم الذي يمثل رمز البلاد، وكذلك على مقام الرئاسة الذي يمثل رمز وكرامة وعزة وسيادة الشعب السوري.

في كل ما فعلوه لم يفلحوا وبقي الشعب صامداً موحداً بفضل صمود جيشه وتوجيه قيادته فاتجه المخطط إلى تدمير أسس الحياة في سورية من خلال عمليات التكسير التي حدثت والتدمير الممنهج للبنية التحتية وعمليات القتل والخطف والنزوح ومع هذا فقد ازداد السوريون إصراراً على التمسك بثوابتهم الوطنية، وازدادت لحمتهم ووحدتهم فكانوا سنداً قوياً للقوات الباسلة التي أفشلت المخططات ودحرت العدوان، واليوم يستعد السوريون ليؤكدوا انتماءهم لوطنهم وأمتهم وتاريخهم وحاضرهم ومستقبلهم، يستعدون للاستحقاق الرئاسي وهم أكثر وعياً فالمحن محك الشعوب الحية كي تصنع مستقبلها بيدها.

إن سورية تملك قرارها، وتتمسك بسيادتها، وستدافع عنه لأنه حق وواجب، فالاستحقاق الرئاسي هو حق السوريين وحدهم ولا أحد يستطيع أن يملي عليهم، إنهم يعون ما يفعلون وبأعلى درجات الوعي السياسي الذي يؤهلهم لاختيار رمز بلادهم الذي سيخرجهم من براثن المؤامرة إلى شاطئ الأمان ـ إلى سورية الغد ـ سورية الحرية والتقدم والمحبة والسلام.

السوريون يعون أن الاستحقاق الرئاسي هو حق للمواطن أقره الدستور ويعون كذلك أن الاستحقاق الرئاسي هو واجب على المواطن عليه أن يمارسه وأن هذا الواجب يحقق دوراً في السيادة الوطنية وأن السوريين يعون كذلك أن الاستحقاق الرئاسي يعني بالنسبة لهم الوطنية والمواطنة، كما أنّ المواطن السوري يعي جيداً أن الحرب الدائرة على سورية لا تستهدف حزباً أو نظاماً أو مكوناً من مكونات الشعب العربي السوري بقدر ما تستهدف الوطن بكل مكوناته وبناه وتدمير كل ما هو جميل، وعليه فإن الشعب السوري يعي كذلك أن هذه الحرب هي بين مشروعين أحدهما تقدمي نهضوي تنويري مقاوم والآخر ظلامي تكفيري يسعى إلى إعادة سورية إلى العصور الحجرية.

إن التحدي الأكبر اليوم هو ذلك الاستحقاق الرئاسي الذي يحقق

المشروع التقدمي النهضوي التنويري المقاوم، ويحقق النصر المؤكد بعد أن فشلت كل الألاعيب والمؤامرات، لذلك كان لابد من تعميق الانتماء الوطني والإصرار عليه وذلك من أجل الحفاظ على الذات والهوية والصمود في وجه الضغوطات الخارجية.. من أجل ذلك كان الاستحقاق الرئاسي رسالة تحد لكل من وقف في وجه سورية، وممارسة هذا الحق ترجمة فعلية لأمن وأمان سورية وسلامتها واستقرارها.

❑❑

الاستحقاق الوطني والعدو الأساس

□ د. علي دياب

يتعرض القطر العربي السوري منذ أكثر من ثلاث سنوات لمؤامرة كبرى، لم يشهد التاريخ لها مثيلاً، استهدفت البشر والحجر، ضمن خطة مرسومة، لضرب هذا القطر ومحاولة تقسيمه والنيل من وحدة شعبه وأرضه، وفي إطار ما أطلقوا عليه الربيع العربي؟ ظناً منهم أن النظام في سورية، كغيره من الأنظمة العربية التي لم تصمد أمام ما رسم لها في دوائر الغرب، سواء في تونس أم ليبيا أم مصر، فبعضها سقط بسرعة وغادر رئيس الدولة، بلده مثل تونس وفي مصر خرجت الجماهير إلى الشارع مطالبة بمحاسبة الرئيس وتم إيداعه السجن، وتولى الجيش المصري ومن خلال رئيس مجلسه العسكري المشير طنطاوي، إدارة البلاد إلى أن حصلت الانتخابات الرئاسية، حيث فاز فيها محمد مرسي ممثلاً لحركة الإخوان المسلمين، إذ كان فوزه ملتبساً، في ظل خلاف القوى السياسية الأخرى على الساحة، وبمباركة الصهاينة والأمريكان، ومن ثم عزله، وبالتالي كان المشهد الذي ترتب على ذلك، والهدف منه استنزاف الجيش العربي المصري،

وفي ليبيا وجد الغرب أن إنهاء نظام القذافي لا يمكن أن يتم على الشاكلة إياها، كما حصل في تونس ومصر، فشرعنوا التدخل الخارجي من قبل حلف الناتو، بعد الإيعاز لعملائهم في مجلس الجامعة العربية واتخاذهم قرار مجلس الجامعة بضرب النظام الليبي، وكان الذي كان من تخريب وتدمير للبنى التحتية والفوقية في هذا البلد، ومن ثم تفرغ هذا الجمع العدواني الأميركي ـــ الصهيوني ـــ الأوروبي ـــ الرجعي العربي، وكذلك حزب العدالة والتنمية في تركيا بزعامة السلطان العثماني الجديد أردوغان، لمحاصرة هذا القطر المقاوم القطر العربي السوري، ومد العصابات الإرهابية، بالمال والسلاح، واستقدام العناصر المتطرفة و الظلامية من كل حدب وصوب، من أربع جهات الأرض واستقدامهم إلى سورية من أجل محاربة هذا القطر وتدميره، وتحت عناوين عدة ومسميات مختلفة ما أنزل الله بها من سلطان، ففكر الغرب بضرب أكثر من عصفور بحجر واحد، إذ عمد إلى تجميع هؤلاء الإرهابيين والتخلص منهم في بلادهم، وسوقهم إلى حتفهم في سورية، هذا الحتف الذي لن يكون مجانياً، وإنما سيقابله شهداء من الجيش والشعب العربي السوري، وهذا ما يريح العدو الشيطاني الذي لا يتمتع بذرة من القيم الإنسانية، وهذا ما عبر عنه مؤخراً وزير حرب الكيان الصهيوني موشي يعالون عندما قال: ((ليس من المتعة أو السياسة أن تقتل عدوك بيدك، فعندما يقتل عدوك نفسه بيده، أو بيد أخيه، فإن المتعة أكبر، فهذه سياستنا الجديدة، التي تقضي أن نشكل ميليشيات للعدو، فيكون القاتل والمقتول من الأعداء)).

لقد فات وزير الكيان الصهيوني أن هذه السياسة ليست جديدة في كيانه، وإنما هي قديمة ومكشوفة، وكانت سياستهم منذ احتلالهم فلسطين الحبيبة، تقوم على ذلك وتعمل على الإيقاع بين الفلسطينيين أنفسهم، وبينهم وبين إخوتهم اللبنانيين مستخدمين عملاءهم على الأرض اللبنانية وتجلى ذلك في غزوهم لبنان الشقيق واحتلالهم العاصمة بيروت عام اثنين وثمانين وتسعمئة وألف، وفتحهم سفارة في الضنية، وعقدهم اتفاق الإذعان، اتفاق السابع عشر من أيار مع السلطة اللبنانية التي جاءت بإرادتهم، ونسوا أن في لبنان قوى وطنية وعربية تأبى هذا الذل، واستطاعت بالدعم العربي السوري أن تسقط هذا الاتفاق، وأن توجه ضربات ساحقة للأساطيل الأميركية والغربية في لبنان، مما أرغمها على الانسحاب، تجر أذيال الخيبة والهزيمة، وعاد لبنان إلى دوره الوطني القومي، وبدأ مشروع التأسيس لمقاومة وطنية صلبة، عرفت كيف تضع حداً لهذا العدو المتغطرس الذي كان يستبيح لبنان وأجواءه متى

شاء، واستطاعت ـ أي المقاومة ـ أن تخرجه عام ألفين من أرضها، ممرّغة وجهه في الوحل وأعادت هزيمته ثانية في معركة استمرت ثلاثة وثلاثين يوماً عام ألفين وستة، اعترف قادته بهذه الهزيمة على أيدي قوات المقاومة، على الرغم من أن بعض القوى اللبنانية المتواطئة مع الكيان الصهيوني لم تعترف حتى تاريخه بهذه الهزيمة، وتحّمل حزب الله مسؤولية تلك الحرب، فكل ذلك كان بفضل وقوف هذا القطر الصامد مع المقاومة ودعمها دعماً غير محدود، مما مكنها من تنفيذ استراتيجيتها، والانتصار على عدو الأمة العربية وليس عدو لبنان فقط.

ومن هنا ينطلق العدو الصهيوني ومن في خندقه في الداخل العربي والخارج الأوروبي، من أن قوة المقاومة تستمد من هذا القطر وثورته، وبالتالي وضعوه في دائرة الاستهداف، وأن ضربه وتغيير النظام فيه وتمزيق هذا البلد، سيكشف المقاومة الوطنية اللبنانية، ويضعفها وبالتالي تفقد مقومات صمودها، الذي مكّنها من الانتصار على العدو الإسرائيلي، وبإيعاز من الغرب الأميركي والأوروبي، تظاهر الكيان الصهيوني في بداية ما سموّه بالربيع العربي، أنه غير معني بما يحصل داخل البلدان العربية، وأن ما يحصل يتعلق بشؤونها الداخلية، وبالديمقراطية وحقوق الإنسان، وما شابه من شعارات ما أنزل الله بها من سلطان، وكما يقال: شعارات ظاهرها يوحي أنه في مصلحة الشعب العربي في أقطاره كافة، ولكن مضمونها أريد به باطل، وبالتالي أعاد هذه الأقطار إلى الوراء مئات السنين مع الأخذ بعين الاعتبار الفارق بين هذا القطر العربي أو ذاك، ونعود إلى دور العدو الأساس ألا وهو الكيان الصهيوني، فلم يكن غائباً أبداً عما يحصل في البلدان العربية وإنما كان هو الحاضر الغائب، ولا أحد ينسى دوره القذر في القطر العراقي الشقيق، واغتيال علمائه وأساتذة الجامعات، وضباط الجيش، وكل من يشكل خطراً على الكيان، فكل هؤلاء تم تصفيتهم على أيدي الموساد الإسرائيلي، فهذا الدور كان واضحاً في تونس وليبيا ومصر، أما في قطرنا الحبيب، فكان الكيان الصهيوني هو المستفيد بالدرجة الأولى مما حصل ويحصل، وعلى الرغم من حرصه على استمرار دوره الخفي في تحريك الأحداث ودعم الجماعات المسلحة، إلا أن الأحداث أثبتت خلاف ذلك وأبانت تورطه الواضح للقاصي والداني، وتجلى ذلك بدعم الإرهابيين وتزويدهم بالسلاح، كما أنه لم يتوان عن التدخل العسكري المباشر وذلك ليثبت لهذه العصابات أنه معهم ويقوي معنوياتهم، ويقف إلى جانبهم،

وهنا يأتي العدوان على جمرايا، قرب العاصمة دمشق دليل ساطع على تورطه المباشر، وكذلك تدريبه للإرهابيين من خلال معسكرات تقام في الأرض المحتلة وبإشراف الضباط الصهاينة، كما أن العدوان الإسرائيلي على قرية الحميدية، وفيه خرق واضح لاتفاق فصل القوات، الذي ترعاه الأمم المتحدة، وما زيارة رئيس وزراء الكيان الصهيوني نتنياهو للجرحى الإرهابيين في مشافي الكيان وغيره من القادة الصهاينة إلا تأكيد على تورطهم المباشر وغير المباشر في الحرب على هذا القطر، كما أن انتصارات جيشنا العقائدي الباسل، وصمود شعبنا المذهل، فوت على هذا الكيان محاولته إقامة شريط حدودي على غرار ما فعله في جنوب لبنان، إبان عدوانه عام اثنين وثمانين وتسعمئة وألف، ولذا فنرى هذا الكيان يتصرف خبط عشواء لا يدخر جهداً أو وسيلة يستطيع من خلالها النيل من هذا القطر وموقفه القومي المتمثل في الإصرار على تحرير الأراضي المحتلة ودعم جبهة المقاومة الكفيلة بإزاحة هذا الكيان وإعادة الأرض والحقوق إلى أصحابها، ولذا فهو يعقد التحالفات مع الأنظمة العربية الرجعية وفي مقدمتها السعودية، فهذه التحالفات قديمة قدم الكيان، ولكنها كانت تحصل بالخفاء، أما اليوم فلم يعد حكام السعودية يخجلون من عمالتهم وتآمرهم، وإنما أعلنوها للملأ تحت حجة الخوف من الخطر الجديد الذي يتهددهم وهو خطر مزعوم وغير صحيح، فيعلنون تخوفهم من الخطر الإيراني، وهذه نغمة قديمة جديدة، إذ سبق أن تسببوا بحرب الخليج الأولى في تحريضهم ودعمهم لصدام حسين، الذي بدأ هذه الحرب، وكانوا يومها ينفذون ما خططه لهم أسيادهم الصهاينة والغرب الاستعماري، عاملين على استبدال الصراع العربي الصهيوني بالصراع المزعوم ــ العربي ــ الفارسي، في الوقت الذي كانت تربطهم بشاه الفرس أوثق العلاقات، وعندما جاءت الثورة الإسلامية الإيرانية لتزيح الشاه الشرطي الأمريكي الأول في المنطقة، وأغلقت سفارة الكيان الصهيوني، وقدمتها لمنظمة التحرير الفلسطينية وأعلنت أنها والعرب ترغب بتحرير فلسطين، فما كان منهم إلا أن أشعلوا هذه الحرب الدامية التي استمرت ثمانية أعوام، وأتت على الأخضر واليابس، فما كلفته تلك الحرب، كان كفيلاً بتحرير فلسطين والانتهاء من وجود هذا الورم السرطاني في قلب وطننا العربي.

إن ما جرى منذ فترة بسيطة من مناورات أطلقوا عليها: "الأسد المتاهب" فوق أراضي الضفة الشرقية للنهر المحتل، وبمشاركة قوات عسكرية مشكلة من جيوش أربع وعشرين دولة ، قد تم تدريبها برعاية خبراء المخابرات الأمريكية المركزية، وهم بذلك يمارسون ضغوطاً كبيرة ويبعثون برسائل عدة إلى القيادة العربية السورية، ولاسيما مع قرب الاستحقاق الرئاسي، ظناً منهم أن هذا سيربك القيادة ويفعل فعله في مسألة الاستحقاق الدستوري، الذي سبق للشعب العربي السوري وجيشه البطل وقيادته الحكيمة، أن اتخذوا قراراً لا عودة عنه ألا وهو إجراء الاستحقاق الرئاسي في موعده بدون تقديم أو تأخير، وفي ذلك يكون الرد الحاسم على المتآمرين كافة،وكشف أحابيل كذبهم وادعاءاتهم، فقبل الدستور الجديد، دستور عام اثني عشر وألفين كانوا يتبجحون بالديمقراطية، وأن النظام في سورية غير ديمقراطي والعملية الانتخابية تتم فيه عن طريق الاستفتاء وليس الانتخابات وعندما تحقق الإصلاح وعلى أكثر من صعيد وتم وضع دستور جديد للبلاد ينهي حالة الاستفتاء ويبدأ النظام السياسي التعددي الذي يقوم على أسس ديمقراطية ومن خلال صناديق الاقتراع، يتم اختيار رئيس الجمهورية، فبدؤوا التشكيك بهذا المسار الجديد، الذي كان مطلبهم سابقاً فهم يعرفون جيداً أنه المسار الصحيح، وهو المطلوب لتحقيق المسألة الديمقراطية إلا أنهم أدركوا أن الشارع الوطني في هذا القطر العربي الصامد، لن يكون إلا مع مصلحته وبالتالي لم ولن يختار إلا من يمثله ويحقق له مصالحه الوطنية والقومية وعلى مختلف المستويات، وبالتالي بدؤوا التصعيد والإيعاز لعملائهم في كل مكان، في الداخل والخارج، للعمل بما استطاعوا موفرين لهم الدعم المادي والإعلامي للحؤول دون إنجاز هذا الاستحقاق الوطني، ولكن الرياح لا تجري بما تشتهي سفن هؤلاء الأعداء، وسيختار الشعب من يمثله ومن يحمي مصالحه وسيكون الثالث من حزيران المقبل الفيصل في كل ذلك حيث سيختار الشعب رئيسه الذي عرفه وجرّبه على مدى دورتين تشريعيتين فهذا الاختيار سيشكل صفعة موجعة لكل القوى الخارجية وعملائها في الداخل، المصابين بعمى البصر والبصيرة، وإن هذا الانتصار الذي سيحققه الشعب العربي السوري ومن ورائه شعبنا العربي على امتداد ساحة وطننا العربي الكبير، فهو انتصار للعزة والكرامة العربية، وانتصار للمشروع القومي العربي في مواجهة المشروع الأمريكي ـــ الصهيوني ومن يدور في فلكه من الأنظمة العربية العميلة، التي استخدمت من قبل قادة هذا المشروع أبشع استخدام،

حيث وظفت ثرواتها الطائلة والتي هي من حق أبناء الشعب العربي، لتصرفها في سفك دماء أبناء هذه الأمة، التي يحكمون جزءاً من شعبها وخاصة في دول الخليج العربي ولاسيما قطر، وكذلك السعودية التي تعد نفسها زعيمة الخليج، وحامية الحرمين الشريفين ومنها انطلقت رسالة العروبة التي بلغت أقاصي الدنيا عبر دمشق قلب العروبة التي انطلقت منها جيوش الفتوحات، وبكل أسف نقول: إن حكام هذه الأقطار العربية، الذين لا يملكون قرارهم ـ حتى الداخلي ـ فهم غير جديرين بأن يعدوا من الأمة ونستطيع القول: إن العروبة والإسلام منهم براء، طال الزمن أم قصر، فلا بد من أن يسجل التاريخ في صفحاته الناصعة أولئك الأبطال الذين دافعوا عن عروبتهم وقيمهم وأراضيهم وعرضهم، وبالمقابل يلعن أولئك الخونة الذين آثروا العمالة والتواطؤ على وطنهم، مقابل حفنة من الدولارات لا تسمن ولا تغن من جوع.

❑❑

الاستحقاق الرئاسي وقضية فلسطين

□ د. غازي حسين

عكس الاستحقاق الدستوري لانتخابات رئاسة الجمهورية في الثالث من حزيران الحياة السياسية والديمقراطية التي تميز سورية في التاريخ المعاصر عربياً وإقليمياً، ويظهر بجلاء الوعي الوطني والقومي والديمقراطي الذي يتمتع به الشعب العربي السوري لانتخاب المرشح الرئاسي الذي سيقود الوطن إلى بر الأمان والحفاظ على عزته وكرامته، وعلى وحدة الشعب والوطن ولحمة المجتمع الوطنية، وترسيخ الدولة المدنية الديمقراطية، ومواجهة أشرس حرب كونية تشن على سورية منذ أكثر من ثلاث سنوات.

إن المشاركة في الاستحقاق الرئاسي هي الرد الدستوري والديمقراطي والشعبي على أعداء سورية وضربة قوية سياسية وأخلاقية وحضارية لدهاقنة الدول الاستعمارية وأدواتهم من آل سعود وثاني انهيان.

إن سورية اليوم في هذه المحنة الكبيرة التي تمر بها هي بأمس الحاجة إلى قيادة السيد الرئيس بشار الأسد لوأد التدخل الخارجي المسلح، وإعادة اللحمة الوطنية، وتعزيز أجواء المحبة والتسامح والإخاء، وإعادة الإعمار، وفسح المجال أمام جيل الشباب والشابات لأخذ دورهم في بناء وتطوير الوطن.

جاءت الإنجازات التي حققها بواسل الجيش العربي السوري، جيش الشعب والمقاومة والأمة ضد الجماعات التكفيرية من وهابية وسلفية ومن جماعة الإخوان وتنظيمات القاعدة لتعبّد الطريق أمام الاستحقاق الرئاسي وصولاً إلى تحقيق النصر وتطهير الوطن من رجسهم وإرهابهم. ويعبّر الاستحقاق الرئاسي عن الاعتراف بالعز والافتخار بالجميل والعرفان لشهداء الجيش العربي السوري الأشاوس الذين رووا بدمائهم الزكية أرض سورية الحبيبة، العزيزة والغالية على قلوبنا وعقولنا جميعاً، والمحافظة على وحدة ترابها الوطني واللحمة الوطنية بين أبناء الشعب العربي السوري كافة.

السيد الرئيس بشار الأسد هو خيار الشعب والأمة، والقدوة في العمل والإخلاص والشجاعة والحكمة، وهو الضامن الحقيقي لتحقيق الانتصار لنباء سورية الحديثة المستقرة والمزدهرة.

واجه السيد الرئيس بشار الأسد بحكمته وشجاعته وبإيمانه بشعبه وأمته، والتفاف جماهير الشعب والأمة حوله أقصى وأوحش وأظلم حرب كونية سياسية ودبلوماسية وإعلامية وعسكرية واقتصادية، بعقل وقلب كبيرين محتضناً جميع مكونات الشعب العربي السوري، وفاتحاً الأبواب على مصراعيها لتحقيق المصالحة الوطنية والتخلص من تداعيات الحرب الكونية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

والرئيس بشار الأسد صاحب مشروع نهضوي وطني وقومي وإنساني واجتماعي واقتصادي.

وهو قائد وطني وعربي ودولي يقف في مواجهة المشاريع المعادية للشعب والأمة، وارتبط تاريخه بدعم عروبة القدس وحقوق الشعب العربي الفلسطيني الوطنية وحركات المقاومة.

وهو رمز العروبة والمقاومة ومواجهة الجماعات التكفيرية، وجسّد ترشيحه وفوزه الكبير في الانتخابات مبدأ السيادة الوطنية واستمراراً لمسيرة الحزب، حزب البعث العربي وحفاظاً على مشروعه القومي والدولة المدنية الديمقراطية.

يرتبط الاستحقاق الرئاسي بمبدأ السيادة، واستمرار دور الدولة الدستوري ومؤسساتها، واستقلالية القرار السوري، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية لسورية والإملاءات الخارجية، وتعطيل عمل مؤسسات الدولة، وهو استحقاق وطني تطبيقاً للدستور الذي وافق عليه الشعب في العام 2012.

كان قرار إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها الدستوري رسالة من الشعب العربي السوري إلى العالم بأسره محتواها أن سورية دولة سيادية تمارس سيادتها حتى في ظروف

الحرب الكونية فيها وتدافع عنها، وإن القرار تحد لتلك الدول التي تنتهك سيادة سورية وتنتقص منها وتتدخل في شؤونها الداخلية، وهو تحد تاريخي في تاريخ شعوب العالم في وجه الدول التي لا تحترم مبادئ القانون الدولي والعهود والمواثيق الدولية، ولا تفهم ولا تتعامل إلاَّ باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق مصالحها المغايرة لمصالح الشعب والأمة.

ويجسّد إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد بالدستور السوري التأكيد على شرعية الرئيس المنتخب الذي حاولت وتحاول الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإمارات وممالك الرمال الظلامية والتكفيرية في الخليج وبقية أعداء الشعب السوري والدولة السورية للتشكيك بها لتحقيق مصالحهم ومخططاتهم التفتيتية.

إن التحدي التاريخي للشعب والأمة هو الوقوف في وجه التدخل الخارجي

والمجموعات الإرهابية المسلحة ومواجهة التطرف والإرهاب وبث الفتن الطائفية والمذهبية والعرقية، والحيلولة من دون العودة في العلاقات الدولية إلى مرحلة شريعة الغاب أي استخدام القوة أو التهديد باستخدامها للإطاحة بالأنظمة الوطنية، ولكسر الإرادات وتحقيق الأهداف والمخططات والمصالح الاستعمارية والصهيونية والرجعية.

نص الدستور السوري لعام 2012 على الحقوق والواجبات التي يتمتع بها المواطن، وكفل الحقوق السياسية له، فالسيد الرئيس بشار الأسد هو رمز للوحدة الوطنية، حيث أنجز مجموعة من القوانين والتشريعات التي تتناسب مع المرحلة الراهنة ومستقبل سورية الحديثة كدولة مدنية ديمقراطية، وهو يجسد الوحدة الوطنية وإعادة الإعمار والبناء الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي وكل ما دمرته الحرب الكونية بالتعاون مع الجيش العربي السوري وشعبه العربي الأبي.

وهو القادر على بسط سيادة الدولة السورية على كل أنحاء الوطن واسترجاع الأراضي المحتلة، والتصدي لجميع أشكال التدخل الخارجي ودعم حركات المقاومة لتحرير القدس والجولان.

إن الاستحقاق الرئاسي حق وواجب وأمانة ومسؤولية في هذه المرحلة الخطيرة التي تمر بها سورية، وتمر بها قضية فلسطين وبقية قضايا أمتنا العربية، لأنه سيحدد مستقبل سورية الواحدة الموحدة والمتجددة ذات الرسالة الخالدة للأمة وللإنسانية جمعاء.

نجح الرئيس بشار الأسد بحكمته وشجاعته في العقد الأول من حكمه في الخروج منتصراً من الأزمات التي مرت بها سورية ومرّ بها وطننا العربي معتمداً على الدعم والتأييد الكاملين من شعبه ومن الجيش العربي السوري البطل ومن أمته العربية.

وقامت سورية المتمسكة بإرادتها وسيادتها الرافضة للتنازل والتفريط والتبعية، والداعمة لتحرير القدس وحركات المقاومة بدورها التاريخي الفريد في تحقيق التنمية والتطور في سورية، ودعم قضايا الأمة العادلة وإفشال مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي خطط الرئيس الأمريكي بوش إقامته من خلال الحروب العدوانية على العراق ولبنان وأفغانستان وتهديد سورية بشن الحرب عليها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق مباشرة بأكذوبة تهريب أسلحة الدمار الشامل العراقية إلى سورية. وأكد ويؤكد السيد الرئيس من خلال مواقفه وممارساته أنه حريص على الاستمرار في تأدية الدور التاريخي الجيو سياسي لسورية ولشعبها العربي منذ الاستقلال الوطني عن الاستعمار الفرنسي كقلعة وطنية قومية تدافع عن كرامتها وسيادتها وعن كرامة الأمة وإرادتها المستقلة، وسيادتها الكاملة وحقوقها ووجودها ووحدتها وهويتها ومجسداً نبض الشارع العربي.

واتسم العقد الماضي من حكم السيد الرئيس قبل الحرب الكونية بتلاحم الجبهة الداخلية واللحمة الوطنية والتفاف الجماهير العربية حول قائدها الجريء والشجاع والحكيم والمؤمن بشعبه ودينه وأمته.

واتخذت سورية في عهده المواقف الكبيرة والسياسات الحكيمة في المجالات المحلية والإقليمية والدولية وخاصة في مرحلة مجرمي الحرب بوش وشارون وهيمنة الليكوديين اليهود على زمام الأمور في البيت الأبيض والبنتاغون والخارجية ومجلس الأمن القومي الأمريكي.

وتخطت سورية المخاطر التي مرت بها إبان عهد بوش الابن، وأفشل السيد الرئيس مساعي يهود الإدارات الأمريكية بتوجيه الجيوش الأمريكية إلى سورية لتدميرها كما فعل في العراق.

وقادت سياساته الحكيمة وتركيزه على التضامن والتعاون والتنسيق العربي، وتطوير علاقات سورية مع دول الجوار والدول الأوروبية ودول أمريكا اللاتينية إلى تحقيق المزيد من التطور والتقدم والانفتاح وتحديث مؤسسات الدولة وتأسيس الجامعات والكليات والمعاهد المختلفة.

واتسمت سياساته بالاهتمام الكبير بتطلعات جيل الشباب وقربه من مصالح ومشاعر المواطنين السوريين بشكل خاص والعرب بشكل عام، وفي التعبير عن أهداف المواطنين وآمالهم في الوحدة والتحرر وبناء المجتمع العربي الحديث.

وكافأ المواطنون السوريون والعرب السيد الرئيس ووقفوا بجانبه في مواجهة القضايا الكبرى والتغيرات والانحرافات لبعض القيادات العربية والإقليمية والضغوط الاستعمارية

والصهيونية، وخرجت سورية قوية في العقد الأول من حكمه بفضل صدقيتها وبفضل حنكة وصبر وشجاعة رئيسها، والذي خرج من جميع التحديات والمؤامرات قائداً مميزاً ولاعباً أساسياً في الصراع العربي ـ الصهيوني وفي الساحتين الدولية والإقليمية.

وازداد التفاف الجماهير السورية والعربية حوله باعتباره رائداً للنضال الوطني والقومي والإسلام المقاوم، وباعتبار سورية القلعة الشامخة التي حمت المقاومة وتعمل على حمايتها وتعزيز ثقافتها.

تعرضت سورية في العقد الماضي من حكم السيد الرئيس إلى ضغوط هائلة اقتصادية وسياسية وإعلامية وتهديدات باستخدام القوة، وخرجت منها منتصرة بفضل الأداء الحكيم والشجاع للرئيس بشار الأسد.

وكانت سورية تستقوي في مواجهة المشروع الصهيو أمريكي بإرادتها وسيادتها وبمواقفها المبدئية ومرونتها الحكيمة وببعدها القومي والتحرري وبدورها ومركزها الجيو سياسي الهام.

وأخذت سورية تحتل مكانة مرموقة لدى حركات المقاومة والتحرر الوطني ولدى الشعب والأمة.

وعندما أشعل العدو الصهيوني المحرقة على قطاع غزة بتاريخ 2008/12/27، اقترح الرئيس بشار الأسد رئيس القمة العربية عقد قمة عربية لمواجهة الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني.

واعترض آل سعود على عقدها ورفضوا عقد قمة عربية لمواجهة الحرب الإسرائيلي ة على الشعب الفلسطيني الأعزل.

تعرضت سورية في العقد الماضي من حكم السيد الرئيس إلى ضغوط هائلة اقتصادية وسياسية وإعلامية وتهديدات باستخدام القوة، وخرجت منها منتصرة بفضل الأداء الحكيم والشجاع للرئيس بشار الأسد.

واعترض آل سعود على عقدها ورفضوا عقد قمة عربية للدفاع عن الشعب الفلسطيني، وحاولوا الحيلولة من دون عقدها، ولكن السيد الرئيس نجح بعقدها بتاريخ 2009/1/16. وجسدت القمة العربية الراقعة آنذاك لدعم المقاومة الفلسطينية ومنع العدو الصهيوني من استثمار القتل والتدمير وسياسة الأرض المحروقة للنيل من المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة.

وشدد السيد الرئيس في القمة على وجوب الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي ورفع الحصار وفتح المعابر وتقديم المساعدات لإعادة الإعمار ومحاكمة قادة «إسرائيل» كمجرمي

حرب. ونعى المبادرة العربية وأعلن في القمة «أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلاّ بالقوة». وأكد على دعمه للمقاومة الفلسطينية.

وكرر السيد الرئيس في القمة العربية في الكويت التي تلت قمة غزة على ضرورة دعم القادة العرب للمقاومة، وطالبهم بأن يكونوا في عمق المقاومة، لأنها الضمانة الوحيدة لوجودنا، مؤكداً حق المقاومة المشروع بالرد على العدوان، وطالب سيادتُه بتقديم الدعم الصريح غير الملتبس للمقاومة الفلسطينية، ورفض كل ما من شأنه التشكيك في شرعيتها أو إضعافها، وتالياً حالت مواقف سورية تجاه قضية فلسطين، ودعمها للمقاومة وللحقوق الوطنية لشعبنا العربي الفلسطيني دون تصفية القضية المركزية للأمة العربية.

وتأتي حالياً مساعي كيري وأوباما لتصفية قضية فلسطين في ذروة المحنة التي تمر بها سورية والحرب الكونية عليها التي يمولها آل سعود وثاني ونهيان.

لقد كان العقد الأول من حكم السيد الرئيس سنوات خير وبركة على المستوى المعيشي والتعليمي والصحي للمواطنين في سورية. والسيد الرئيس قائد وطني وقومي وإنساني نفتخر ونعتز به، ومؤيد فريد لمقاومة الشعوب للاحتلال والاستعمار الاستيطاني في العالم، ويدعم قضية فلسطين كقضية فلسطينية وسورية وعربية وإسلامية وإنسانية عادلة.

لقد التقت مخططات ومصالح الدول الغربية والصهيونية العالمية والكيان الصهيوني على تفتيت البلدان العربية والإسلامية على أسس عشائرية وطائفية ومذهبية وعرقية، والحيلولة دون وحدة البلدان العربية، والمحافظة على تجزئتها وتخلفها، وذلك في تقرير كامبل عام 1905، ومعاهدة سايكس ـ بيكو عام 1916، ووعد بلفور عام 1917، ومعاهدة الصلح في فرساي عام 1919، وأنظمة الانتداب البريطاني والفرنسي التي أقرتها عصبة الأمم عام 1920، ومشروع الجنرال غورو عام 1922 الذي قسّم سورية إلى ست دول طائفية (ورفضه الشعب السوري)، وخطة إسرائيل الاستراتيجية في الخمسينات المعروفة بخنجر إسرائيل، لإقامة دولة للموارنة في جنوب لبنان، وللأكراد في العراق وللدروز في سورية، وللأفارقة في السودان، وللأقباط في مصر، وقيادة «إسرائيل» لهذه الدويلات، وخطة «إسرائيل» الاستراتيجية في الثمانينات، ومشروع اليهودي برنارد لويس لإقامة الشرق الأوسط الكبير (وتبناه الكونغرس الأمريكي عام 1986)، ومشروع الشرق الأوسط الجديد الذي نشره سفاح قانا شمعون بيرس بعد توقيع اتفاق الإذعان في أوسلو عام 1993.

وأكد الجنرال مائير داغان رئيس الموساد السابق أن إخراج سورية من الصراع العربي ـ الإسرائيلي هو السبيل الوحيد لإنهاء هذا الصراع وإلى الأبد، وإن إخراجها من دائرة الشعور

القومي العربي هو السبيل الوحيد لإنهاء المشروع القومي العربي، وتفكيك تماسك المنطقة العربية، وتحويلها إلى كيانات مفككة يمكن إخضاعها بسهولة للنفوذ الإسرائيلي.

وطالب الجنرال الإسرائيلي داغان بضرورة أن تسعى «إسرائيل» إلى انهيار دمشق، لأن النتائج التي ستحصل عليها «إسرائيل» وأمريكا هي: قطع الإمدادات والدعم عن حزب الله وبقية فصائل المقاومة اللبنانية، وسوف يؤدي إلى إضعاف خصوم «إسرائيل» ويتيح لها الفرصة لفرض نفوذها على الساحة اللبنانية.

ويؤدي إلى إضعاف تأثير العامل الإيراني في المنطقة، بانقطاع الدعم الإيراني لفصائل المقاومة الفلسطينية، وإلى عزل إيران عن البلدان العربية، لأن انهيار دمشق (بحسب رأي الجنرال داغان) يكون بمثابة إغلاق البوابة الدمشقية التي تمر عبرها العلاقات الإيرانية ـ العربية.

وانطلاقاً من الاستخلاصات التي قدمها الجنرال الإسرائيلي فإنه يعتقد أنّ انهيار دمشق سوف يؤدي إلى فراغ تقوم السعودية بملئه، مما يعزز دعم المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، وتعزيز محور واشنطن ـ تل أبيب في لبنان ومصر، والحفاظ على معاهدة كمب ديفيد واتفاقية وادي عربة.

وبالفعل تبلور الحلف السعودي ـ الإسرائيلي لاستهداف سورية شعباً وجيشاً ودولة وقيادة، واستهداف وحدة ترابها الوطني واللحمة الوطنية لأطياف الشعب السوري كافة.

وكان اليهود في إدارة بوش الابن قد خططوا بعد تفجيرات 11 أيلول 2001 إلى التخلص من سبع دول خلال خمس سنوات وهي: أفغانستان والعراق وسورية ولبنان والسودان وليبيا وإيران.

ووضعوا مخططاً ورد فيه: «أسقطوا النظام في العراق، أضعفوا سورية وإيران فيركع الفلسطينيون».

ويرى الداعمون للتدخل الخارجي في سورية وعلى رأسهم أمريكا والسعودية وقطر و«إسرائيل» أن المرحلة ملائمة لتصفية قضية فلسطين، وإضعاف محور الممانعة والمقاومة من خلال التدخل العسكري في سورية على غرار ما فعلته جامعة الدول العربية باستدعاء تدخل الناتو لتدمير ليبيا.

يعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى من أهم المبادئ الأساسية في القانون الدولي، وأحد القواعد الملزمة الستة في القانون الدولي المعاصر الذي ترسّخ بعد الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة.

ينص ميثاق الأمم المتحدة في مادته الأولى على حفظ السلم والأمن الدوليين، واستخدام الوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية.

وتنص المادة الثانية من الميثاق على أن تتخذ الأمم المتحدة التدابير الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وعلى أن يفضّ جميع أعضاء الأمم المتحدة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية، وامتناعهم جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

وأكد الإعلان العالمي للأمم المتحدة الذي وافقت عليه الدورة العشرون للجمعية العامة عام 1970 أنه لا يحق لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويعتبر الإعلان الأممي هذا أن التدخل الخارجي المسلح غير شرعي وينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وتالياً لا يجوز لدولة أو مجموعة من الدول أن تدعم النشاطات المسلحة التي تعمل على تغيير النظام لدولة من الدول تفعل حالياً في سورية بالقوة كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في غرنادا وينما وأفغانستان والعراق، وكما تحاول أن تفعل حالياً في سورية.

وترسَّخ هذا المبدأ الأساسي والمهم في دساتير جميع المنظمات الإقليمية والدولية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وحتى في أوروبا من خلال مؤتمر هلسنكي للأمن الجماعي الأوروبي.

إن الحرب التي تخوضها سورية في مواجهة المؤامرة الخارجية التي تلعب فيها الولايات المتحدة والسعودية وإسرائيل أدواراً أساسية خطيرة على مستقبل الوطن العربي وبشكل خاص قضية فلسطين وحركات المقاومة، لذلك فهي معركة مصير لسورية ولفلسطين وبقية الوطن العربي والمنطقة والعالم بأسره.

فالحرب الجارية فيها مع المجموعات المسلحة التي جاءت من أكثر من 83 بلداً، وبدعم من آل سعود وأردوغان وجماعة الإخوان المسلمين تهدف إلى تغيير موقع سورية، وكسر إرادتها، وتمرير المشروع الصهيو أمريكي لتصفية قضية فلسطين وحركات المقاومة المسلحة وإضعاف إيران، وتولي آل سعود قيادة المنطقة.

فالتهديد الإسرائيلي والتكفيري تهديدان وجوديان لسورية وفلسطين وإيران وحركات المقاومة والتحرر الوطني في المنطقة.

إن الإرهاب وتمويل وتدريب وإرسال المجموعات الإرهابية والتكفيرية إلى سورية هو جوهر الاستراتيجتين الأمريكية والصهيونية وعملائها في المنطقة لتغيير وكسر إرادات الدول الوطنية وتنصيب "كرزايات" فيها على غرار ما فعلوا في أفغانستان.

ويرى الداعمون لإسقاط الدولة السورية وعلى رأسهم الإمبريالية الأمريكية وعبيدهم من آل سعود وثاني ونهيان أن الفرصة ملائمة للقضاء على حركات المقاومة المسلحة ولإضعاف إيران وتغيير النظام فيها، وتحقيق المصالح والمخططات الأمريكية والإسرائيلية.

ومن هنا تأتي أهمية تجديد روسيا والصين رفضهما لأي محاولة للتدخل الأجنبي في سورية في 20 أيار 2014 والفيتو المزدوج في 2014/5/22 للحيلولة دون إرسال الملف السوري إلى محكمة الجزاء الدولية.

إن التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق والصومال واليمن وليبيا تسبّب بانتشار ظاهرة الإرهاب في العالم.

ودخلت إسرائيل على خط التدخل العسكري في سورية بالتعاون مع المخابرات السعودية وتقديم الدعم والمساعدات العسكرية والطبية للمسلحين في المنطقة الجنوبية، ودعا الرئيس الإسرائيلي أبو مفاعل ديمونا النووي وسفاح قانا شمعون بيرس المجتمع الدولي إلى تدخل عسكري فوري في سورية.

لقد استطاع أعداء الأمة استثمار الدين لمصالحهم وإثارة النعرات والفتن الطائفية والمذهبية والعرقية لضرب الإسلام الصحيح، وتفتيت الدول العربية والإسلامية، والقضاء على منجزاتها ونهب ثرواتها، فالجهاد كما تعلمناه هو لتحرير القدس وليس لقتل العرب من مسلمين ومسيحيين في سورية وغيرها.

ظهر بجلاء إبان تولي الرئيس بشار الأسد منصب الرئاسة أن خطابه السياسي داخل مؤتمرات القمة العربية، وفي مؤتمراته الصحفية في العواصم العربية والأوروبية خطاب مقاوم كونه سليل مدرسة ومسيرة القائد الخالد حافظ الأسد ونهله من منبعين أساسيين.

الأول: الانتماء إلى سورية وعاصمتها دمشق، عاصمة بلاد الشام وقلبها النابض بمقاومة الغزاة بدءاً من تحرير البطل صلاح الدين الأيوبي مدينة القدس وطرد الغزاة الفرنجة منها ومروراً بالشهيد البطل يوسف العظمة والشيخ صالح العلي وإبراهيم هنانو، وسعيد العاص ومحمد الأشمر وفوزي القاوقجي والشهيد جول جمال، والقائد حافظ الأسد وفكر ومواقف حزب البعث العربي الاشتراكي، والخبرة الهائلة التي اكتسبها إبان قيادته للدولة والجيش العربي السوري.

والثاني: الانتماء العروبي بعمقه الإسلامي والعيش المشترك لجميع مكونات الشعب السوري، والإيمان بأن الإسلام هو روح الأمة، ومن هنا نراه يؤكد في العديد من المناسبات الهامة «أن سورية لن تتخلى عن ثوابتها الوطنية والقومية، وهويتها العروبية والتزامها الوحدوي، ولن تتوقف عن دعم المقاومة، ولن تفرّط بشبر من أراضيها المحتلة».

احتضنت دمشق عاصمة الدولة السوري حركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية.

مما أدى إلى إعلان الصهيونية العالمية والكيان الصهيوني والإمبريالية الأمريكية الحرب المستمرة على الدولة السورية والوطن السوري والجيش العربي السوري والقيادة الحكيمة فيها.

ورفض تلبية مطالب الرئيس بوش الأب والابن بإخراج قادة فصائل المقاومة الفلسطينية من سورية، وزوّد المقاومة الإسلامية في لبنان بالصواريخ السورية التي لعبت دوراً أساسياً في انتصار حزب الله على العدو الصهيوني في حرب تموز2006.

وأكد سيادته بأن الانتصار الأكبر الذي حققته المقاومات العربية خلال سنوات وعقود هو انتصار فكري بالدرجة الأولى، وقال إننا بحاجة اليوم لهذا الفكر (المقاوم) ولهذا الصمود وللأعمال التي يقوم بها المقاومون في هذه المرحلة أكثر من أي مرحلة أخرى.

إن سورية هي الدولة العربية الوحيدة التي انطلقت منها المقاومة الفلسطينية المعاصرة،

وتدعم الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا العربي الفلسطيني وعلى رأسها حق عودة اللاجئين إلى ديارهم، حيث أكد السيد الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب أن حق العودة ملك للاجئ نفسه وليس لنا كحكومات.

وسورية هي الدولة العربية الوحيدة المتمسكة بخيار المقاومة لتحرير القدس وبقية الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة.

وكانت صواريخ المقاومة الفلسطينية التي انطلقت من قطاع غزة ووصلت إلى بئر السبع وعسقلان وتل أبيب صناعة سورية، كما كانت الأسلحة والصواريخ التي حققت الانتصار للمقاومة اللبنانية في أيار 2000 وفي تموز 2006 هي أيضاً من سورية وصناعة سورية.

وينظر الفلسطينيون في كل مكان باحترام وتقدير كبيرين لما وفرته سورية للفلسطينيين فيها من فرص العمل والعيش الكريم والمساواة بالمواطنين السوريين بخلاف وضع الفلسطينيين في بعض الدول العربية، حيث تمارس التفرقة والتمييز العنصري والاضطهاد وعدم المساواة تجاههم وبشكل خاص في لبنان ومصر والأردن.

إن استهداف سورية بالحرب الكونية هو لتغيير توجهاتها ومواقفها السياسية ومحاولة جلب سادات سوري يعقد اتفاق إذعان مع العدو الصهيوني على غرار اتفاقات الإذعان في كمب ديفيد وأوسلو ووادي عربة.

إن جوهر الحرب الكونية على سورية هو استهدافها كجزء أساسي من محور المقاومة والممانعة الذي قلب الموازين في الصراع العربي ـ الصهيوني. وأطاح في حرب تشرين التحريرية بالمقولة الصهيونية عن جيش العدو الذي لا يقهر.

لذلك ليس من المستغرب أن تقود الولايات المتحدة الحرب الكونية على سورية الدولة والشعب والجيش والقيادة بتواطؤ ودعم من أمراء وملوك الخليج وتيار المستقبل وجعجع في لبنان.

وكشفت المؤامرة الخارجية والحرب الكونية عن عمق العلاقات بين السعودية وإسرائيل في المجالات السياسية والأمنية والمصالح المشتركة في الحرب الدائرة في سورية وفي دعم الإرهاب التكفيري ومحاربة حركات المقاومة واستبدال العدو الصهيوني بعدو مزعوم هو إيران الصديقة والداعم الحقيقي في مواجهة المشروع الصهيو أمريكي في المنطقة.

وتعمل مملكة آل سعود مع أوباما وكيري لتمرير الحل الصهيوني لقضية فلسطين وإنهاء الصراع العربي الصهيوني. واعترف وزير خارجية مصر الأسبق أبو الغيط أن الولايات المتحدة قالت له في زيارته لواشنطن عام 2005 أن النظام في سورية يجب أن يسقط، وأن على مصر إرسال قواتها إلى العراق وأفغانستان، وإلاّ واجهت عواقب وخيمة.

فشلت الإدارات الأمريكية في الهيمنة على العالم من خلال النظام العالمي الجديد. وبالتالي سقطت استراتيجية هيمنة القطب الواحد، وأنتجت الحرب الكونية على سورية «نظام عالمي متعدد الأقطاب بولادة مجموعة بريكس بقيادة روسيا والصين».

خاطب الرئيس الصيني شي رئيس روسيا الاتحادية بوتين في لقائهما بتاريخ 2014/5/20 بالقول:

«صديقي القديم: إن بناء شراكة استراتيجية يعتبر خياراً ضرورياً لتطوير عالم متعدد الأقطاب».

وأكد الرئيس شي أن التدريبات لجيشهما تظهر التصميم والإرادة القويين للصين وروسيا لمواجهة التهديدات والتحديات معاً لحماية الأمن والاستقرار الإقليميين، بينما عبر الرئيس بوتين عن أمله أن يقوّي الجيشان التعاون بينهما في ظل الوضع الجديد.

فشلت الولايات المتحدة، وبعبارة أوضح عجزت عن شن حرب على سورية في مقابل تماسك وقوة حلفاء سورية وجيشها العربي السوري، والانتصارات التي حققها على الأرض بدءاً من القصير ومروراً بالقلمون وحتى حلب.

وجاء الاستحقاق الانتخابي الرئاسي ليؤكد حرص سورية على الالتزام بالدستور الجديد لعام 2012 وبمسؤوليتها الديمقراطية والتعددية السياسية تجسيداً لإرادتها وسيادتها وحريتها.

إن النخب الفكرية والسياسية والثقافية مدعوة لإعادة بناء الوعي الشعبي في مواجهة الإرهاب والتكفير والتطرف، الذي يستهدف ضياع فلسطين وتمزيق الأمة وتفتيت البلدان العربية والإسلامية وإعادة تركيبها من خلال مشروع الشرق الأوسط الجديد، لإقامة «إسرائيل العظمى الاقتصادية» لفرض هيمنة الصهيونية العالمية على بلدان الشرق الأوسط الكبير حتى البلدان الإسلامية في آسيا الوسطى، كمقدمة لترسيخ سيطرتها على العالم.

وتسير سورية بهمة جيشها العربي السوري البطل وحكمة وشجاعة وخبرة رئيسها الشرعي والمنتخب، وفي ضوء انهيار هيمنة القطب الواحد وبروز نظام عالمي متعدد الأقطاب، وفشل السياسة الأمريكية في بلدان الشرق الأوسط، والمتغيرات الإقليمية والدولية التي أفرزها الصمود السوري إلى النصر المؤكد.

❑❑

من تشخيص السلطة.... إلى تأسيس السلطة...

دور مؤسسة الرئاسة في عملية صنع القرار

□ د. شاهر إسماعيل الشاهر*

مقدمة:

رغم الأهمية التي تحظى بها سورية، وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها على صعيد سياستها الخارجية، إلا أننا نجد أن الدراسات الأكاديمية المتخصصة في السياسة السورية تكاد تكون نادرة؛ مقارنة بغيرها من دول الجوار، كلبنان والأردن مثلاً، وهذا بحد ذاته ضعف يقع تجاوزه على عاتق المثقفين والأكاديميين السوريين.

ومن المفارقات أن عدد الدراسات الإسرائيلية والأجنبية التي تتناول السياسة السورية يفوق بكثير عدد الدراسات المحلية والعربية، ما يجعل الباحث يلجأ إلى هذه الدراسات على الرغم من توجسه وحذره الشديدين. وعلى الرغم من جدية هذه الدراسات واستمرار صلاحيتها البحثية، فإنها بدت متمسكة بالمدرسة السلوكية في تفسير آلية صنع القرار في سورية، فتحليل سلوك الرئيس وصفاته الشخصية هي وحدها القادرة على الأقل على تفسير

* دكتور في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق ـ مدير المركز الوطني للبحوث والدراسات الشبابية.

أو تقديم إجابات للمعضلات السياسية والاقتصادية التي واجهها. إلا أن هذه الدراسات تحتوي على العديد من المغالطات العلمية، منها ما هو مقصود، ومنها ما ينمّ عن جهل بطبيعة المجتمع والدولة في سورية.

إن معظم الدراسات التي كتبت عن فترة الرئيس بشار الأسد كان همها التركيز على نظرته للأمور ومدى قدرته على الإمساك بزمام السلطة. وبالتالي أعادت قراءة القرار السياسي السوري وفق منطق النظرية السلوكية ذاته، على اعتبار أن بنية النظام السوري وقواعده بقيت ذاتها رغم اختلاف وجوهها.

وعلى الرغم من أن ثبات سورية على مبادئها ودفاعها عن المصالح الوطنية والقوية أضحى تقليداً وعنواناً أساسياً لهذا البلد. إلا أن ما شهده العقد الأخير من ظروف وتطورات نوعية وجديدة على الساحة الإقليمية والدولية، جعلت من ثباتها على مواقفها شيئاً أشبه بالمعجزة، أي أنه أخذ شكل التحول النوعي، أو التطور النوعي.

لقد أكدت سورية قدرتها على الذهاب حتى النهاية عند اشتداد الضغوط والتهديدات، ما جعل قوى الهيمنة تشعر بقوة الموقف السوري وثباته وتتراجع أمام هذا الموقف.

الثقل التاريخي لسورية:

يلعب الثقل التاريخي دوراً مهماً في حياة الدول الحاضرة، ففضلاً عن كونه وعاء وعيها وحضارتها، مازال يعطيها بمفرداته المختلفة ميزات نسبية تفرقها عن باقي الدول، علاوة على أنه يزود شعبها بموروث عقائدي من نمط معين يسيطر على سيرورة توجهاتها، وبالتالي فإنه يترك آثاره في إدراكات صانعي القرار في هذه الدول، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بموجهات محددة كإعادة بعث حضارة معينة، أو استرجاع "حدود" تاريخية للوطن المأمول، وغير ذلك من الموجهات، كما تلعب الموجهات الحضارية دوراً مهماً في تشكيل قرار السياسة الخارجية[1]، فالصورة التي يكونها الشعب عن ماضيه هي مرجعه الوحيد في مواجهة المستقبل، وذاكرة الشعب هي المحك الحقيقي لمختلف سياساته[2]، وعليه فإن تحليل مفهوم

---

(1) الحواتي، بركات موسى (1986)، دور الموجهات الحضارية في تشكيل قرار السياسة الخارجية، الدراسات الدبلوماسية، العدد 3، الرياض، ص 121.

(2) كيسنجر، هنري (1981)، درب السلام الصعب، ترجمة: علي مقلد، بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر، ص 55 ـ 60.

خبرة الشعب التاريخية تقود لمعرفة بناء الإطار الاستراتيجي لدولته[1]، وعلى ذلك، فإن الثقل التاريخي ببعده الحضاري المميز والإشباع القومي التاريخي، مارس فعله في حياة سورية والسوريين، وعزز من مكانة سورية، وأثرى النسق العقائدي لصانعي القرار السياسي فيها[2].

النظام السياسي وعملية صنع القرار

يعد الإطار السياسي السوري نتاجاً للبيئة الخارجية إلى حد بعيد. فهو نتاج لحزب قومي وجيش ثوري بسبب الصراع مع إسرائيل. ولقد تطور هذا الإطار ليجعل من سورية دولة تتركز القوة فيها عند قمتها، وتهيمن عليها رئاسة قوية تستند إلى ثلاثة أعمدة مؤسسية رئيسة هي حزب البعث والمؤسسة العسكرية والبيروقراطية الوزارية. ويشكل قادة هذه المؤسسات النخبة التي يقودها الرئيس ـ صانع القرار الرئيس ـ ويستشيرها في عملية صنع القرار[3].

وصنع القرار في حقيقته، عبارة عن اختيار بين مجموعة بدائل مطروحة لحل مشكلة ما، أو أزمة، أو تسيير عمل معين. ولذلك فإننا في حياتنا العملية نكاد نتخذ يومياً مجموعة من القرارات بعضها نتنبها وندرسها، وبعضها الآخر يخرج عشوائياً من غير دراسة[4].

ويتم تقسيم القرار السياسي إلى نوعين:

أولاً: القرار السياسي المتعلق بالوضع المحلي: وهو ما تتخذه الحكومات في داخل حدودها الدولية بما تتمتع به من حقوق كونها دولة ذات سيادة لها الحق في التصرف وفق القانون بما يحقق مصلحة المواطن والوطن من دون أن يشاركها أحد في عملية صنع القرار من دون أن يكون صدور القرار نتيجة ضغط داخلي أو خارجي من جهات غير الحكومة.

ثانياً: القرارات الخارجية والمتعلقة بالسياسة الدولية وعلاقة الدولة بالدول الإقليمية ودول العالم ـ وهو الأخطر ـ لما يترتب عليه من ارتباط بالعالم الخارجي، وما قد تنعكس سلبياته

---

(1) ربيع، حامد (1978)، إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي، القاهرة: دار الفكر العربي، ص 187.

(2) الشاهر، شاهر (2012)، السياسة الخارجية السورية (2000 ـ 2010) عقد التحديات الكبرى، دمشق: دار العراب، ص 39.

(3) هنيبوش، ريمون (1994)، السياسة السورية الخارجية بين المثالية والواقعية، في كتاب: قرني، بهجت وهلال، علي الدين، السياسات الخارجية للدول العربية، القاهرة: مركز البحوث السياسية في جامعة القاهرة، ص 625.

(4) الشاهر، شاهر (2012) السياسة الخارجية السورية (2000 ـ 2010) عقد التحديات الكبرى، دمشق: دار العراب، ص 71.

على العملية السياسية في الداخل، فيقصد به تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد. ومن هذه القرارات قرارات التحالفات الاستراتيجية التي تحقق لهذه الدول وللدول المتحالفة معها منفعة متبادلة (سياسية أو اقتصادية أو أمنية)، وتبنى هذه التحالفات بناء على عوامل داخلية وعوامل الخارجية. أما إذا كان القرار له سمة أمنية أو عسكرية، فقد ينخفض دور وزير الخارجية، وهنا أيضاً يكون للرئيس، بحكم كونه القائد العام للجيش والقوات المسلحة ولبعض المؤسسات المعاونة كرئاسة هيئة الأركان العامة ووزارة الدفاع وأجهزة المخابرات، الدور الأكبر في ذلك. إلا أنه على الرغم من ذلك، فإن وزير الخارجية يأتي على درجة كبيرة من الأهمية، كونه يشارك في رسم السياسة الخارجية بصفة عامة، ويتولى تنفيذها بنفسه أو بوساطة موظفي وزارته ومبعوثيها الدبلوماسيين. ويمكن القول: إن وزير الخارجية كان يؤدي دور المعاون الأول لرئيس الجمهورية في ما يتعلق بالسياسة الخارجية. ولم يكن يملك المبادرة في شؤون السياسة الخارجية إلا في حدود توجيهات الرئيس[1]. وإن إدارة الرئيس الكاملة للسياسة الخارجية لابد من أن تشارك فيها البيروقراطيات الرئيسة، أي الأجهزة الرسمية، ومن ثم فإن مهارة الرئيس تتلخص في قدرته على السيطرة على مدخلات وحركة مخرجات عمل تلك الأجهزة[2].

هياكل صنع القرار السياسي في الجمهورية العربية السورية:

ينصرف مفهوم الهياكل والمؤسسات في أدب العلاقات الدولية إلى تلك الأجهزة التي تشارك وتؤثر في صياغة السياسة الخارجية وصنعها، إلا أن نوعيتها تتأثر تبعاً لنوعية وإمكانية الدول وطبيعة نظامها السياسي، ومن ثم فإنها تختلف في الدول الأوتوقراطية عن مثيلاتها في الدول الديمقراطية، إذ تتخذ في الأولى النمط المركزي، بينما تتخذ في الثانية النمط اللامركزي[3].

إن دراسة عملية صنع القرار داخل نظام سياسي ما، تكشف حدود دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الحياة السياسية والاقتصادية للمجتمع، ومدى فاعلية هذه المؤسسات على الرغم من وجودها دستورياً وقانونياً، وهو ما لا تكشفه لنا الدراسات

---

(1) الشاهر، شاهر (2012) السياسة الخارجية السورية (2000ـ 2010) عقد التحديات الكبرى، دمشق، دار العراب، ص 92.

(2) ايروين الصغير، والاس (1983)، أضواء على السياسة الخارجية الأمريكية في العالم، ترجمة: نور الدين الرازي، القاهرة: مؤسسة العرب، ص 86.

(3) الرمضاني، مازن إسماعيل (1991) السياسة الخارجية (دراسة نظرية) بغداد: مطبعة دار الحكمة، ص 340.

السياسية المقارنة أو الإمبريقية، وتظهر أيضاً مدى استقرار هذه المؤسسات وقدرتها على الاستجابة للأزمات الداخلية والخارجية بحيث يتم استيعابها وحلها ضمن أطرها القانونية وبأقل الخسائر السياسية والاقتصادية الممكنة.

إلا أن عملية صنع القرار السياسي لا تأتي بصورة فجائية أو طارئة أو بصورة عبثية، بل تأتي بشكل منظم ومدروس، لأنها بالضرورة تحتاج إلى تراكم خبرة ودراية وجهد مماثلين من الدراسة المعمقة لأوضاع معينة تدفع الجهة المعنية لاتخاذ القرار نحو ما تصبو إليه الحاجة[1].

كما أن دراسة عملية صنع القرار تعطي مؤشراً توجيهياً ذا دلالة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والإطار الذي تعمل فيه تلك السياسة من منظور علاقاتها مع دول الجوار ثم علاقاتها الإقليمية والدولية. كما تتداخل عملية صنع القرار مع دور النخب الفكرية والسياسية والعسكرية وتكوينها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتتداخل كل هذه العوامل مع خياراتها السياسية والاقتصادية التي تعمل عليها وتطبقها[2].

وتشكل القرارات التي تعمل على أساسها الدول بشكل عام، الروح الحركية والتفاعلية التي تنظم من خلالها مسيرة الحياة في الداخل، أو في علاقات تلك الدول مع العالم الخارجي، ولذلك، فإن خطورة وأهمية صناعة ذلك القرار تكون كبيرة لما قد يتسبب به من فوضى في حال لم يؤسس على قواعد علمية وعملية قوية، وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة الاعتناء بالقرار قبل إصداره، لأنه يمثل مكانة الدولة ومنزلتها، ويدلل على تحضر ورقي تلك الدولة، في تعاملاتها وعلاقاتها مع بقية دول العالم، حيث أن هنالك ارتباط بين العديد من القرارات الداخلية بالعالم الخارجي. لذا فقد برز الاهتمام من قبل معظم دول العالم وحكوماتها بصناعة القرارات انطلاقاً من تلك الأهمية البالغة.

مؤسسة الرئاسة وعملية صنع القرار:

النظام الرئاسي يؤدي بالضرورة إلى تشخيص السلطة، فالنظام الأمريكي عاش في ظل تشخيص السلطة، كما أن النظام البريطاني يسمح للقادة بلعب دور أساسي في الحياة السياسية بسبب هيكل الأحزاب السياسية.

---

(1) الشاهر، شاهر (2009) أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، دمشق الهيئة العامة السورية للكتاب.

(2) زيادة، رضوان (2007) صنع القرار والسياسة الخارجية في سورية، كراسات استراتيجية، العدد 174، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، نيسان على الرابط http://acpss.shram.org.egh

تتركز صناعة القرار السياسي في الجمهورية العربية السورية ضمن مكتب رئيس الجمهورية وكبار مساعديه من نخبة صنّاع القرار. ويهتم رئيس مجلس الوزراء والوزراء بالإدارة الروتينية والسياسية والاقتصادية، ولكن القضايا الحساسة مثل الشؤون الخارجية والدفاع فهي في دائرة سلطة الرئيس حصراً[1]. وبمعنى من المعاني فإن رؤساء الوزراء إضافة للوزراء كل في مجال اختصاصه يُعدَّون مساعدين "رسميين" لرئيس الجمهورية، ولاسيما أن مجلس الوزراء يشترك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة وتنفيذها، وبدهيٌ أن تبقى سلطة البت النهائي فيها من حق رئيس الجمهورية.

تعد السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذاً في ميدان صنع القرار السياسي. فالسلطات الأخرى لا تمارس إلا دوراً رقابياً على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية، وينبع ذلك من اعتبارات تقليدية عدة، وأخرى معاصرة. فطبيعة السياسة الخارجية المتسمة بحالة عدم اليقين وسرعة التغير تنحو بالنظم السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية دوراً مركزياً في صنع تلك السياسة لمواجهة الأزمات الدولية والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية. ومما يساعد على ذلك تفرغ السلطة التنفيذية واتصافها بالوحدة التنظيمية وامتلاكها المعلومات عن المشكلات الدولية، كذلك فقد طرأت مستجدات تطور تكنولوجيا الاتصال، مما مكن السلطة التنفيذية من سرعة التعامل مع قضايا السياسة الخارجية على حساب الدور الذي يمكن أن تمارسه المؤسسات الأخرى[2].

وليس هناك دور مباشر لمجلس الوزراء في القرار الخارجي، فهو غالباً يأخذ علماً بالتطورات السياسية الخارجية للبلد من خلال عرض وزير الخارجية في اجتماعات المجلس وقد يقوم بالعرض أحياناً رئيس المجلس نفسه، وعموماً لم يتخذ مجلس الوزراء أي قرار فيما يخص السياسة الخارجية إلا من جانبها التنفيذي الإجرائي، ومن هذا القبيل اتخاذه القرارات بشأن "إنشاء العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وتعديل أوضاعها وإحداث البعثات الدبلوماسية والقنصلية بناء على اقتراح وزير الخارجية"[3]، وبالتالي لم يكن للمجلس مبادرات خاصة في صنع قرار السياسة الخارجية أو المشاركة في صنعه، لكن من جانب آخر كان هناك دور

---

(1) برادوز، الفرد ب و م. شارب، جيرمي (2005)، سورية الأوضاع السياسية والعلاقات مع الولايات المتحدة بعد الحرب العراقية، تقرير CRS للكونغرس، ترجمة: راتب شعبو، على الرابط:
www.tharwacommunity.org

(2) Lloyd Jensen, Explaining Foreign Policy (new jersey: precti, hall, 1982) pp. 117-118.

(3) انظر المادة 12 من المرسوم التشريعي رقم 50 تاريخ 1964/8/25 المتضمن ملاك وزارة الخارجية وتعديلاته، دمشق: إدارة الشؤون الإدارية في وزارة الخارجية، ص 14.

للمجلس في مناقشة العلاقات الاقتصادية الخارجية لسورية واتفاقيات التعاون الاقتصادية مع الدول الأجنبية وكان يتخذ قرارات فعلية في هذا الشأن:

إن تشخيص السلطة يتبلور في مجموعة من الظواهر، وهي[1]:

1 ـ تحتل السلطة التنفيذية مكاناً تتزايد أهميته بالنسبة للسلطات الأخرى، أي أن التشخيص يكون مصحوباً بقوة السلطة التنفيذية.

2 ـ تتركز السلطة التنفيذية بشكل متزايد في شخص رئيس السلطة التنفيذية.

3 ـ من المتصور أن يقرر الرئيس بمفرده وأن تكون قراراته قليلة ونادرة، ولكن التشخيص يعني أن رئيس السلطة التنفيذية يتصرف كثيراً ويتخذ العديد من القرارات، ويترك بصماته على قطاعات الحياة السياسية كلها، ويبدو مسيطراً على جميع المجالات.

4 ـ يمكث رئيس السلطة التنفيذية في السلطة مدة طويلة مما يؤدي إلى ثبات استقرار السلطة.

أولاً: رئاسة الدولة

بداية، يجب التمييز في صناعة القرار بين ثلاثة مفاهيم متداخلة تتعلق بمؤسسة الرئاسة ودورها في صنع قرار السياسة الخارجية السورية، فالمفهوم الأول لمؤسسة الرئاسة قد ينصرف إلى كونها أعلى مراتب السلطة التنفيذية، وفي هذه الحالة فإن المقصود بالدور هو رئيس الجمهورية بصلاحياته ومهامه الدستورية. ويتباين تأثير رئيس الدولة في السياسة الخارجية تبعاً لطبيعة الصلاحيات الدستورية الممنوحة له، فضلاً عن مدى اهتمامه الذاتي بالسياسة الخارجية وقوة فكره وشخصيته وأثرها في القضايا الخارجية التي تهم دولته[2].

والمفهوم الثاني لمؤسسة الرئاسة ينصرف إلى كونها جهازاً قائماً بحد ذاته، موضوعياً وإدارياً، لينهض بمهامّ رئاسة الجمهورية جهازاً مساعداً لرئيس الجمهورية في أدائه صلاحياته ومهامه، أما المفهوم الثالث فيتعلق بما يدعى بالمجموعة الرئاسية والتي تمثل نخبة محددة تساهم بقوة في صناعة القرار السياسي، سواء الداخلي أم الخارجي، وفي صدد الأخير عادة ما يدخل في عداد المجموعة بشكل أساسي نائب الرئيس المختص ووزير الخارجية والمستشارون،

---

[1] الشرقاوي، سعاد (2007)، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة، ص 102.

[2] بركنس، دكستر (1992)، فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة وتحليل، تعريب: حسن عمر، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ص 170 ـ 171.

ولاسيما منهم المستشار السياسي في رئاسة الجمهورية، ورئيس هيئة أركان الجيش، وقادة عسكريون وأمنيون حسب حال موضوع القرار. ويمكن أن تتسع المجموعة الرئاسية أو تضيق حسب الحدث والقرار. ومن محاذير (شخصنة) السلطة في مجال صنع القرار السياسي أنّ العلاقة بين الزعيم الذي يشخصّ السلطة وبين شعبه ليست علاقة تبادل رأي، وإنما علاقة معلم يلقن تلاميذه ولا يقبل المناقشة، وبذا يعجز المجتمع عن التحريك وتصبح الأمة غير قادرة على تحمل المسؤوليات. كما يترتب على (شخصنة) السلطة أن تصبح العواطف هي الحكم على الأمور ولا تتمكن الجماهير من تحكيم عقلها في المسائل القومية نتيجة لردود الفعل العاطفية التي يتركها الزعيم الذي يشخصن السلطة.

وتعدّ مؤسسة الرئاسة أحد أهم هياكل صنع القرار في سورية، ويتألف جهاز رئاسة الجمهورية من[1]:

1 ــ المستشارون، 2 ــ مكاتب رئيس الجمهورية، 3 ــ الأمانة العامة، 4 ــ الحرس الجمهوري.

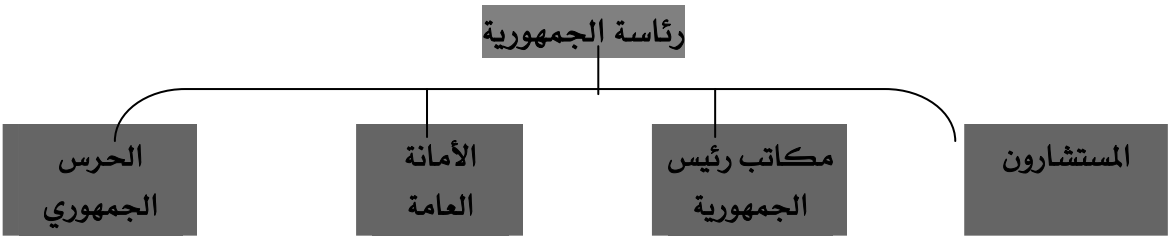

وتتألف مكاتب رئيس الجمهورية من[2]:

1 ـ المكتب الخاص، 2 ـ المكتب الصحفي، 3 ـ مكتب المعلومات، 4 ـ مكتب الاتصال الحزبي، 5 ـ مكتب الدراسات العامة، 6 ـ مكتب الترجمة، 7 ـ المكتب الاقتصادي.

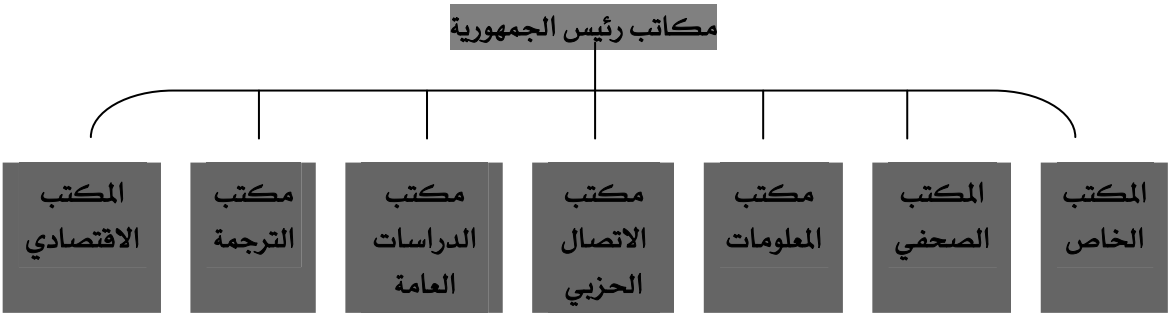

---

[1] رئاسة مجلس الوزراء: الدليل التنظيمي للدولة، دمشق: مديرية التنظيم والإدارة، 1980، ص 20.

[2] رئاسة مجلس الوزراء: الدليل التنظيمي للدولة، مرجع سابق، ص 20.

وتتألف الأمانة العامة من[1]:

1 ـ مكتب الأمين العام، 2 ـ مديرية الشؤون الإدارية، 3 ـ مديرية المراسم، 4 ـ مديرية الشؤون القانونية، 5 ـ مديرية المحاسبة، 6 ـ مديرية مكتب الشكاوى، 6 ـ دائرة الأرشيف والمكتبة.

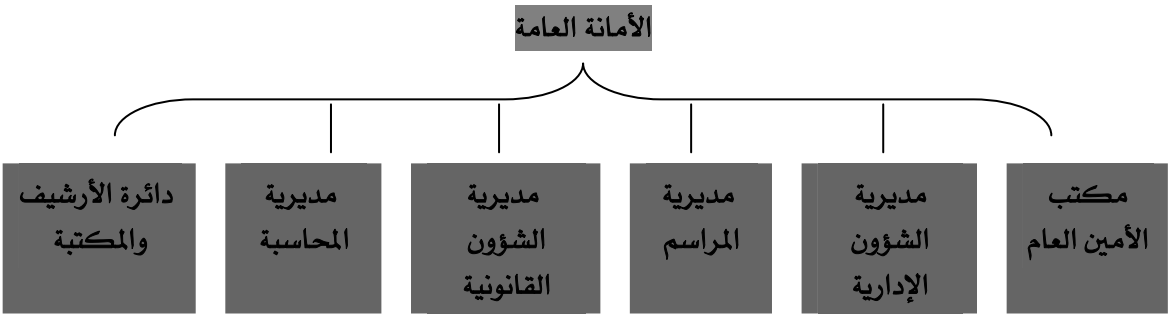

وتتحدد مهام المستشارين بما يلي[2]:

1 ـ إبداء الرأي والمشورة في الأمور التي يطلب منهم دراستها.

2 ـ إعداد الدراسات حول الأمور المتصلة باختصاصهم.

3 ـ تلخيص وتحليل الكتب المهمة الصادرة باللغة العربية واللغات الأجنبية.

4 ـ القيام بالمهام الأخرى التي يكلفهم بها رئيس الجمهورية.

وقد اختار الرئيس حافظ الأسد الدبلوماسي أديب الداوودي مستشاراً سياسياً في عام 1974. وقد بقي هذا المنصب إلى عام 1981. وقام خلالها بإنجاز العديد من المهام ونقل الرسائل إلى العديد من قادة العالم، ورافق الرئيس الأسد في أكثر رحلاته الخارجية وأبدى المشورة في ما طلب منه في شؤون السياسة الخارجية في تلك الحقبة الحافلة بالأحداث التي مرّت بها المنطقة[3].

وأنشئ في عام 1996 ضمن مكاتب رئيس الجمهورية مكتبٌ مختص للشؤون السياسية، وأسندت إدارته إلى الدكتور رياض نعسان آغا الذي استمر أربعة أعوام، من إنشاء المكتب وإلى العام 2000[4]. ثم جاء بعده الدكتور هيثم سطايحي قبل أن ينتخب عضواً في القيادة

---

(1) رئاسة مجلس الوزراء: الدليل التنظيمي للدولة، مرجع سابق، ص 20.

(2) رئاسة مجلس الوزراء: الدليل التنظيمي للدولة، مرجع سابق، ص 19.

(3) الداوودي، رياض (2005)، أديب الداوودي في ذكراه مؤسس في الدبلوماسية السورية، موقع شام برس، تاريخ: 2005/8/17، على الرابط http://www.champress

(4) السيد أحمد، جمال (2008)، تحليل السياسة الخارجية السورية 1970 ــ 2000، رسالة دكتوراه في

القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في المؤتمر القطري العاشر 2005.

وقد أعيدت هيكلة مؤسسة رئاسة الجمهورية في عهد الرئيس حافظ الأسد، وهدف صك إحداثها إلى "تنظيم جهاز رئاسة الجمهورية وتحديد اختصاصاته وصلاحياته وملاكه العددي [وجميع] الشؤون المالية وحقوق العاملين فيه"، وحسب المرسوم التشريعي رقم 9 لعام 1971 يصدر ذلك بقرار من رئيس الجمهورية[1]، والذي جاء في أسبابه الموجبة أنه "بالنظر للمهمات الملقاة على عاتق رئاسة الجمهورية، ونظراً لارتباط جهازها برئيس الجمهورية مباشرة وهو أعلى سلطة في الدولة، ولما يجب أن يتوفر في هذا الجهاز من الكفاءة والانضباط والعمل المتواصل والسرية في العمل [كان الرأي] أن يصدر كل ما يتعلق بهذا الجهاز بقرار من رئيس الجمهورية".

ولقد أصدر الرئيس حافظ الأسد القرارات الجمهورية 29 و30 لعام 1971 و62 لعام 1976 وتعديلاتها، حيث نصَّ الأول منها على تنظيم الأجهزة ومهامها، والثاني تطرق لتوزيع الوظائف، والثالث نظم صلاحيات وزير شؤون رئاسة الجمهورية[2].

يذكر أن القرار 1971/29 جاء محاكياً بشكل مطوّر للمرسوم التشريعي رقم 14 للعام 1966 الذي حدد ملاك الأمانة العامة لرئاسة الدولة واختصاصاتها، والذي وضع "تحت إمرة رئيس الدولة أمانة عامة تتألف من الأمين العام والأمين العام المساعد وهيئة المستشارين والمراقبين ومديرية المراسم والجهاز الإداري"[3]. وقد أحلَّ هذا المرسوم الأمانة العامة مكان وزارة شؤون الرئاسة التي عدّت جهازاً "لمجلس الرئاسة" بعد ثورة آذار 1963 والتي تشكلت من أجهزة الأمانة العامة والجهازين الفني (السياسي) والإداري[4].

ومن الجدير بالذكر أن جهاز رئاسة الجمهورية تشكل من عام 1971 إلى عام 1976 بوصفه أمانة عامة، ومنذ عام 1976 ضم التشكيل الوزاري وزارة لشؤون رئاسة الجمهورية، وأصبحت هي الواجهة الرسمية لهذا الجهاز. وقد توالى على هذه الوزارة كل من: أديب ملحم الموسى (1976 ـ 1980) وعبد الكريم عدي (1980 ـ 1984) ووهيب فاضل (1984 ـ 2000) وهيثم ضويحي (2000 ـ 2003) وغسان اللحام (2003 ـ 2009) ومنصور عزام (2009 ـ ....).

وكان الرئيس حافظ الأسد قد أنشأ "اللجنة السياسية" الدائمة التي تتبع لوزارة الخارجية وذلك عقب مؤتمر مدريد للسلام عام 1991. وتضم اللجنة خبراء عسكريين سابقين

العلاقات الدولية غير منشورة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص 170.

(1) رئاسة مجلس الوزراء: الدليل التنظيمي للدولة، مرجع سابق، ص 17.

(2) المصدر السابق، ص 17.

(3) المرسوم التشريعي رقم 14 تاريخ 1966/3/24: الجريدة الرسمية، العدد 13، تاريخ 1996/4/14، ص 3835.

(4) المرسوم التشريعي رقم 10 تاريخ 1964/7/6: الجريدة الرسمية، العدد 29، تاريخ 1964/7/9، ص 6803.

ومستشارين وقانونيين ودبلوماسيين. وبالتأكيد لم يكن للجنة القرار النهائي في صنع السياسة الخارجية، إذ جعلها الرئيس الأسد أشبه بالهيئة الاستشارية التي يطلب منها ترشيداً في صنع القرار، ولاسيما في أثناء المفاوضات[1].

دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار:

الرئيس هو القائد العام للجيش والقوات المسلحة، وتلعب المؤسسة العسكرية دوراً فاعلاً في النظام السياسي السوري وتساهم في صنع القرار من خلال أجهزة الاستخبارات وجمع المعلومات الخاصة بها، وبالتالي وضع التقديرات وصياغة البدائل لصانعي القرار، ولها دورها في وضع المبادئ العامة لسلوك الدولة الخارجي، من خلال مشاركتها في الإجراءات والترتيبات السلمية والأمنية مع الدول المجاورة عموماً، وفي مجال الصراع العربي ـ الإسرائيلي على وجه الخصوص مثل مشاركة المفاوضين العسكريين في المسار السوري ـ الإسرائيلي.

وتلعب المؤسسة العسكرية أيضاً دوراً فاعلاً في المجال الأمني الخارجي من خلال بلورة نظرية الأمن القومي، وبناء القوات العسكرية، وإعدادها للحرب، والمحافظة على درجة استعدادها للقيام بالمهام التي توكل إليها من قبل السلطة السياسية، فضلاً عن تأثيرها البارز في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

وقد يكون الجيش أكثر الفئات ذات المصالح تأثيراً في سورية، ويتسم بالتجانس الاجتماعي والتوحد حول القضايا والاتجاهات الوطنية. ومن أهم القضايا التي تتوحد وراءها المؤسسة العسكرية: توزيع الموازنة وتخصيصها بالحصة اللازمة للتطوير، وقضايا السلم والحرب الأخرى، ومع ذلك تظهر تباينات الرأي في المؤسسة العسكرية حول بعض الخيارات السياسية، لكن ذلك يتم بشكل أساسي ضمن سياق تبادل الآراء في النظام السياسي.

وتعد مصالح المؤسسة العسكرية السورية ذات مدى كبير لأن "جذور الجيش تحتفظ بشعورها تجاه المهمة الاجتماعية". لذا فغالباً ما يتملك المؤسسة العسكرية شعور قوي فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، في إطار تعدد وجهات النظر حول هذه القضايا، ومع ذلك يعدّ نفوذ الجيش بوصفه جماعة منفردة ذات مصالح أقل تأثيراً في القضايا الاجتماعية والاقتصادية من نفوذه في الأمور العسكرية[2].

---

[1] زيادة، رضوان جودت (2005)، رؤيتان في السياسة الخارجية السورية، صحيفة النهار، بتاريخ: 2005/3/24.

[2] مكالورين، ر.د. ومغيث الدين، واجنرا، أبراهام (1982)، صياغة السياسة الخارجية في الشرق الأوسط؛ التأثيرات المحلية على السياسة في مصر والعراق وإسرائيل وسورية، ترجمة ونشر: قسم الدراسات في

ويذكر أن المؤسسة العسكرية في سورية، فضلاً عن كونها أداة الدفاع عن سورية وسيادتها، قد أسهمت في بناء الاقتصاد الوطني وكانت إحدى أدوات التحديث، وعدا الخبرات التي تقدمها لمنتسبيها فهي اتسمت بوجود العديد من المؤسسات والهيئات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي مثل مؤسسة الإسكان العسكري[1].

خاتمة:

إن تشخيص السلطة ليس ظاهرة استثنائية أو منحرفة، وإنما على العكس ظاهرة طبيعية تقابلها في جميع الأنظمة بل وأكثر من هذا يذهب هذا الرأي إلى القول بأن عدم تشخيص السلطة هو الذي يبدو غير طبيعي.

ومما تقدم يمكن القول: أن الرئاسة لها الدور الأكبر في عملية صنع القرار السياسي، ولاسيما منصب الرئيس بفعل الصلاحيات الممنوحة له بموجب الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية. وربما كان أحد أهم التحديات التي تواجه سورية في المرحلة القادمة هو كيفية تدعيم سياستها الخارجية بسياسة داخلية أكثر كفاءة، فسورية تعاني من ضعف مزمن في هذا المجال لأنّ الحكومات المتعاقبة كانت تستنزف دوماً في الداخل النجاحات التي تتحقق في السياسة الخارجية، فأداء الحكومات في السنوات الأخيرة لم يشذ عن هذه القاعدة، وهذا يدل على خلل بنيوي في الأداء الحكومي لا بد من معالجته بجدية، فمساوئ تشخيص السلطة تكون محدودة إذا وجدت مؤسسات قوية، كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا. أما عندما لا تكون المؤسسات قوية فإن (شخصنة) السلطة تؤدي بالضرورة إلى السلطة الشخصية وإلى تعثر الكثير من الواجبات الملقاة على عاتق الدولة وإلى عجز السلطة عن مواجهة مشاكل المجتمع بفاعلية.

حركة فتح، ص 237.

[1] سيل، باتريك، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 727 ـ 728.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1 ـ **ايروين الصغير**، والاس (1983)، **أضواء على السياسة الخارجية الأمريكية في العالم**، ترجمة: نور الدين الرازي، القاهرة: مؤسسة العرب.

2 ـ **برادوز**، الفرد ب و م.شارب، جيرمي (2005)، **سورية: الأوضاع السياسية والعلاقات مع الولايات المتحدة بعد الحرب العراقية**، تقرير CRS للكونغرس، ترجمة: راتب شعبو، على الرابط: www.tharwacommunity.org

3 ـ **بركنس**، دكستر (1992)، **فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة وتحليل**، تعريب: حسن عمر، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

4 ـ **الحواتي**، بركات موسى (1986)، **دور الموجهات الحضارية في تشكيل قرار السياسة الخارجية**، الدراسات الدبلوماسية، العدد 3، الرياض.

5 ـ **الداوودي**، رياض (2005)، **أديب الداوودي في ذكراه مؤسس في الدبلوماسية السورية**، موقع شام برس، تاريخ: 2005/8/17، على الرابط http://champress.net

6 ـ دكليريلر، روبرت وهاموك لان (1983)، **آراء في الحكومة والسياسة الأمريكية**، ترجمة: عامر توفيق، بغداد: دار المعارف.

7 ـ ربيع، حامد (1978)، **إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي**، القاهرة: دار الفكر العربي.

8 ـ **الرمضاني**، مازن إسماعيل (1991)، **السياسة الخارجية (دراسة نظرية)**، بغداد: مطبعة دار الحكمة.

9 ـ رئاسة مجلس الوزراء: الدليل التنظيمي للدولة، دمشق: مديرية التنظيم والإدارة، 1980.

10 ـ **زيادة**، رضوان جودت (2005)، **رؤيتان في السياسة الخارجية السورية**، صحيفة النهار، بتاريخ: 2005/3/24.

11 ـ **زيادة**، رضوان (2007)، **صنع القرار والسياسة الخارجية في سورية**، كراسات استراتيجية، العدد 174، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، نيسان، على الرابط: http://acpss.shram.org.egh

12 ـ السيد أحمد، جمال (2008)، **تحليل السياسة الخارجية السورية 1970 ـ 2000**، رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية غير منشورة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.

13 ـ **سيل**، باتريك (1987)، **الأسد والصراع على الشرق الأوسط**، بيروت: المؤسسة العامة للدراسات والنشر.

14 ـ **الشاهر**، شاهر (2009)، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.

15 ـ **الشاهر**، شاهر (2012)، **السياسة الخارجية السورية (2000 ـ 2010) عقد التحديات الكبرى**، دمشق: دار العراب.

16 ـ **الشرقاوي**، سعاد (2007)، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة.
17 ـ **كيسنجر**، هنري (1981)، **درب السلام الصعب**، ترجمة: علي مقلد، بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر.
18 ـ **مكالورين**، ر.د. **ومغيث الدين**، محمد **واجنر**، أبراهام (1982)، **صياغة السياسة الخارجية في الشرق الأوسط؛ التأثيرات المحلية على السياسة في مصر والعراق وإسرائيل وسورية**، ترجمة ونشر: قسم الدراسات في حركة فتح.
19 ـ **هنيبوش**، ريمون (1994)، **السياسة السورية الخارجية بين المثالية والواقعية**، في كتاب: قرني، بهجت **وهلال**، علي الدين، **السياسات الخارجية للدول العربية**، القاهرة: مركز البحوث السياسية في جامعة القاهرة.

ثانياً: المراجع باللغة الإنكليزية

1 – Lloyd Jensen, Expaining foreign policy, (new Jersey: Prectic-Hall, 1984).

ثالثاً: المراسيم التشريعية

1 ـ **المرسوم التشريعي رقم 50 تاريخ 1964/8/25** المتضمن ملاك وزارة الخارجية وتعديلاته، دمشق: إدارة الشؤون الإدارية في وزارة الخارجية.
2 ـ المرسوم التشريعي رقم 10 تاريخ 1964/7/6: الجريدة الرسمية، العدد 29، تاريخ 1963/7/9.
3 ـ المرسوم التشريعي رقم 14 1966/3/24: الجريدة الرسمية، العدد 13، تاريخ 1996/4/14.

❑❑

شُرُوط انتقَال السُّلطَة السيَاسيّة

دُرُوس من تَجَارب بَعض الدُول الغَربيّة

□ د. نصير سمارة*
□ أ. ناجية حمدي**

انتقال السُّلطة السياسيّة قد يُشار إليه بأكثر من مصطلح مثل: نقل السّلطة وهو المُفضل في الاستخدام لدى دول المشرق العربي، أو تداول السلطة المُتداول لدى دول المغرب العربي والدول الفرانكفونية بشكل عام. وراثة العرش أو الحكم، الخلافة (في معنى إسلامي)، أو الخلافة السياسية وهو المُصطلح المُتفق عليه والشائع في الاستخدام الأنجلوسكسوني. فهل هذا التَعَدُد الاصطلاحي يعني تعدُداً في المعاني؟ أم أن هذه المُسميات هي في النهاية ترادُفَات ولا تُثير خلطاً في دلالتها؟

ويُشير مُصطلح انتقال السّلطة إلى "تغيّر شخص الحاكم" في أضيق معانيه، وإلى "تغيّر النخبة الحاكمة ككل" في أوسع معانيه. وتَتَعَدَد وتَتَضَارَب التعريفات وفق الزاوية التي يُنظر منها إلى المفهوم.

* أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر 3.
*أستاذة باحثة بكلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة مولود معمري بتيزي وزو (الجزائر).

وقد استتبع الاختلاف حول المفهوم، اختلافاً آخر حول شروط تحققه في مختلف النُظم السياسيّة. ففي الوقت الذي ساد فيه اعتقاد مُضَلِل، مفادهُ: أنه لم يتم العثور على انتقال السّلطة في جميع النظم السياسيّة، فالديكتاتوريات تستبعد إمكانية حدوثه بها، كالتي قامت ما بين الحربين العالميتين: الأولى والثانية في شكل الفاشية والنازية، حيث كان الشاغل الأول لقادتها إنشاء احتكار الحزب الواحد للحياة السياسية. وحيث تسود حالياً في أجزاء أخرى من العالم الثالث، تحت ستار من الديكتاتوريات العسكرية، التي لا تُقدم أيّ بديل عنها. كذلك الأنظمة الشيوعية ترفض أيضاً إمكانية التناوب على السلطة، لأنه كان يتعارض مع ديكتاتورية البروليتاريا كما هو الحال مع المركزية الديمقراطية. أيضاً، في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) التغيير الذي أحدثته البيريسترويكا قد سبقه سقوط النظام.

التناوب على السلطة يعني تعددية الأحزاب السياسية، وحُسن سير الانتخابات الحرة والنزيهة، وحكم الأغلبية مع احترام المُعارضة. بهذا الشكل يتم العُثُور عليه، إذن، في الأنظمة السياسيّة الديمقراطية التعددية الهَانئَات. غير أنه إذا كانت مُمَارسات الديمقراطية الغربية ضرورية للتداول، فإنها تبقى شرطاً غير كافٍ. أما غيرها من المُتطلبات الضرورية الأخرى فلازمة لحدوث انتقال السّلطة. ترى ما هذه الشروط؟!

تعريف انتقال السّلطة السياسيّة

الانتقال مفهوم مستعار من اللّغة الجارية، لهذا فهو من مصدر يصعب دراسته. إنه مفهوم من اللّغة العامية وليس العلمية، وصفيٌّ لا تقني، يتمركز حول الآثار وليس الأسباب... باختصار هو يمثل النقائص المحصاة حسب تعبير "أيميل دوركايم"[1]. كما أنه مفهوم لم يتجنب لا الغموض ولا التعسف في الشمولية، ويخاطر في كل مرة بالاستعاضة عن المعرفة الأولية بالشيء وبالمعنى العام له. إنه مهمٌّ، إذن، إخضاعه لنقد منهجي، تاريخي ومفاهيمي، يسمح باستعماله مع بعض الحيطة والحذر على الصعيد العلمي.

بالنسبة لعلم المعاني، الانتقال قد يُشَارُ إليه بأكثر من دلالة، مثل: التداول Alternance أو الخلافة Succession، وكل هذه الدلالات، في النهاية، كما سوف نرى، تمثل ترادفا ولا تثير خلطاً في دلالاتها. ورد في لسان العرب بشأن الانتقال أنه يعني: "تحويل الشيء من موضع إلى موضع"[2] ومن شخص لآخر.

---

(1) Durkheim EMILE, Les Règles de la Méthode Sociologique, Paris : PUF, 1973, p. 144.

(2) جمال الدين أبو الفضل محمّد ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد (XI)، الجزء 48، بيروت: دار صادر- دار بيروت، 1956، ص 674.

وورد في القاموس الفرنسي "ليتري Littré" بشأن فعل التداول أنه يعني: "إنجاز عمل من قِبَل شخصين بالتناوب"[1]، مثال: هذان مستخدمان تَنَاوُبياً على مدار الثلاثين يوماً، أي تتابعا بانتظام، كأن نقول غرست في هذا المسلك أشجار الدردار الفتية مناوبة لأشجار الزيزفون. ويضيف هذا القاموس في فقرته الثالثة والثلاثين أن كلمة دور تعني: دور بدور، واحد بعد آخر تعاقبيا، مثال: أصنع الخير والشر دورياً[2]. أما بشأن قاموس "روبير Robert" الفرنسي، فهو يشير إلى التداول بأنه: "تَتَابُع مُتَكرر في مجال مكاني وزماني، والذي يعيد إظهار عناصر سلسلة، بشكل مُتَنَاوب وتَرتيب مُنتَظَم"[3].

ومُصطَلح الخلافة في أصله الإنجليزي يقصد به: الوراثة، فالقواميس و"القوانين الإنجليزية معا، تستخدم المصطلح عينه للدلالة على المعنيين في وقت واحد: على وراثة الممتلكات وخلافة الحكم[4]. وهذا ما أشار إليه "هـ. فيليتون H. Vialleton" بقوله: "إن الانتقال في لغتنا الجارية يعني: أخذ مكانة أحد الأشخاص، لأسباب قد تكون مختلفة"[5]. ويضيف أن كلمة الانتقال Succession في مفهومها القانوني تأخذ معنى أكثر انحصارا ودلالة أكثر دقة، لتعني: الوراثة الجزئية أو الكلية لتركة شخص قريب قد فُقد"[6]. ما يلاحظ على هذه القواميس، خاصة الفرنسية منها، أنها تستشهد بأمثلة من الزراعة وعلم النباتات، وليس من السياسة.

أما في المجال المؤسساتي، ففكرة استعمال مفهوم الانتقال كانت نوعاً ما قديمة، يبدو ذلك في التحاليل السياسية التي تُورد الانشغالات الفكرية التي ثارت في الأوساط الليبرالية، عن طريق التطور التدريجي غير المُقاوم للمساواة وعن طريق أيضاً، الخطر الذي أصبح حقيقياً والمتمثل في ديكتاتورية الأغلبية. فقبل زمن طويل، أي في القرن التاسع عشر الميلادي، لاحظ "أليكسس دي توكفيل" (Alexis DE TOCQUEVILLE) أنه: "في الأمم الأوروبية، لولا تزايد السلطة المطلقة، لكان السادة أقل استقرارا[7].

---

(1) CF : Jean-Jacques PAUVERE (Dir), Emile Littré : Dictionnaire de la Langue Française, Tome 1, Paris : Editions Intégrale, 1956, p. 347 ; Littré : Dictionnaire de la Langue Française, édition 1972 ; Littré : Dictionnaire de la Langue Française en un Volume, Paris : Hachette, 2000, p. 51

(2) Idem.

(3) Paul ROBERT, Le Nouveau Petit Robert : Dictionnaire Alphabétique et Analogique de la langue Française, Paris : PMI, 2003, p. 73.

(4) Jess STEIN et Laurence URDANG (Dir), The Random House Dictionary of the English Language, New York: Random House, 1967, p. 1419.

(5) Vialleon H, Les Successions, Paris : Armond Colin, 1963, p. 7.

(6) Idem.

(7) Alexis DE TOCQUEVILLE, De la Démocratie en Amérique, Paris : Gallimard, 1961, Chap. 5.

هذه الانشغالات، بشأن المفهوم، كانت جديدة. ذلك أن المختصين في القانون الدستوري انشغلوا، في البداية، بتأكيد وتأييد حقوق الأغلبية، ثم شرعوا في مرحلة ثانية بتنفيذ إرجاع التهديدات المنبعثة عن أنظمة الجمعية، قبل تقديم تداول الأغلبية المعارض كحلّ أفضل من أجل الحياة الديمقراطية. وذهبوا إلى تقديمه، أي التداول، كتغيير بسيط للنخب وكدورة مؤسساتية، بغض النظر عن كونه سلسلة من التفاعلات التاريخية والاجتماعية المعقدة.

إن الشيء المهم، الذي يجب إظهاره هنا هو أن التداول ليس مجرد ميكانيزم بسيط، يختص بكل الأنظمة الديمقراطية. بل هو منتج تاريخي واجتماعي، يميّز بعض الديمقراطيات الليبرالية[1]. وهذا عكس بعض التعريفات العامة المقدمة، بالأخص من القاموس الدستوري الفرنسي، الذي اعتبر التداول: "واحد من الشروط الأساسية للسير المنتظم للديمقراطية، من دون أيّة خلافات"[2]. وإلى مثل هذا التعريف الدستوري للتداول، ذهب "فاليري جيسكار ديستان Valéry Giscard d'Estaing" في كتابه عن "الديمقراطية الفرنسية"، حيث أورد أن: "التداول هو ميزة المجتمعات الديمقراطية المتقدمة"[3]. "وفيها تَحُلّ المُعارضة مَحَل الأغلبية، واستخلاف في قيادة الدولة بين قوى سياسية مُتعارضة أو ذات توجهات مُختلفة[4].

بهذا المعنى، إذن، التداول هو قاعدة الديمقراطية، في حين أن شروط الإنجاز وأساليبه، ليست مطبقة في طبيعة النظام الديمقراطي فقط. إن حركية النخب يمكن أن توجد في إطار أنظمة أخرى غير ديمقراطية[5]. كما أن "أندري سيغفريد André Siegfried" أبان أن ميزات هذا الاتجاه الديمقراطي ليست واحدة في كلّ الدول الديمقراطية، حيث لاحظ بأنه في بريطانيا يتم المحافظة على الحرية بضمانة تحديد أو حصر الأغلبية في الزمن، في حين أنه في فرنسا تكون هذه المحافظة بضمانة الريب وعدم ثبات نطاق هذه الأغلبية. زد على ذلك، أنه

---

(1) هذا المفهوم الواسع للانتقال يعكسه بروز المقاربة الانتقالية (The Transition School) (إلى جانب كل من المقاربتين: التحديث والبنيوية)، والتي تُركز على النخب السياسية، ونُشوء فئات مُتشددة في قلب هذه النُخب مقابل فئات أخرى مُعتدلة...للمزيد أكثر، أُنظُر: يوسف الشويري، "الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال"، في: يوسف الشويري (محرر)، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، ط (1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (تشرين الأول/أكتوبر) 2003، ص ص 54 ـ 59.

(2) Olivier DUHAMEL et Yves MENY, Dictionnaire Constitutionnel, Paris :PUF, 1992, pp.25-27.

(3) Valéry Giscard D'ESTAING, Démocratie Française, Paris : Fayard, 1978, p. 171.

(4) André MATHIOT, « L'Alternance au Pouvoir aux Etats-Unis », Pouvoirs : Revue D'Etude Constitutionnelles et Politique, Paris : PUF, N 1, (2e trimestre), 1977, p. 91.

(5) Edgar FAURE, « L'Alternance ou la Noix Creuse »…, Op.cit., p.15.

حتى في البلدان التي تكون فيها الحركية المُمَؤسَسَة للأغلبية خاصية الحياة العامة، فإن التداول ليس دائما عنصراً مكوّناً للنظام الديمقراطي.

في بريطانيا، أستعمل المفهوم قبل حرب 1914م، بوقت قليل. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه ابتداء من عام 1953م الظاهرة ومبرزاتها اتبعت حركية منتظمة كالبندولة[1] Pondule. في فرنسا ظاهرة الانتقال: المعنى، المشكلة والآثار، كانت جديدة و متنازع فيها. إن التداول سيطر على النقاش الدستوري في هذا البلد، وكذلك لم يتم دراسة هذا الموضوع بشكل منهجي واستقصائي لغاية العام 1977[2].

عند بعض المحللين الاقتصاديين التداول هو نتاج تزامن ظروف وسياسات اقتصادية. لاسيما أنه تزامن مع مرحلة الاقتصاد "ما قبل الكينزية Pré-keynésienne"، التي تميّزت بعدم إمكانية إشباع حاجات المواطنين في ذلك الوقت، مما فسح المجال واسعاً أمام المعارضة لكي تلعب أدوارها في مواجهة من هم في السلطة [3]مطالبة إياهم بالتنحي.

أما بالنسبة لأكثرية دارسي علم السياسة الغربيين، فقد فهموا انتقال السّلطة بأنه عملية سياسية Processus politique[4]، تركز على ما الذي يحدث عند وقوع الانتقال؟ أو متى يحدث الانتقال؟. ذكر "جان لويس كرمون Jean-Louis Quermone" في هذا الصدد أنه صعب تعريف التداول، ولكن يمكن القول عموماً إنه: "ضمن احترام النظام السياسي القائم، يدخل التداول تغييراً في الأدوار، بين قوى سياسية في المعارضة أدخلها الاقتراع العام إلى السلطة، وقوى سياسية أخرى تخلت بشكل ظرفي عن السلطة لكي تدخل إلى المعارضة"[5]. أما "شارل دباش Charles Debbasch" فيعرفه بكونه: "مبدأ ديمقراطي لا يمكن ـ وفقه ـ لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة إلى ما لا نهاية له، ويجب أن يعوض بتيار سياسي آخر"[6]. ووصف "ملبند. ر Miliband.R" التداول بأنه: "قناع مؤسساتي مختص ببعض الدول الرأسمالية

---

(1) Mathiot, Op.cit., pp. 91- 96.

(2) CF : Une Analyse de la Situation en France, Entreprise par la revue Pouvoirs, Numéro Cité.

(3) Jacques LECAILLION, La Crise et L'Alternance, Paris : Editions Cujas, 1980, pp. 11-32.

(4) تعرّف العملية السياسية Processus Politique بأنها: "مجموعة الظواهر المتتابعة تقوم بينها درجة من الوحدة وتحدث إلى حدّ ما بانتظام". أنظر وقارن بين كل من: ـ حسن صعب، **مقدمة لدراسة علم السياسة**. ط 3، بيروت: دار العلم للملايين، 1972، ص ص 60- 61.

- Georges THINES et Agnés LEMPEREUR, Dictionnaire Général des Sciences Humaines, Paris : Editions Universitaires, 1975, p. 760.

(5) Jean-Louis QUERMONNE, L'Alternance au Pouvoir, Alger : CASBAH Editions, 1998, p. 4.

(6) Imad BEN MOHAMED, « L'alternance au Pouvoir », in :[http://www.cprtunisie.net/article.php3 ? id article=76],10/08/2006,Heurs 22 :11 (En Arabe).

المتقدمة، ومكرس للحدّ من تناقضات سخيفة قد تكون مهددة لتماسك الهيئة التنفيذية، على الرغم من دوران الأغلبية وطبيعة النفوذ السياسي"[1]. واعتبره "إدغار فور Edgar Faure" عملية سياسية (Processus politique)، منتجة لنظام ديمقراطي ليبرالي، يعرف قواعد التعددية والأغلبية[2]. أو هو تعاقب اتجاهين سياسيين على السلطة عن طريق اللجوء إلى الاقتراع[3]. أيضا، ذكر "سويرين بيلر(Seweryn Bialer) بأنه: "النظام الذي فيه، يخلف شخص أو مجموعة أشخاص السلطة السياسية، وأثر هذه العملية على هيكل وسياسات النظام السابق في الدولة"[4].

شروط انتقال السّلطة السياسيّة

انتقال السّلطة السياسيّة، إذن، هو ميزة كل الأنظمة السياسيّة؛ ديمقراطية كانت أم غير ديمقراطية. عكس ما ادعته بعض الدراسات السياسية، من أن الانتقال هو خاصية الأنظمة الديمقراطية الليبرالية فقط[5]. لكن، يبقى أن شروط الانتقال في نسختها الأصلية هي من صنع الغرب. وهذه الشروط في مجملها، يمكن حصرها في شرطين أساسيين هما:

1ـ الشروط المرتبطة بالنظام الحزبي:

لاشك في أن أبرز وأقدم التصنيفات، التي قدمت للنظم الحزبية. إنما تتمثل في تلك التي تعتمد على "عدد الأحزاب في النظام السياسي"[6]، وإيراد علاقة ما ـ بالتالي - بين هذا العدد، وشروط انتقال السّلطة في كل نظام. "وفي صورتها الأولية تبدو تلك العلاقة بسيطة وواضحة، فالحزب الواحد يعني وجود نظام سلطوي أو شمولي، والحزبان يعنيان قيام نظام ديمقراطي مستقر، وثلاثة أحزاب أو أكثر تعني نظاما ديمقراطياً مُشَتَتًا"[7]. وانعكاس ذلك على العملية الانتقالية يبدو، للوهلة الأولى، كذلك على الشكل التالي: يكاد يكون

---

(1) Ralph MILIBAND, L'Etat dans la Société Capitaliste : Analyse du Système du Pouvoir Occidental, Paris : Maspero, 1959, pp. 84-85.

(2) Faure, Op.cit., p. 35.

(3) Pierre DABEZIES, « L'alternance dans les dictatures militaires du Tiers Monde », Pouvoirs : Revue D'Etude Constitutionnelles et Politique…, Op.cit., p. 113.

(4) Seweryn BIALER , « Succession and Turnover of Soviet Elites », Journal of International Affairs, New York: Columbia University Press, Vol. 32, N.2, (Fall/Winter) 1978, p. 180.

(5) Quermonne, Op.cit., p.9.

(6) أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: عالم المعرفة، (سبتمبر) 1987، ص 9.

(7) **المرجع نفسه والصفحة نفسها.**

الانتقال غائباً في نظام الحزب الواحد، لكنه موجود في نظام الثنائية الحزبية، وواضح في نظام التعددية الحزبية.

أ- الانتقال في الثنائية الحزبية: في هذا الشأن كتب "موريس دوفرجيه" Maurice Duverger سنة 1951م، بأن التناوب Alternance أو التعاقب موجود أساساً في البلدان ذات نظام الثنائية الحزبية. ويمكن تعريفه (أي التداول) في هذا السياق بأنه "حركة مُتأرجحة، فكل حزب يمر من المعارضة إلى الحكم، ثم من الحكم إلى المعارضة"[1].

وأعتبر أن مثل هذا التداول، ولد في بريطانيا التي تُعدّ المثال التقليدي بهذا الخصوص، ففي القرن التاسع عشر (19م) انتقلت الأكثرية البرلمانية التي كانت معقودة اللواء للتوري[2] Tories منذ خمسين سنة، إلى الويغ[3] Whigs من 1832م إلى 1841م، ثم انتقلت لليبراليين سنة 1847م (أكثرية صوتين)، ثم إلى المحافظين سنة 1852م (08 أصوات)، ثم إلى الليبراليين من 1857م إلى 1874م، ثم إلى المحافظين سنة 1874م، ثم إلى الليبراليين من 1880م إلى سنة 1886م (بمساندة الايرلنديين سنة 1885م)، ثم إلى المحافظين سنة 1886م، ثم أصبحت ليبرالية ايرلندية سنة 1892م، ثم محافظة سنة 1895م إلى سنة 1910م إلا بمساندة الايرلنديين، ثم خسرها سنة 1918م إلى الأبد، وعطل دخول العمال عملية التناوب سنة 1923م وسنة 1929م، حيث لم يحز أيّ حزب على الأكثرية المطلقة. وبالرغم من كل شيء، استمرت حركة التناوب بالارتسام: أكثرية محافظة سنة 1918م إلى سنة 1923م، ثم عمالية ليبرالية سنة 1923م، ثم محافظة من سنة 1924م إلى 1929م، ثم عمالية ليبرالية سنة 1929م. ومنذ 1931م عادت حركة التناوب: أكثرية محافظة سنة 1931م إلى 1945م، ثم عمالية بعدها. وهذا التناوب مؤكد، فكما لاحظ "دافيد بوتلر" David Butler فإنه: "منذ 1885م هنالك 32 سنة في خلالها لا يوجد حزب امتلك أكثرية مطلقة في الغرفة البرلمانية؛ من جهة أخرى في 68 سنة المتبقية، يمكن عد 18 سنة حدث فيها ائتلاف حكومي، رغم أن أحد الحزبين كان منظماً

---

(1) Maurice DUVERGER, Les Partis Politiques, Paris : Armand Colin, 1976, p.403.

(2) كان التوري في القرن 17 قطاعي طرق، يغتالون، في إيرلندا، المستعمرين الانجليز البروتستانت قصد سرقتهم. للمزيد أنظر: ألبير مابيلو ومارسيل ميرل، **الأحزاب السياسية في بريطانيا العظمى**، ط1، (تعريب من الانجليزية: محمّد برجاوي)، بيروت: منشورات عويدات، (أيلول/سبتمبر) 1970، ص 11.(على هامش الكتاب).

(3) أما الويغ أو الويغمور فكانوا عصابة من بريسبيتاني إقتحموا عام 1948 دوقية "أدومبورغ". للمزيد أنظر أيضا: **المرجع نفسه والصفحة نفسها**. (على هامش الكتاب).

بما فيه الكفاية ليقود الحكومة وحده. [...] أما في الفترة التي تسبق الحرب فورا، فيمكن الاعتقاد بأن تداول الثنائية الحزبية أصبح القاعدة"[1].

وقد فسرت حركة التناوب عدة تفسيرات، فوضع "هاتشك" Hastschek في دراسته للنظام السياسي الانجليزي "قانون تفكك الحزب الأكثري"، فقد عزاه إلى عمليتين أساسيتين: فمن جهة، تضطر إلى ممارسة الحكم الحزب إلى تخفيف غلواء برنامجه، وإلى عدم الوفاء بالوعود المقطوعة للناخبين وفاء تاما. إذا فلابد أن يخيب أمل نسبة معينة منهم، بطبيعة الحال، فيرحّلون أصواتهم نحو الحزب الخصم. ومن جهة ثانية، يثير العمل الحكومي اختلافات داخل الحزب الأكثري، ويزداد الانشقاق خطورة بين يسار لا يساوم ويمين معتدل ومساوم، وفي جهة المعارضة يبقى الحزب أكثر إتحادا منه في الحكم، فمهما يكن النزاع فيه فإن أعضاءه يبقون على اتفاق، لمقاومة الحزب الذي يحكم بغية الحلول مكانه، فإذا تم ذلك تظهر الخلافات إلى الوجود، وهكذا يؤدي استلام الحكم إلى عملية تفكك في الحزب تضعفه لمصلحة خصمه، وبالطبع ينزع هذا الأخير إلى أخذ مكانه، فإذا تم له ذلك تعود عملية التفكك إليه ولمصلحة المغلوب. وهذا الوصف ينطبق، بوجه عام، على الواقع. لكن، لا يكفي التفكك لتفسير التناوب[2]، حيث هناك أيضا النظام الانتخابي الذي يُعدّ شرطاً أساسياً في عملية التناوب.

بالتوازي، التداول نفسه يمكن أن يلاحظ في بلد آخر وهو الولايات المتحدة الأمريكية، حيث هناك تناوب على الحكم بين "إدارة" جمهورية و"إدارة" ديمقراطية أو العكس وذلك بناءً على نتائج الانتخابات الرئاسية[3]. فعقب حرب الانفصال، استولى الجمهوريين على الأكثرية في مجلس النواب حتى سنة 1875م، ثم استلمها الديمقراطيون سنة 1887م وبعدهم الجمهوريون سنة 1889م، ثم الديمقراطيون من 1891م إلى 1895م، ثم استعادها الجمهوريون سنة 1895م إلى 1911م وبعدها جاء الديمقراطيون من سنة 1911م إلى 1921م، وفي ما بين الحربين العالميتين كانت الأكثرية جمهورية سنة 1921م إلى سنة 1931م وديمقراطية بعدها.

ووجد التداول عينه أيضاً في بلدان أخرى أنجلوسكسونية تطبق الثنائية الحزبية، كأستراليا وزيلندا الجديدة لغاية فترة حديثة، وفي كندا بشكل خاص، كذلك في بلجيكا إلى غاية 1884م، وفي الدول المنخفضة إلى غاية 1912م حيث نُظم تبادل للسلطة بين المحافظين والليبراليين.

---

(1) David BUTLER, ''Le Système de Partis (En Grande- Bretagne) : Désalignement ou Réalignement'', Pouvoirs : Revue D'Etude Constitutionnelles et Politique, Paris : PUF, N 37, 1986, p. 24.

(2) Hatschek, Englishe Verfassungsgeschichte, Berlin, 1913, In : Duverger, Op.cit., pp. 404- 405.

(3) Mathiot, Op.cit., pp. 91- 96.

وفي الوقت عينه يمكن اعتبار التداول في جزء منه منيطاً أو مرتبطاً بالثنائية الحزبية، مثلما في الكثير من البلدان التي تطبق التعددية الحزبية. إن تغيير الأغلبية في فرنسا حدث سنة 1876م لصالح الجمهوريين، الأمر الذي نتج عنه تبديل النظام السياسي والمحافظة على السلطة من طرف اليسار لغاية سنة 1914م عمل على جلب التأييد. وفي أوروبا الغربية، ولغاية الحرب العالمية الثانية، استند تجديد الأشخاص الحكوميين والسياسات العامة بدرجة أقل على التداول منه على التحالفات غير الثابتة المطبقة بحسب الظروف، اقتراحات اليمين وإلا فلتكن اقتراحات اليسار.

ب- الانتقال في التعددية الحزبية: بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدا واضحاً التداول على السلطة في الأنظمة السياسية ذات التعددية الحزبية وهذه الأخيرة، من المحتمل أنها نَمَّت توجهين كبيرين للقوى السياسية[1]، والتي ظهرت في أشكال مختلفة: كالثنائية القطبية للحياة السياسية.

في الدانمرك والسويد، سيطر الحزب الاشتراكي الديمقراطي لوقت طويل، وتناوب وتعاقب على الحكومة عن طريق ائتلافه مع الأحزاب المعتدلة. وفي الجمهورية الفيدرالية الألمانية وبعد تجربة "الائتلاف الكبير"، تحالف الحزب الليبرالي مع الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ما سمح لهذا الأخير في أكتوبر 1969م الفوز بمنصب المستشار الألماني، وعودة التحالف المنجز في أكتوبر سنة 1982م، من طرف الليبراليين أنفسهم مما سمح بعودة المسيحية الديمقراطية إلى السلطة.

في فرنسا، بعد 23 عاما من السيطرة الديغولية، عينت الانتخابات الرئاسية لسنة 1981م في الإليزيه Élysée رئيساً اشتراكياً Socialiste، وجلبت له الانتخابات التشريعية التي باشرها دعم الأغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية. لكن الانتخابات التشريعية لسنة 1986م أجبرت على "التعايش" مع أغلبية برلمانية معارضة. وإعادة انتخاب "فرنسوا ميتران" François Mitterrand، في سنة 1988م، والذي تبعه حل الجمعية الوطنية مما جدد التلاحم والتماسك. لكن تشريعات سنة 1993م أحدثت مشاركة جديدة، لننتظر رئاسيات سنة 1995م التي أعطت السلطة كلها لليمين.

بالتوازي، فإن عودة كل من إسبانيا، اليونان والبرتغال إلى الديمقراطية صاحبه في هذه البلدان تطبيق التداول بين تشكيلات الوسط – اليمين والحزب الاشتراكي.

---

[1] Quermonne, Op.cit., p. 12.

كذلك، وُجدت الائتلافات الحاصلة في ثنائية الأقطاب الحزبية، مع الظهور المفاجئ للحزب المسيطر، الذي فسح المجال واسعا للتداول في الأنظمة السياسية ذات خاصية التعددية الحزبية. فالأكيد أنه في ألمانيا الفيدرالية كما في فرنسا، كان لأغلبية الأحزاب السياسية تمثيل برلماني، لكنه انخفض بشكل محسوس في وقت ليس بالبعيد. إن واقع الحياة السياسية في دول أوروبا الغربية وُفقَ في تثبيت دليل أن التداول على السلطة ليس موحد الجوهر في الثنائية الحزبية، ولكنه كذلك في ثنائية الأقطاب للقوى السياسية.

أيضا، هذه الثنائية القطبية الحزبية ليست شرطاً وحيداً وكافياً لحدوث التداول. ومثال ذلك إيطاليا التي بَيّنَت، فعلا، بأنها ليس في مقدورها أن تتدخل بين أحزاب الحكومة. وحاول الحزب الشيوعي الإيطالي الاقتراب في سنوات الستينيات من الحزب الديمقراطي المسيحي، سواء في عدد أصوات الناخبين وفي عدد مقاعد البرلمان. لكن، أغلبية عيون الإيطاليين بَقيّت محتفظة له بصورة ذلك الحزب الثوري، ولهذا بقي بعيداً عن الحكم.

2ـ الشروط المرتبطة بالتوافق السياسي Consensus Politique:

من جانب آخر؛ فإن لكل نسق حزبي مواقف مختلفِ التشكيلات السياسية المتنافسة في نظرتها إلى المجتمع تشترط إذن بالتساوي وجود وتكرر وجود التداول. هذا الأخير يفترض من جهته حدّاً أدنى من التوافق حول بعض القيم الأساسية. في دراسة نشرت في سنة 1975م، للكاتب الفرنسي البارز "ليون حامون" Léo Hamon حدد فيها ثلاثة عناصر، آملاً أن تكون اختزالاً لهذا التوافق السياسي، وهي[1]:

أ ـ ضمان تذكرة العودة – L'Assurance du «ticket de retour»: إن مواقف الأحزاب السياسيّة يجب، في البداية، أن تضمن لمختلف التشكيلات السياسية بأنها ستغادر السلطة السياسية بعد كل إخفاق انتخابي، ومستعدة للعودة إليها بعد كل نجاح انتخابي على التوالي. هذا المبدأ (تذكرة العودة)، ينبغي أن لا يتضمن أيّة استثناءات. أيضاً، وعلى الأحزاب السياسية المتنافسة، أن تقبل دون تكتم القاعدة الديمقراطية التي مؤداها: تحكيم الناخبين يعطي الشرعية للحكم.

في فرنسا وضع الحزب الاشتراكي، في سنة 1972م، هذا المبدأ كأحد شروط التوقيع على البرنامج الحكومي المشترك مع الحزب الشيوعي. وبالفعل، نقرأ في هذا البرنامج: "إنها

---

(1) Léo HAMON, ''Nécessité et Condition de L'Alternance'', Pouvoirs : Revue D'Etude Constitutionnelles et Politique, Paris : PUF, N 1, (2e trimestre), 1977, pp. 19- 43.

ثقة البلد من رفض أحزاب الأغلبية، هذه الأخيرة تنازلت عن السلطة من أجل معاودة النضال في المعارضة"

بعض الأحزاب المتطرفة بإمكانها، فعلاً، أن تكون مشتبهاً بها في كونها تريد أن تتشبث بالسلطة لأكثر من العهدة التي منحها إياها الناخبون. وعليه، لا يمكن أن نتصور وجود التداول مع حزب نازي جديد. وكنانعثر في دساتير بعض الدول مجموعة إجراءات تمجد مهما يحدث "النظام الديمقراطي الليبرالي". فالمادة 21، الفقرة 2، من القانون الأساسي للجمهورية الفيدرالية الألمانية تحدد بأن: "الأحزاب التي وفقاً لأهدافها أو وفقا لمواقف مُنتَسبيهَا، تسعى وراء إلحاق ضرر بالنظام الأساسي الحر والديمقراطي، بقلبه أو بتعريض وجود الجمهورية الفيدرالية الألمانية للخطر، هو أمر غير دستوري. والمحكمة الدستورية الفيدرالية، هي من يقرر مسألة اللا دستورية". وتطبيق هذه الإجراءات مُوكَل إلى محكمة "كارلسريه" Karlsruhe، التي أعلنت بتاريخ 23 أكتوبر 1952م بلا دستورية وجود حزب نازي جديد وبتاريخ 17 أوت 1956م بلا دستورية الحزب الشيوعي. هذا الأخير عاود نشاطه في سنة 1968م تحت تسمية الحزب الشيوعي الألماني"DKP".

ب- الاتفاق حول المؤسسات: التداول الحر للأحزاب السياسية على السلطة يقتضي، بالضرورة، اعتراف هذه الأحزاب بالنظام السياسي القائم. فالأكيد، أن لا أحد بإمكانه منع حزب سياسي ما التسجيل في برنامجه مراجعة مادة ما من مواد الدستور. مثل الحزب الليبرالي البريطاني الذي أقدم، في سنة 1911م، للتصويت على "قانون برلماني" جديد يُمَكن من تقليص سلطات غرفة اللوردات. وفي سنة 1981، ضمن الـ 110 اقتراح للمرشح "فرنسوا ميتران François Mitterrand"، نُشير إلى إدراجه تخفيض فترة العهدة الرئاسية إلى خمس سنوات أو تحديدها في سبع سنوات وفي عهدة واحدة.

لكن الاتفاق، حتى ولو كان ضمنياً، لا بدّ وأن يكون بين القوى السياسية الحاضرة حول "قواعد اللعبة"، بمعنى حول القيم الديمقراطية الليبرالية. لذلك، فإن صلابة دساتير الكثير من الدول يجعل أمر مراجعة بعض موادها، يخضع لشروط قد تتجاوز بكثير مجرد اتفاق واحد بين الأغلبية. وتجدر الإشارة بأن بعض الدساتير تَحضُر أيّ تعديل على بعض موادها، كتلك التي قامت بتثبيت الحقوق الأساسية للمواطنين والولاية Lander في الجمهورية الفيدرالية الألمانية أو الشكل الجمهوري للحكومة في فرنسا. وحتى في بعض الأنظمة التي توصف بأنها غير ديمقراطية، تمنع حدوث مثل هذه التغييرات في دساتيرها، كما هو حاصل في الاتحاد السوفيتي (سابقا) بالنسبة للأيديولوجية الاشتراكية.

وتبعاً لتبني البرنامج الحكومي المشترك من طرف أحزاب اليسار في سنة 1972، فإن المسألة التي أُثيرت بغية معرفتها، هي في المجال المؤسساتي. أيحترم هذا البرنامج الجمهورية الخامسة أم يجرّم النظام القائم؟ "البرنامج المشترك طمح، في هذا الصدد، لتشكيل حكومة تشريعية، كتب "إدغار فور Edgar Faure". بالتالي، فإن رئيس الجمهورية وجد نفسه محروم من حق اختيار رئيس الحكومة، وعلى أية حال، على الحكومة افتراض أنه قد يكون هناك بعض التسوية حول هذه النقطة – التي تتعلق بالأشكال خاصة – وبطبيعة الحال، تجريده من القدرة على التعبير عن الشكر. كل هذا واضح تماماً ولكنه يتجاوز هذا مفهوم التداول، حيث أن الأغلبية الجديدة سوف تخوّل حقوقا أكثر من الأغلبية السابقة"[1].

بالمقابل، في سنة 1981، لم يكن أحد يشك في أن المقترحات الـ 110 للمرشح "فرنسوا ميتران François Mitterrand" تحترم المؤسسات.

ج- وضع حدود لممارسة السلطة: في النهاية، إن السير الحسن للتداول يقتضي بالنسبة للتشكيلات السياسية المكوّنة للحكومة رسم حدود لممارسة السلطة[2].

وذلك يُلزم، منذ البداية، المعارضة التي وصلت إلى السلطة بتحمّل مسئوليات الدولة، كما وُرثت عن سابقتها، إن عبء هذا الالتزام يُعدُ ايجابيا من خلال الوعي بكل ما يتصل بقضايا السياسة الخارجية، سياسة الدفاع والسياسة النقدية. فالثابت، أن الحكومة الجديدة قد تميل بطريقة بالغة الأهمية للسياسة التي كانت تقودها الحكومة السابقة لها. وهكذا في ما يتعلق بعامل الردع النووي، فإن موقف "فرنسوا ميتران François Mitterrand"، بعد عام 1981م، شدد على استمرارية الإرث الديغولي (Gaulliste). على العكس من ذلك، فإن دعوة حزب العمال البريطاني إلى نزع السلاح النووي من جانب واحد، ساهم كثيرا في إبقائه بعيداً عن السلطة، منذ مايو 1979م.

في مجال السياسة الداخلية، حرية العمل لاتخاذ إجراءات من قبل الحكومات المنحدرة من التداول الطبيعي كبيرة جداً. ولقد شهدنا في فرنسا كما في بريطانيا، سياسات خصخصة المؤسسات أعقبها سياسات قومية Nationalisation. لكن هنا مرة أخرى، إدارة المجتمع من طرف حكومة حديثة النشأة يفترض منها سلطة محدودة. بعد أن تسلم السلطة سنة 1936م، على رأس حكومة جبهة شعبية، "ليون بلوم Léon Blum" قرر التفرقة بين

---

(1) Faure, Op.cit., p. 11.

(2) Abdelatif MENOUNI, ''L'Alternance et la continuité de la Politique de L'Etat : cas des Etats-Unis, de la Grand - Bretagne et de la France'', Revue Française de Science Politique, V.36, N.1, Février 1986, pp. 97- 101.

ممارسة السلطة في العهدة المضمونة وبين الاستيلاء على السلطة الذي يتجاوز حدود هذه العهدة. وقد عارض "ماركو بيفرت Marceau Pivert" حتى يفتح المجال لكل الاحتمالات، وقال: "ربما ليس هناك من شيء أصعب في هذا العالم من وجود حكومة اشتراكية تشتغل بفعالية ونجاعة في وسط نظام ليبرالي. حيث لا السلطة ولا التفويض بإمكانهما تغيير معنى روحها القانونية، إنها متجسدة معا وفي وقت واحد في الطبقة العاملة والدولة... إنه يجب في كل الأوقات وتحت كل الظروف، الإيحاء والإلهام بيقين مضاعف، بأنه لا توجد حكومة أخرى بإمكانها أن تفعل شيئا للطبقة الشغيلة... وفي الوقت عينه لا توجد حكومة أخرى بإمكانها تسيير بشيء من الصواب، اليقظة، النزاهة، الاحتراس، الشجاعة، لمجموع شؤون البلاد"[1].

بدوره، في إشارة إلى المقترحات الـ 110 التي قُدمت العام 1981م كمرشح للمعارضة لرئاسة الجمهورية، "فرنسوا ميتران François Mitterrand" لاحظ حالما أنتخب في المرة الأولى في رسالة موجهة إلى البرلمان: "إذ أنا أستحضر فكرة نص العقد، أؤكد أنه يجب الذهاب أبعد من الالتزامات والعهود التي قطعت، حتى نكون قريبين جدا من الشعب، الذي سيقول كلمته الأخيرة في الاستحقاقات القادمة".

من المسلم به، أن التداول على السلطة يسمح للمعارضة السابقة، من خلال الإصلاحات المناسبة، تغيير تدريجي في المجتمع، ولكن من دون تفويض صريح، فهي لا تسمح له بتغيير المجتمع، ولعل هذا ما أراد أن يشير إليه "فرنسوا غوغل François Goguel" عندما كتب عقب الانتخابات التشريعية لسنة 1981م: "الشعب الفرنسي مما لا شك فيه أنه أعطى لأحزاب اليسار القدرة على التحوير العميق لأبنية وهياكل المجتمع والاقتصاد الفرنسيين. ولكنه لا يملك في الواقع التفويض"[2].

وبالإضافة إلى ذلك، تحمي بعض البلدان الحريات الأساسية ضد الرغبات السياسية المفرطة للأغلبية الناتجة عن التداول، عن طريق وضع نظام فعال لمراقبة دستورية القوانين. وهو دور السلطة المضادة، الذي أسند إلى المحاكم الدستورية. في فرنسا، المعارضة البرلمانية منحت حق المراجعة أو الإصلاح الدستوري لعام 1974م إلى 60 نائباً أو 60 سيناتوراً تنازلوا عنها للمجلس الدستوري للتصويت على القوانين التي لم تصدر بعد في شكل نص قانوني. "وإذا أخذنا في الاعتبار مختلف فترات التناوب بين اليسار واليمين، كتب "لويس فافورو Louis

---

(1) Quermonne, Op.cit., p. 17.

(2) - François GOGUEL, Le Monde, 11 Novembre 1981, in : Ibid., p. 18.

Favoreu"، تبيّن أن الرتم أو المعدل السنوي للمقررات هو سبعة (07) بين نهاية 1974م ومايو 1981م، وثلاثة عشر (13) بين مايو 1981م ومارس 1986م، وستة عشر (16) ما بين مارس 1986م ومارس 1987م"[1].

الآن، تُضَاف المراقبة القانونية إلى القهر السياسي من أجل تعيين حد لتدخل السلطة الحزبية الناتجة عن التداول. وإذا كان في بعض الأحيان يُستخدم كبديل للثورة، إلاّ أن نطاق هذه الأخيرة لم يكن يوماً ما يعادلها.

وأخيراً، إن الأخذ بشروط انتقال السّلطة السياسيّة هو السبيل الوحيد لأيّ دولة، كي تقترب من أحد النماذج الأصلية للديمقراطية السائدة في كثير من الدول الغربية.

❑❑

(1) - Louis FAVOREU, Le Constitution de la Ve République, Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, Référence, 1985, pp. 422- 449, in :Idem.

لماذا الـ "نعم" الثانية؟

□ د. اسكندر لوقا

بعد أيام معدودات، في يوم الاستفتاء على منصب الرئاسة مجدداً في بلدنا، ستكون لعبارة الـ "نعم" التي ستقال تجديداً لثقة أبناء الوطن بقائدهم السيد الرئيس بشار الأسد نكهتها، مثلما سيكون لها وقعها المؤثر على مسيرة وطننا إلى أن يحين زمن فرض سيادته، غير منقوصة، على كامل أراضيه المحتلة. في الموعد المذكور سوف تتجلى مصداقية المواطنة التي تربى عليها شعبنا الطيب منذ أن قاد سفينة الوطن لعقود ثلاثة مضت ربانها فارس الشام والعروبة القائد الراحل الرئيس حافظ الأسد.

وبذلك يكون شعبنا قد التزم الوفاء لمن أنجبتهم مدرسة العروبة وهم اليوم أبناء المستقبل على درب مواجهة ما يعترض وسوف يعترض مستقبلاً مسيرتنا من ألوان الإعاقة للحيلولة دون استكمالنا حلم استعادة أراضينا، تلك التي استلبت منا بالتآمر وبقوة السلاح على حد سواء.

* محاضرة ألقيت في صالة نقابة أطباء دمشق بتاريخ 2007/5/17 ولم تنشر.

إن استفتاء العام 2007، سيكون حدثاً نوعياً، على مدى السنوات السبع الآتية، في حياة وطننا، مثلما سيكون حدثاً نوعياً في حياة من تربى في مدرسة القائل ذات يوم قبل الرحيل: نهاري نهار وليلي نهار.

في يوم الاستفتاء بقولنا عبارة "نعم" للسيد الرئيس بشار الأسد، نكون قد عبرنا عن التزامنا نهج ممارسة النظريات لا التغني بها فقط، وبمعنى آخر نكون قد خرجنا من مواقع المتفرجين إلى مواقع المنخرطين في العمل، إحياء لمقولة المعول بيد والبندقية بيد.

إن النهج الذي سار عليه السيد الرئيس بشار الأسد، منذ أن اختير لمنصب الرئاسة في تموز من العام 2000، أثبتت السنوات السبع الماضية أنه لم يحد عنه، بل بقي متمسكاً به وزاده وضوحاً، ما أدى إلى التفاف أبناء شعبه من حوله مؤيدين له، داعمين صموده في مواجهة التيارات المناهضة للمسيرة الوطنية والقومية في زمن تردي هذا الوضع العربي، الوضع الذي نعايشه بعد سقوط بعض العرب في تجربة الحفاظ على الحلم العربي، الحلم الذي بات، في عصرنا الراهن تحديداً، على مشارف عتب الاندثار إلى أمد غير محدود.

لهذه الاعتبارات، جملة وتفصيلاً، يخامرنا الشعور بأن عملية الاستفتاء التي نحن مقبلون عليها، سوف ترتب علينا عبئاً مضاعفاً عندما سنقول "نعم"، ذلك لأن وعي دلالات هذه العبارة، مسبقاً، تلزم قائلها واجب المشاركة، بمصداقية، في عملية صون كرامة الوطن والمواطن معاً، حيث يتجلى هذا الواجب في أي موقع من مواقع العمل اليومي، داخل المؤسسات الرسمية وخارجها، داخل أطر القطاع العام أو الخاص أو المشترك. إن ما عناه السيد الرئيس في خطاب القسم عام 2000 يؤكد مصداقية تمسكه بواجب مشاركة أبناء شعبه خارج إطار المنصب، أي ليس بوصفه رئيساً فقط، بل أيضاً بوصفه المواطن بشار الأسد. وقد شاهد أبناء شعبنا هذا المواطن وأفراد أسرته مرات عديدة في مواقع عملهم داخل مؤسساتهم الرسمية وخارجها، وأيضاً في الأماكن التي يرتادها أي مواطن عادي للتسلية أو لتناول الطعام وسوى ذلك.

وإذا كنت أتخطى التفصيل في المراحل التي سبقت اعتلاءه سدة الحكم، منذ أن كان طفلاً حتى بلغ سن الشباب، كان وما يزال يتحلى به من صفات بينها الدماثة والتواضع بعيداً عن مرض تضخيم الذات استناداً إلى مرجعية الأسرة أو المكانة، فإنني أقف، على سبيل المثال، عند قوله أمام المؤتمر القطري التاسع للحزب بتاريخ 20 حزيران عام 2000: سيكون هاجسي، كما كان دائماً، العمل الدؤوب لتحقيق كل ما فيه مصلحة المجتمع ورفعة الوطن.

إن وقفة تأمل أمام معاني هاتين العبارتين "سيكون هاجسي" و"كما كنت دائماً" تبين لنا أن الذي نجدد الولاء لنهجه في يوم الاستفتاء، لم يأت من فراغ، كما أنه لم يأت من دون أجندة. فهو كما كان كذلك سيكون. ولا نعتقد أن من تربى في مدرسة القائد الخالد حافظ الأسد يمكن أن يكون غير الذي أراد الرئيس بشار الأسد أن يكونه.

ونحن تعلمنا من مدرسة القائد الخالد: القيادة بسلوكها وممارساتها. كلما ارتفعنا في سلم المسؤولية يجب أن نكون قدوة. العمل شرف يجب أن نغرق فيه كلنا وبقوة. شرف العمل يكون بممارسة العمل لا بالورقة فقط.

هذه الأقوال، وما يماثلها، عندما تتفتح مدارك طفل أو شاب يافع عليها، مثلما تفتحت أعيننا عليها، نحن أبناء جيل ما قبل العام 2000، من البديهي أن تدفعنا للوقوف خلف من هو قادر على ترجمتها إلى واقع. وهذا ما أكدت السنوات السبع الماضية حدوثه على أرض الواقع. هذه السنوات السبع أكدت أن قيادة السيد الرئيس بشار الأسد كانت انعكاساً مبدئياً لتلك الأقانيم المتصلة بمفهوم القيادة والمسؤولية وشرف العمل.

ولا أخالني أتجاوز حدودي إذا ما أضفت بأن السنوات السبع الماضية أثبتت مصداقية المقولة التي كثيراً ما نرددها في أدبياتنا الاجتماعية "الابن سر أبيه أو هذا الشبل من ذاك الأسد".

وعندما نقول "نعم" لولاية ثانية نؤكد تفهمنا للظروف التي واجهها وطننا على مدى سنوات الولاية الأولى للسيد الرئيس، في سياق المتغيرات التي أطاحت بالكثير من الثوابت الإقليمية والعالمية، ولكنها ارتدت على ذاتها عند أبواب بلدنا لإحكام إغلاقها في وجوه الطامعين في النيل من ثوابته الوطنية والقومية شعباً وقيادة.

وفي السياق المتصل، أذكر بتحذير السيد الرئيس من خطر الانزلاق مع الطروحات التي تدعي خلو عالم اليوم من الإيديولوجيات لجهة المصالح الاقتصادية والتقنيات الحديثة في تحديد السياسات. ولهذا الاعتبار، كما نتذكر، سارع إلى إعلان رفضه لها موضحاً أن في التاريخ القديم والحديث، ثمة أمثلة يصعب تعدادها، تشير إلى سقوط الإنسان في التجربة عندما لا يكون مؤهلاً بشكل جيد لتحمل ظرف قاس أو مفرزات حالة طارئة، كما هي حال عالم اليوم وهو يواجه مخاطر سياسات التطبيع والعولمة والاستقواء بالخارج حتى إذا كان هذا الاستقواء على حساب المصلحة الوطنية.

وبطبيعة الحال، يكون السقوط هنا سقوط الإنسان لا النظرية ولا القيمة، وذلك بغض النظر عن تجسد هذه النظرية أو تلك، هذه القيمة أو تلك، في مجال من مجالات العمل السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي، ذلك لأن المتغيرات الطارئة، نتيجة ظرف من الظروف، إذا لم تصب الجوهر، لسبب من الأسباب، فإن آثارها الضارة، مهما بلغت قوتها أو شدتها، لن تلحق الأذى سوى بالشكل أو المظهر. هذا ما يمكننا استنتاجه من قول السيد الرئيس: "إنني من المتحمسين جداً للتطور التكنولوجي والاقتصادي، ومع ذلك فإنني أرفض الفكرة بالمطلق"، بمعنى رفضه الفكرة التي تدعي خلو عالم اليوم من الإيديولوجيات.

تأكيداً على أهمية هذه الرؤية لمستقبل التعامل مع أجواء التطبيع والاستزلام فإن الأيديولوجيات، منذ أن أوجدها الإنسان، بفعل المبدعين والملهمين، لا تزال باقية إلى اليوم ولها

أتباعها ومريدوها، حتى إذا لم يعد لها ثقلها المؤثر في الوقت الراهن. فالحق، كما نعلم، إيديولوجية، كذلك العدل، كذلك الصدق، كذلك الوطنية، وكل ما يعبر عن رقي الإنسان في سلم البشرية، ومع هذا، فإن كل ما أبدعه الإنسان خلال التاريخ البشري، تعرض أو هو يتعرض الآن لعدوان بين الحين والآخر، وخصوصاً في زمن المتغيرات التي تحدث على أرضية اشتهاء حكم العالم من دون منازع. وثمة تصريحات، على لسان كبار المسؤولين في عالمنا اليوم، توضح هذا المسار المعاصر تبشر بـ "حروب استباقية" و"شرق أوسط جديد" و"دمقرطة" هنا وهناك على الطريقة الأمريكية تحديداً، ما يؤكد أن للتاريخ، في وقتنا الحالي، وجهين وهما الوجه النبيل والوجه القبيح. في النبل يرى النبيل نفسه في المرآة العادية كما هو ولا يزيفها، وفي القبح يرى القبيح نفسه في مرآته التي هي من صنع يديه. وعبر هذه الصورة القبيحة يتكون الظلم والنفاق والخيانة وكل ما يشير إلى افتقار الإنسان إلى مقومات تحصين الذات أمام مغريات زمانه، من أينما كان مصدر هذه المغريات، وذلك على نحو ما يرى ويسمع الآن. وعلى نقيض هذه الصورة فقط، يكبر الإنسان في عين ذاته كما في عيون الآخرين.

في هذا السياق أيضاً لا يفوتني التوقف، ولو بأسطر قليلة، أمام شهادات حية صدرت عن علماء ومفكرين أجانب في العام 2000 كانوا قد عرفوا السيد الرئيس قبل أن يكون الرئيس في وطنه، حتى يكون المواطن الذي سيدلي بصوته في يوم الاستفتاء على بينة من مكانة المرشح مجدداً لمنصب الرئاسة في بلدنا.

على سبيل المثال لا الحصر:

- يقول إدموند شلينبيرغ، الطبيب الذي ساعد في تدريب السيد الرئيس لمدة سنتين يوم كان طالباً يتخصص في جراحة طب العيون: لن أستغرب حين أسمع غداً أو بعد غد أن الدكتور بشار الأسد أصبح قائد سورية الجديد. إنه صورة عن الطالب الذي يحترم الآخرين ويقدرهم كما يحترم نفسه ويقدرها. كنا نعرف من هو وابن من، لكنه لم يتصرف سوى أنه طالب أتى إلينا كي يتعلم ما هو بحاجة إلى معرفته في مجال اختصاصه.
- ويقول العاملون في مستشفى العيون الغربي الذي هو جزء من مستشفى سانت ماري في بادننغتون في بريطانيا: الدكتور بشار الأسد طالب هادئ ومتحفظ وقد أخفى، عن قصد، حقيقة أن أباه واحد من أقوى الشخصيات في الشرق الأوسط. إنه سوف يكون رئيساً ناجحاً جداً.
- ويقول البروفسور كلاديف ميغدال، مدير مستشفى ويسترن إي هوسبيتال لطب العيون في لندن: لقد كان الدكتور بشار الأسد طوال فترة دراسته ذا ضمير حي. كان يرغب

في نيل العلم ويعمل من أجله، لا يخامرنا أدنى شك بأنه سيكون الرئيس الناجح في سدة الحكم في بلاده.

- ويقول البروفسور كالدويل، أستاذ علم السموم الكيميائي الحيوي في جامعة أمبريال كولج في لندن: الجميع في قسم العيون التابع للجامعة، يكنون للدكتور بشار الأسد المودة، لما يتحلى به من الخصال الحميدة.
- ويقول البروفسور مايكل هدسون، مدير مركز الدراسات العربية في جامعة جورج تاون الأمريكية: الدكتور بشار الأسد إنسان متواضع محب للمعرفة والدراسة. إنه شاب لطيف ومهذب بكل معنى الكلمة.

وثمة آخرون عرفوا السيد الرئيس خارج سياج الدراسة، لهم شهادات مماثلة في شخصه لا تقل شأناً عما أوردناه على لسان أساتذته وزملائه خلال سنوات إقامته في بريطانيا. والكل أجمعوا على أنه بقي كما عرفوه قبل أن يكون رئيساً، عرفوه إنساناً يستحق مكانته في سدة الرئاسة مثلما هو يستحق التجديد له في يوم الاستفتاء بعبارة الـ "نعم" الثانية.

ولا ننسى اعترافات كبار الإعلاميين الذين أجروا مقابلات مطولة مع سيادته، الذين أجمعوا كما أساتذته وزملاؤه على القول إنه دقيق ولا يجانب المنطق والموضوعية في اختيار الكلمات التي يجيب بها عن أسئلتهم، وبذلك اكتسب لديهم صفة المحاور الذكي والحكيم، بغض النظر عن الأحكام المسبقة التي كانت قد صدرت عن وسائل إعلامية عربية ـ عربية أو أجنبية ناطقة باللغة العربية أو مجرد أجنبية كانت غائبة عن حقيقة ما جرى ويجري في منطقتنا إلى أن اتضحت لديهم الصورة بعد اللقاء. كذلك هو حال من كان بعيداً عن ملامسة الواقع في منطقتنا من رجال السياسة قبل أن يتحدث السيد الرئيس إليهم أو أن يروا الأمور على حقيقتها خلال جولات قاموا بها في أرجاء المدينة على هامش زيارة رسمية في غالب الأحيان.

إن السيد الرئيس، خلال التجربة التي خاضها في زمن ولايته الأولى، استطاع أن يرسخ في البلاد قاعدة الفعل لا الانفعال، قاعدة الشراكة لا الانقياد، قاعدة التأثير لا التأثر، قاعدة التحلي بالصبر والتضحية، قاعدة الانتماء إلى الثوابت الوطنية والقومية ما أدى إلى إبقاء سورية ما بعد العام 1971 في مواقعها الحالية على الخارطة الإقليمية والدولية معاً.

ولهذا الاعتبار يرى أبناء شعبنا في شخصه كل الحاضر وكل المستقبل، أميناً على تطلعاتهم في كل ما يتعلق بتنقية الداخل من الملوثات المسيئة إلى سمعة الوطن والمواطن وإلى كرامته، كما يرون في شخصه الأمل الذي ستتحقق على يديه يوماً أمنية تحرير ما اغتصب من أرض الوطن وفي الجولان على وجه الخصوص.

إن نشأة السيد الرئيس بشار الأسد في مدرسة العروبة جعلته يمد يديه إلى قادة الأمة وزعمائها، ورأى فيهم القائد والزعيم العربي الآخر، وبذلك تبوأ المكان اللائق بشخصه في كل بيت من بيوت الوطن ومكاتبه. ومن هنا اكتسب ويكتسب محبة الآخر وثقته بأنه عندما يقول "نعم" يكون كمثل من يثني على أحد أفراد أسرته.

فماذا بعد هذه الإحاطة بالرجل الذي سندلي بأصواتنا له في يوم الاستفتاء قائلين "نعم"؟

هذه الـ "نعم" سنقولها:

- لاستمرار نهج التمسك بحقوقنا الوطنية.
- لاستقرار الأوضاع الأمنية في بلادنا.
- لرفد مرافق العمل بالدماء الشابة.
- للحد من موجة الهدر في الدولة.
- لتطبيق القوانين المحدثة وتحديث القوانين القديمة ولا تزال نافذة.
- لإجراءات تنقية أجواء القضاء وأجهزة الدولة من مرض الروتين والبيروقراطية.
- للضرب على أيدي المفسدين في مؤسسات الدولة وخارجها.
- لتحصين مرافق الإعلام والتربية والتعليم من السقوط في فخ الاستغلال.
- لتعزيز قدرة الوطن العسكرية.

لكل ذلك سنقول "نعم".

إذا تفهم أحدنا ما ترمي إليه هذه المحاور، كتمنيات يتطلع أبناء الشعب إلى تحقيقها في زمن الولاية الثانية للسيد الرئيس بشار الأسد، لن يكون مؤهلاً لفعل الشراكة فقط بل إنه سيكون أيضاً قادراً على ترجمة الأمنيات، في موقعه، إلى فعل.

في زمن اقتحامنا، في بيوتنا وفي مكاتبنا، فضائياً وتكنولوجياً، وفي زمن اكتشاف خارطة المخزون الوراثي البشري منذ سنوات قليلة، لا بد أن نعي أهمية التفاعل مع المستجدات العلمية المعاصرة كي نتخطى مساوئ انتظار حصتنا مما سيتحقق على مدى سنوات قادمة على أيدي الآخرين.

إن الانتقال إلى مرحلة الشراكة في التفاعل مع المستجدات أياً كان مصدرها أو زمن حدوثها، تتطلب قيادة واعية لأهميتها في صناعة الحاضر والمستقبل، وبيننا الآن رجل الحاضر والمستقبل، رجل الوفاء للوطن أرضاً وتاريخاً وأبناء. ويبقى علينا أن نبرهن على وعينا لما هو كائن، وبالأخص لما هو آت. هذا الوعي تجسده عبارة الـ"نعم".

وهي العبارة الأكثر تعبيراً عن التزامنا بنهج السيد الرئيس بشار الأسد في تحصين بلادنا في الزمن الصعب، زمن محاولات تطويقنا بشتى أنواع التآمر كي نقول فقط للمتآمرين علينا عبارة الـ "نعم"، وهو ما لن يكون لا الآن ولا في المستقبل.

❑❑

السوريون والصراع على سورية

❑ حسن إبراهيم أحمد

لا خلاف على أن من أهم الاهتمامات لدى المخلوقات، هي تلك التي تتعلق بمواقعها التي تعيش فيها، المنازل، المناطق، الأوطان، وما يرتبط بها. وليس ذلك ميزة للبشر فقط، فلقد عرفنا جميعاً بالمشاهدة والتجربة مدى اهتمام المخلوقات الأخرى بمواطنها ودفاعها عنها غريزياً، حتى لو اقتضى ذلك أكبر التضحيات، ولذلك حديث آخر.

وإذ نعتبر الإنسان ذروة الكائنات الحية، أو هو المخلوق الذي لا شبيه ولا منافس له، بما يتمتع به من طاقات جسدية ونفسية وعقلية، فكأننا نقول إنه الأجدر في تقدير أهمية مواطن العيش. وهو كذلك. وهنا لا تفريق في حب الناس لمواطن عيشهم واهتمامهم بها، سواء كانت مناطق قطبية متجمدة، أم صحارى قاحلة، أو مواقع تحاكي الجنان،

وما بين بين. فلم نر إنساناً سواء كان يعيش في وكر منحوت في الجليد، أو كوخ معلق على الشجر، أو خيمة متنقلة في صحراء، أو مغارة، وغير ذلك، يمكن أن يفرط بموقع عيشه أو لا يحبه ولا يدافع عنه بما أوتي من قوة.

وإذا كان البشر لا يتفاضلون في تعلقهم بمواطن عيشهم ودفاعهم عنها، فإن المواقع تتفاضل، ليس في نظر قاطنيها فقط، بل في نظر الآخرين الذين يختبرون ميزات المناطق وما فيها مما يغري بامتلاكها أو وضع اليد عليها. وإذا كنا نقول: إن جميع المواطن مغرية للآخرين الطامعين، فليس بالقدر ذاته، مع أنها كلها عزيزة على أصحابها، ما يعني التأكيد على تفاضل وتمايز الأماكن، والدليل على ذلك هو التجارب والأحداث التي يزودنا بها التاريخ أو الواقع، ويستدل بها من يريد الاستدلال، أو إثبات وجهة نظر في هذا الاتجاه. فعندما نرى أن موقعاً ما جرى عليه من الصراع والعراك بين القوى الطامعة عبر التاريخ الطويل، الشيء الكثير، فلا بد أن نستدل من ذلك أن لهذا الموقع من الأهمية والميزات ما يجعله موضع الأطماع التي يبذل الكثير لتحقيقها، ليس من طرف أو جهة واحدة، بل من أطراف عديدة وعلى امتداد حقبات التاريخ. وهذا دليل يصعب دحضه في بيان أهمية المناطق وتخايرها أو تفاضلها في نظر الناس المبتعدين أو المقتربين في ثقافاتهم وتوجهاتهم ومواقعهم.

نذكر بأن ما يعطي الأوطان الأهمية، ليس الموقع والخصوبة واعتدال المناخ وجمال الطبيعة وغير ذلك فقط، بل إن كل هذا يعمّد بالدور الحضاري الذي لعبته ويمكن أن تلعبه بفعل نشاط أبنائها، ولا دور مهمٌّ ما لم يكن الوطن حراً خارج التبعية.

لا حاجة للتعسف والتحايل في الاستدلال على أن بلادنا (سورية) وما تتمتع به من ميزات، لفتت وتلفت إليها الأنظار من قبل القوى العالمية على امتداد التاريخ، وإذا كان لدى أية جهة ما يدحض وجهة النظر التي ننطلق منها؛ وهي أن سورية هي البقعة الأهم على خريطة العالم الممتدة، وعبر تاريخ العالم الممتد، فيمكننا أن نسمع ونصدق إذا كان في دحضه ما يقنع عقولنا. وعندها سنقول إن عواطفنا كسوريين، مثلما عواطف كل شعب تجاه وطنه، هي التي تجعلنا نتبنى هذا الرأي، أو أن سورية لا تختلف عن غيرها من البلدان.

إذن ومع وجود العاطفة والمشاعر الوطنية بالتأكيد، لكنها ليست ما نؤسس عليه مقولة عقلانية مثل هذه، فمن أراد تأسيس مثل هذه المقولة العقلانية، يجب أن تكون مدعومة بكل ما يقنع.

لكن إذا نحن تراخينا ولم نسع للاستدلال على الأهمية القصوى لوطننا، فكيف نفسر كل هذه الموجات من الطامعين بهذه البلاد عبر كل ما عرف من أحداث التاريخ التي وعتها

البشرية؟ هل يمكن أن نقول: إن كل هؤلاء الذي طمعوا ببلادنا وهاجموها وسخّروا لذلك الأموال والجهود وضحوا بالكثير من الضحايا البشرية من أجل السيطرة على سورية، هو لمجرد التسلية، ولأن سورية مثلها مثل كل بلدان العالم؟ عندها سنقول لماذا لم تشهد كل مناطق العالم هذا الاهتمام أو التكالب عليها والطمع بها كما شهدت سورية، طالما هي متشابهة في الأهمية؟

لكن هل يمكن القول أيضاً إن تراخي السوريين في الدفاع عن وطنهم أو التفريط في الحرص عليه، هو الذي جلب عليه كل هذه الموجات من الغزو والأطماع؟ هنا لا يمكن الركون إلى هذا الرأي بدليل أن السوريين في كل مرة تعرضت بلادهم فيها للغزو، هبوا للدفاع عنها مثلما تفعل شعوب العالم المعتدة بكرامتها، وإذا حصل أي تقصير في ذلك فلا يعزى لعدم حب السوري وطنه وتعلقه به واستعداده للتضحية في سبيله، والتاريخ شاهد.

هناك قوى امبريالية في العالم، وهي قوى طامعة في كل شيء، وتريد الاستحواذ على ما يمكنها، مهما كان ضئيلاً في الجغرافية الكونية، ومهما كان نائياً وقليل الأهمية. فلو اطلعنا على استراتيجيات الهيمنة التي اتبعتها القوى الامبريالية الغربية، لوجدنا أن لا حدود لأطماعها، ولا تتمتع بأي نوع من أنواع العفة فيما يتعلق بشره الاستحواذ على ما لدى الآخرين من خيرات وأراضي ومواقع، وقد دفعتها أطماعها البعيدة عن أية قيمة إنسانية رفيعة، لتمارس التعسف في قهر وظلم الشعوب من أجل امتلاك ما في يدها. لنقرأ ما كتبه ويكتبه شاهد أمريكي مثل نعوم تشوسكي عن أطماع الولايات المتحدة الأمريكية في كل بقعة من العالم، وما ترتكبه بحق الشعوب الضعيفة من أجل أن تضيف إلى ثرواتها الواسعة دولارات قليلة أو كثيرة، مضحية في سبيل ذلك بأرواح البشر وهناء عيشهم، وخالقة أو مكرسة لتعاستهم، دون أن تبدي استعداداً للتخلي عن أي مطمع ولو كان هزيلاً[1]. ومن يقرأ ما يكتب عن استراتيجياتها يتبين له العجب، فهي كما بيّن هانسون بالدوين مثلاً، في كتابه "استراتيجية للغد" حريصة على عدم التنازل عن صخرة ناتئة في أحد المحيطات، لا تصلح لشيء ولا نفع فيها. وهي تسخر لذلك الإمكانات الكبيرة، وتعدُّ كل ذلك في إطار مصالحها، بل إن النغمة التي نسمعها دوماً من المسؤولين الأمريكيين الذين يهاجمون بأعتى الأسلحة بلداً على بعد آلاف الأميال عن بلادهم، وهي أنهم يدافعون عن أمنهم الوطني، وهم ينتهكون حرمات الأوطان الأخرى، وكأن بلادهم هي التي تتعرض للغزو في كل مرة يخوضون فيها حرباً. وهم يضعون لذلك خطوط دفاع أهمها تسخير قوى أتباعهم لحماية مصالحهم التي تتطلب أنهار الدماء. [2]

من هنا يمكن القول: إن كل المواقع يمكن أن تكون محط أطماع الطامعين، لكن ليس كسورية. وسورية التي نتحدث عنها، هي التي حددها القوميون السوريون (بدون قبرص) أي تلك الممتدة بين إيران شرقاً والبحر المتوسط غرباً، وبين شبه الجزيرة العربية جنوباً والأناضول شمالاً، ويتجاوز ذلك بلاد الشام (سورية الحالية، لبنان، فلسطين، شرقي الأردن) إلى العراق، مع أن بلاد الشام كانت موقع الأطماع والصراعات أكثر.

لقد ظلت هذه البقعة من الأرض محط أنظار كل القوى ذات الجبروت في القديم والحديث، سواء كانت قريبة أم بعيدة عن سورية. فإذا قلنا إن الطمع الذي هو سمة بشرية، وقد يتمتع بها الكبار أكثر، والحكام خصوصاً، ويمكن أن يقود دولة كالإمبراطورية الفارسية القديمة إلى التفكير والعمل على استحواذ المناطق المجاورة لها، فإن المحاولة للاستحواذ على سورية لم تتوقف على القريبين جغرافياً، بل أتاها اليونان والرومان، وهم ليسوا بالقريبين بمفهوم ذلك العصر، وليسوا بالجيران المباشرين، مثلما أتاها في العصر الحديث، الفرنسيون والإنكليز والأمريكان والصهاينة والروس وغيرهم.

ما بين التاريخين القديم والحديث، لم تكن فترة عفة عن الطمع بسورية وموقعها، فكل الدول أو القوى التي كان لها نفوذ في المنطقة التي سميت الشرق الأوسط، حتى في ظل الدولة الإسلامية من البويهيين إلى السلاجقة إلى التتار والمغول إلى المماليك والصليبيين إلى الأتراك، إضافة إلى حكام المناطق القريبة والمجاورة، كلهم ظهرت أطماعهم في هذه البقعة من الأرض، بدليل الحملات العسكرية التي وجهت من قبل هذه القوى والجهات للاستيلاء عليها أو لانتزاعها من بعضهم بعضاً، وكل ذلك كانت تبذل له الأموال الطائلة وتزهق من أجله الكثير من أرواح الجنود لتنفيذ المطامع، وكل ذلك سطر فيه المؤرخون المجلدات المبينة للحراك وللأهداف.

هل نحتاج بعد هذا دليلاً آخر على أهمية هذه البقعة من الأراض زيادة عن غيرها؟ لقد كانت دائماً، وليس في العصر الحديث فقط "مزنرة بالأعداء" حسب تعبير كمال ديب، وربما كان الأدق "بالطامعين". فإذا كان لدى أحد شك في تشابه هذه البقعة مع غيرها في الأهمية التي وجهت الأطماع وشغلت اهتمام القوى والقادة والجيوش من أجل الاستحواذ عليها، فإننا نستطيع الاستماع إلى أدلته. وما أظن أن أحداً يمكن أن يجازف بتقديم أدلة واضحة الخسارة في رهانها على تشابه مناطق أخرى في العالم بسورية من حيث توجه الأطماع عليها، والأدلة التاريخية التي يعوّل عليها من أجل الإقناع، وبخاصة أن الأدلة التي نشير إليها هي مما اعتمده الآخرون ونحن نشير إليه، ويتضمن الحديث عن عدد المتربصين والطامعين وعدد الغزوات والغزاة وامتدادها التاريخي، ما يعتبر مؤكداً أو دليلاً لا يدحض.

ولما كان الأمر كذلك، فإن المعاناة التي عانتها المنطقة، بما فيها من ميزات الموقع والخيرات والحضارة، كانت كبيرة، وقد جلبت هذه الأطماع التي لم تنقطع يوماً، الألم والعذاب لأهل سورية التي لم تعرف الاستقرار كفاية لتعيد تأكيد جدارتها في صناعة الحضارة التي تحتاج إلى استقرار أكثر، مع ذلك فقد جلبت لهم فخر الانتماء لها بتمايزها إيجابياً عن غيرها من مناطق العالم.

هل يمكن القول: إن أهل سورية قد استشعروا الخطر عندما رأوا أن بلادهم غير مؤهلة للاستقرار طويلاً بسبب الأطماع المتوالية ما يجعلهم يشعرون بضعف الحيلة في مواجهة ذلك؟ وهل يمكن القول إن طول اعتيادهم تاريخياً على استقبال موجات الطامعين الخبيثة والمدمرة، جعلهم يرون ذلك أمراً عادياً يمكن التعاطي معه مصالحياً، أو التهاون معه بحثاً عن مكسب يجلبه؟ وهل أصاب بعض السوريين ضعف في مدى حساسيتهم تجاه وطنهم عندما ألفوا كل هذه الموجات الطامعة؟

لكن السؤال الأهم، لماذا كان بعض السوريين رأس جسر لعبور وانتشار الأجنبي في بلادهم في كثير من الحالات،

حيث بدت التكوينات والتنظيمات والجماعات السياسية، تدير صراعاتها على خلفية صراع الجهات الخارجية الكبرى، ما يجعلها تبدو موظفة أو في حالة تبعية للخارج وقواه العاتية، بمعنى أن الداخل يتمحور حسب محاور الخارج، فنجد من هو مع ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، ومن هو من الحلفاء، وكأن جهة أفضل من الأخرى، أو نجد اليسار ينحاز إلى الاتحاد السوفييتي مثلما ينحاز اليمين إلى المعسكر الغربي بقيادة أمريكا في الحرب الباردة، فننقل صراع الآخرين إلى بلادنا ومجتمعاتنا؟

ما نود التأسيس عليه، أو مدار الحديث، هو علاقة أبناء سورية بما حولها من أطماع وتسهيلهم لمثل هذه الأطماع، فقد وجد الفرس مثلما وجد الرومان بعض السوريين الذين يمكن الارتكان إليهم في خدمة مصالح هذه القوى الخارجية ضداً على مصالحهم، ولنا في دولتي المناذرة والغساسنة المثال الواضح. وربما وجد بعض الغزاة الآخرين أيضاً من يتعاون معهم من أبناء سورية، بدون أن يعني هذا أن أبناء سورية بالمطلق متعاونون مع الغزاة أو يسهلون غزوهم أو يقدمون لهم الخدمات. ولا يمكن وصف السوريين بالتآمر على بلادهم وضعف الوطنية، لكن الأطماع أو رغبات بعضهم التي لا سبيل لتحققها بالقوة الذاتية، قد تزين لبعضهم التعاون مع أجنبي استغلالاً لقوته المنتظرة. وهذا يوقع في الخطأ القاتل واللاوطنية.

ما مر من تساؤلات أو تبريرات لها مستنداتها الفكرية والمنطقية المستندة على الاستنتاج من أحداث التاريخ والحاضر، وهي تساؤلات تؤشر على أخطار أيضاً تستند إلى وقائع. فأبو

رغال الذي أصبح دليل أبرهة لغزو الكعبة، قد تناسل أو قديتناسل فينتج أبو رغالات كثر، خاصة عندما تكون المناخات والأطماع والتكوينات النفسية عاملة على تسهيل الرداءة والسقوط، وعندما لا تكون الحصانات والتحوطات كافية وذات مصداقية. وقد حذرنا كما حذر غيرنا من هذه الأدوار في المحنة الأخيرة، معتبرين أن كل موقع طمع في الوطن هو كعبة بالنسبة لأصحابه وسورية في نظر أبنائها الشرفاء كعبة في كل شبر منها.

الأمر التلقائي الحدوث، والذي يمكن الاستدلال عليه مما ذكرنا، أن يكون حرص الإنسان عالياً على حماية ما يملك أو ما بين يديه أياً كانت قيمته استكمالاً لشرف الموقف، ويزداد عندما تكون قيمة الشيء المعرض للخطر عالية تهون التضحيات في سبيلها أو تقدم بطواعية واندفاع. وإذا كانت الأدلة التي جلبتها أحداث التاريخ تشير إلى القيمة الرفيعة لهذه البقعة من الأرض (سورية)، فهذا يعني أن الأمر التلقائي هو ازدياد الرغبة في حمايتها بسبب قيمتها التي تفوق قيمة غيرها بدليل الأطماع بها، وضرورة أن يكون أهلها متكتلين متضامنين لحمايتها وإبعاد أي خطر من أي نوع عنها، وما لم يفعلوا ذلك فهم لا يستحقون الانتساب إليها وامتلاكها، وإذا لم يجدوا السبيل لهذه الحماية يكونون متهمين بوطنيتهم، وإذا لم يتخلوا عن الخلافات ويرفضوا التناحر من أجل الأصغر لصالح الأهم والأكبر، فهم شركاء في الجريمة. وهذا ينطبق على أي شعب يكون أمام خيار التفريط بوطنه، أو لا يجد السبيل لحمايته، سواء كان سورية أو ما في سويتها أو دونها، علماً أن الأوطان في نظر أهلها متساوية في اندفاع أهلها للدفاع عنها ضد الأخطار.

لا يمكن فصل ما جرى في العصر الحديث وإلى الآن في بلادنا، عما ينتجه عقل الغرب السياسي من أفكار وخطط، وللتمثيل لهذا العقل دائماً يحضرني مثال السياسي الجزائري الذي سأله صحفي عن سياسي آخر فقال له: إذا أردت أن تعرف ما في رأس الرجل فلا تستخدم يدك، وعندما سأله: لماذا؟ قال: لأنك لن تجد سوى الجراثيم. وسواء كان الجزائري مخطئاً أو مصيباً، فإن ذلك ينطبق على العقل السياسي الغربي بمفهومه الإجرائي ونشاطه العملي، فمن لا يجد فيه سوى الجراثيم القاتلة غير مخطئ.

وهنا يجب عدم التجني على الغرب وخلط صالحه بطالحه، إنما نبني على ما سببه هذا العقل لبلادنا ولبلاد العالم من الشرور بسبب الأطماع الاستعمارية وتناحر القوى للاستحواذ على العالم. في الوقت ذاته وكي لا يكون هناك خلط، يجب ان نتذكر ما قدمه العقل العقلاني والعقل العلمي والفني في جميع المناحي للبشرية من خير افتقده العقل السياسي المحكوم بالمصالح، مهما كانت المآسي التي تتحملها الشعوب لتحقيقها بفعله. ولو جربت البشرية إحصاء ضحاياها نتيجة نشاط هذا العقل الذي يسير الآلة السياسية والعسكرية،

فإنها ستعجز عن ذلك ربما. وإذا كنا لسنا مع تعميم الأحكام على هذا العقل بحيث تشمل حقول الحضارة الغربية كلها، فلا بأس من إيراد الدعابة التالية التي يطلقها إيرفين لاسلو، الملقب بعبقري التفكير المنظوماتي، وهي دعابة مرعبة في مرارتها، يقول: ((لو أن كل نوع من الأنواع الموجودة على الأرض حصل على صوت واحد، وجرى تصويت عام على سؤال ما إذا كان ينبغي السماح للحضارة الغربية أن تستمر في الوجود، أظن أن جميع الأنواع، وربما باستثناء الصراصير والجرذان، كانت ستصوت ضدنا، ولكانت نتيجة هكذا استفتاء 100٪ من الأصوات ((ضد)): الحضارة الغربية ليست جيدة بالنسبة إلى كوكب الأرض، يجب أن تهلك))[3].

وإذا كان من الضروري أن نتحمل نحن كامل المسؤولية عن حماية وطننا، خاصة بعد أن دلتنا التجارب على فعل الغرب وأي نوع هو الضروري من ردود الفعل، فإننا لا نستطيع التفريق عند تقدير ملاحظة ما يحصل لنا من أذيات، بين خورنا وضعف إرادتنا وبين ما يخطط له الغرب وينفذه، ونكون نحن أدواته التي تحقق له الكثير مما كان عاجزاً عن تحقيقه لولا خدماتنا، أي عندما نتحول أو يتحول بعضنا إلى أبو رغال جديد، وما أكثرهم. وندخل في حالة تبعية واضحة.

الصراعات تكون ممتدة وعنيفة بمقدار ما تتم تغذيتها، وتكون التغذية قوية بمقدار ما يكون المكسب المتوقع كبيراً، ويبدو أن المكاسب من الصراع على سورية في نظر الآخرين كثيرة، ما لفت نظر الباحثين والمفكرين إلى استمرار هذا الصراع في العصر الحديث، بعدما كتب التاريخ الكثير عن ذلك في القرون الغابرة كما نوهنا. فقد كتب البريطاني باتريك سيل كتابه ((الصراع على سورية)) وقد تضمن الكتاب الحديث عن المجريات السياسية تجاه سورية بين عامي 1945 أي نهاية الحرب العالمية الثانية و 1958 قيام الوحدة بين سورية ومصر. وهو يشير في الكتاب إلى أن سورية كانت نقطة لقاء للمنافسات الدولية، كما يشير إلى ((أننا حين نتقصى أسباب بعض الأزمات الدولية الخطرة نجد أن الطريق يقود إلى دمشق)).

وإذا كان باتريك سيل الذي عاد فكتب كتابه الكبير عن الصراع على الشرق الأوسط، وسورية في بؤرته وأساسه، فهو يركز على الأطماع التي برزت من قبل قوى مجاورة أو انظمة حكم وعائلات مثل الهاشميين الذين كانوا يحكمون في الأردن والعراق، والسعوديين ومصر الملكية وما بعد الملكية، فإن الأهم والأبرز والذي يوجه ويساند هذه الأطماع ويرعاها ويؤججها وينميها، هي قوى الغرب الاستعماري الامبريالي (فرنسا،

بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية التي ترجم وراثتها لبريطانيا مشروع أيزنهاور فأصبحت زعيمة الغرب في الهيمنة). ولدى مراجعة الأحداث وإسناد كل فعل لفاعله وكل حركة لمن يديرها، يبرز دور السفارات الأجنبية والقنصليات ووسائل الاتصال والوساطات بين الساسة الغربيين وأدواتهم في المنطقة، والتي توجه للقيام بكل ما يطلب منها من اجل تمكن الغرب من تمكين سيطرته على المنطقة وسورية تحديداً، بعد أن فعل فيها تفتيتاً وزرع فيها الكيان الصهيوني، فأصبحت مجموعة من الكيانات التي يبقي الغرب ما استطاع على خلافاتها الممتدة[4].

وهنا لا بد من التذكير أن فلسطين التي يعدّها السوريون جزءاً من سورية (وهي كذلك) كانت في نظرهم بأن محور الوطنية والالتزام بالشعور الوطني والقومي، حيث يتمحور النضال في العصر الحديث، أكثر منه في أية دولة عربية، على المستويين الشعبي والرسمي، وقد بلغت حساسيتهم تجاهها ما لم تبلغه في أي بلد آخر، وهذا نوع من (سورنة) المشاعر.

وإذا كان الصراع على سورية تؤكده الأحداث المتواصلة التي لم تنقطع، او التي تجددت في العصر الحديث عند التفكير في وراثة الرجل المريض (الدولة العثمانية)، فإن مظاهر هذا الصراع بدت كثيرة، فقد بدأت قوى الغرب بالتأسيس لوجود فاعل من خلال الإرساليات التبشيرية وافتتاح المدارس وإقامة العلاقات السياسية والتجارية، والعلاقات مع بعض القوى والجهات في المنطقة باسم المصالح والثقافة والطائفة، أو غير ذلك من ممكنات التدخل ودس الأنف في أحداث المنطقة. بل إن كل من استشعر بنفسه قوة تزيد عن حاجة استخدامها داخلياً، قد بدأ يجرب عضلاته وإمكاناته ودوره في الهجوم على سورية، فلم يتردد محمد علي باشا في غزوها بالحملة التي قادها ولده ابراهيم، بعد أن كان نابليون قبله قد فشل في غزوها على أسوار عكا.

وهذا أيضاً ما دفع الملك عبد العزيز أن يوصي أبناءه بعد تأسيس المملكة العربية السعودية ان يفتحوا أعينهم على سورية كي لا تتمدد إليها مصر، وكي لا تسقط بيد العراق لأن في ذلك خطراً كبيراً على المملكة[5]. وعبد العزيز وغيره ممن يريد منافستهم، لم يعدموا من يتعاون معهم في الداخل السوري كما تشير الأحداث.

الكتابة التاريخية وما شاكلها، تحصيل حاصل، وتسجيل وتكثيف للأحداث، وتمكن الأجيال من امتلاك الأدلة والإشارات على ما يحدث. وإذا كان باتريك سيل قد تناول الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية في الصراع على سورية، فإن كمال ديب في كتابه: ((تاريخ سورية المعاصر- من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011)) قد عقد فصولاً هامة تحت عنوان

((الصراع على سورية)) والتي يظهر فيها وفي مجمل الكتاب الكبير أن هذا الصراع لم ينقطع أو يتوقف يوماً، ولم يكن مرهوناً بمرحلة أو حدث أو جهة واحدة، فالقوى المجاورة لسورية إقليمياً (تركيا، إيران، السعودية، مصر، والعراق) بعد تفتيت الانتداب لها، إضافة إلى اسرائيل التي أصبحت بدعم من الغرب وحمايته، لاعباً أساسياً وفاعلاً، بل ومركزياً باعتبارها مغتصبة فلسطين التي هي جنوب سورية، وهي من أكثر المحافظين على حيوية وديمومة المشروع الغربي المعلن مباشرة أو بواسطة وسيط، وفي صلبه الطمع في وضع اليد على سورية. يضاف إلى ذلك أطماع امتداد بعض القوى إلى المنطقة، كما كان يشير إلى ذلك نشاط الاتحاد السوفيتي سابقاً وروسية حالياً. كل هذا يشير إلى أن الصراع على سورية لم يأذن بنهاية، ولا يبشر بها قريباً أو في يوم من الأيام. وقد كان صراعاً كارثياً فتتها إلى دويلات وكيانات، ولو نجح أكثر، لفعل فيها تفتيتاً أكثر مما فعل، وما يزال التحذير ضرورياً ((انتبهوا... إن البطن الذي أنجب الوحش لا يزال شديد الخصوبة)) على حد تعبير بريخت.

لقد بلغ ذلك ما يثير الدهشة والاستغراب، فكمال ديب يورد في كتابه الذي أشرنا إليه رسالة محفوظة برقم وتاريخ كوثيقة رسمية، أرسلها (ملك السعودية – الملك فيصل) إلى الرئيس الأمريكي جونسون واسرائيل يطلب منهما قصف سورية مع مصر في خضم صراع القوى عليها.[6] ألا يجعلنا هذا نؤكد أن الأطماع هي هي لم تنته ولم تتراجع، عندما نجد إصرار المملكة العربية السعودية على دفع الولايات المتحدة وقوى أخرى من الغرب الامبريالي لضرب سورية في العام 2013 وأن الصراع مستمر والاندفاع للاستحواذ على سورية يفقد القريب والغريب عقولهم؟

الفاعلية في هذا الصراع تبلغ أوجها عندما تلتقي مصالح ومطامع فئوية أو شخصية ضيقة وانتهازية متهتكة ولئيمة في الداخل، على حساب الكل والمجموع والوطن، مع مصالح ومطامع خارجية لايصح أن يمثل أحد دور المغفل الذي لا يعرفها ولا يعرف حرص الغرب على التلاقي مع من يؤججها ويساعد في إيصالها إلى غايتها.

الشيء الغريب وغير الغريب ـ بعد أن عرف الغرب أنه مكروه الدور السياسي في بلادنا مشبوه الغرض، ومعروف الغايات والأساليب ـ أنه لا يزال يعيد المحاولات الكرة بعد الكرة بدون يأس من الحصول على بعض أو كل ما يريد فوق ما حصل عليه سابقاً وما فعله من تفتيت سورية وإضعافها. والشيء الأغرب أن نرى في بلادنا من لا يزال يثق بالغرب الاستعماري الامبريالي الذي لم يعد فيه شيء خافياً على العالمين، او حتى لا يثق وإنما يحاول استغلال

الدور، ويرضى أن يكون دمية تحركها أصابع الغرب المضرجة بدمائنا ودماء شعوب كثيرة في العالم، بل الأشد غرابة وإثارة أن تكون الجهات التي تتقاطع في حراكها ومصالحها مع الغرب مدعية الثورية وباحثة عن مصالح الشعوب المقهورة والمظلومة، وهي تتجاهل أنها لن تجني العسل من وجار الدب، ولن تحصل على الحرية من رعاة العبوديات تاريخياً، مهما لبسوا أثواب دعاة الديمقراطية وحقوق الشعوب أو الإنسان. يقول كمال ديب ((فإذا كان العرب إجمالاً يشعرون بمظلومية تاريخية حول تعامل الاستعمار مع الدول العربية وحول الغزو الصهيوني لفلسطين، فإن السوريين بالذات حملوا هذه المظلومية إلى مداها الأقصى))[7]. وهنا نشير إلى أن الكاتب يشير إلى سورية بصيغتها الأخيرة بعد تفتيتها وتجريدها من مكوناتها الطبيعية.

لولا أن الحقد ليس صفة طيبة ولا للطيبين، ولا نرضاها للشرفاء، لقلت إن على شرفاء العالم، وأوطاننا خاصة، أن يطهروا قلوبهم وعقولهم بالحقد على السياسة أو على العقل السياسي الغربي، حقداً عملياً، وضرورة أو أهمية الحقد أنه لا يترك صاحبه يهدأ، فلعله يكون فاعلاً في مواجهة سياسات الغرب تجاهنا. وإذا لم يكن للحقد موضع في عقول الأحرار، فليكن احتقار الدور السياسي الغربي احتقاراً يدفع أبناء الوطن (سورية) إلى التكاتف لإدارة الصراع حول بلادهم بما يجنبهم الأضرار ويجلب لهم المنافع بقدر ما يستطيعون، والطريق إلى ذلك تجاوز أنانياتهم وأغراضهم الخاصة وحب الاستئثار أو استبعاد الأشقاء أولاً، والخروج من التبعية للغرب.

وإذا كانت سورية بين عامي 1949 و 1970 قد وقعت ضحية أكثر من عشرين انقلاباً أو محاولة انقلاب كما يشير كمال ديب[8]، فإن أي انقلاب منها لم يكن بدون السوريين دوراً، وإن الكثير منها (أو أغلبها) لم يكن بدون دور خارجي، أي المكمل لدورة الصراع على سورية. فكل قوة إقليمية (حتى لبنان والأردن) وكل قوة غريبة كان لها دور في الأحداث الداخلية بغرض الحصول على مكسب تراه ممكناً، لكنها لا تستطيع الحصول عليه دون مساعدة من الداخل، وكل متعاون مع قوة خارجية يعرف أو يجب أن يعرف ان تعاونه أو جهده هو إضافة لفعل أساء ويسيء إلى بلاده حتماً، وعندما لا يعرف، فهو المغفل.

لا توجد قوة إقليمية أو خارجية لا مصالح لها في بلادنا، وهذا ديدن الشعوب، فوجود المصالح أمر طبيعي ويجب ألا يعطل التعاون بين البشر، لكن عندما تتجاوز جهة ما موضوع المصالح المشروعة العلنية والمعروفة والمتفق عليها والندبة المتكافئة في تقديم الفائدة للطرفين المتعاملين، ليصبح غدراً وانتهاكاً للحقوق واستغلالاً للظروف من أجل إحداث ضغوط لا يمكن الاستجابة لها في ظرف ما من أجل مكسب فردي أو لا شرعي ولا أخلاقي ويمكن أن

يؤسس لصراع أو خلاف أو عداء، فهنا يجب التوقف والإشارة إلى من يستفاد من دوره ومن لا يستفاد، بالأحرى فإن هناك قوى عالمية لا يزال أثر فعلها المدمر واضحاً في بلادنا، إذ لا نزال نجني مازرعه الاستعمار الفرنسي والبريطاني في سورية وفي الوطن العربي، ولا يداخل أحد الشك، سوى المغفلين، أن الدور الأمريكي وريث ومكمل لما فعلته فرنسا وبريطانيا حسب مشروع أيزنهاور وما بعده وفي نشاط أمريكا الدائم واليومي، أي لا نحتاج إلى مزيد جهد للبرهان على ما أراده ويريد الغرب، والعودة لتصديقه خرق وعته وبلاده.

أيضاً، فإن مرور مشاريع الآخرين الذين يطرحون أنفسهم كبدائل لمشاريع الاستعمار الغربي ودوره السيء، دون تقييم عقلاني ومراقبة دقيقة ودراية بما يريدون وبما ينسجم مع مصالحنا وما لا ينسجم على المستوى الآني المباشر، وعلى المستوى البعيد وغير الواضح للجميع، هو أمر لا يشير إلى حصافة وحسن دراية، بل قد يشير إلى أننا لا نزال نسير بنهجنا السابق، أي تصديق من يتودد إلينا ويظهر حسن النوايا المغلفة للسم الزعاف، وهو ذات الأسلوب الذي جاء به الغرب تحت راية الانتداب لإصلاح أحوال الشعوب وتحضيرها وانتشالها من التخلف، فإذا به ينقض على كل ما هو واعد ويدمره. من هنا وجب مراقبة كل القوى التي تطرح نفسها كبدائل، ما ظهر دوره كتركيا مثلاً، وما لم يظهر كروسيا وإيران وغيرهما. وإذا كان هذا لا يقع في خانة الاتهام والتشكيك، فإنه يقع في خانة الحذر والحرص والتحوط. فليس عاقلاً من يرفض صداقة الآخرين المرتبطة بمصالح مشتركة وواضحة، لكن أيضاً، ليس عاقلاً من لا يضع كل العلاقات تحت المجهر والمراقبة، كي لا نغدر ثانية.

هل يقوم السوريون بواجبهم هذا جميعاً: يمينيون، يساريون، وسطيون، قوميون، وأقواميون، طوائف ومذاهب وأجناس؟

قبل الإجابة يجب التحوط الذي تدفع إليه ما يشير الآخرون أنها سياسات الاستبعاد، أي أن تقوم جهة سياسة داخلية باستبعاد جهات أخرى، ويكون ذلك مترافقاً بالضغوط على الحريات وعدم الإفراج عنها، وبانتشار الفساد والفشل في تحقيق الأهداف من وجهات نظر أخرى، وهذه الحجج هي التي قد يرتكن إليها لإحداث الشقاقات الداخلية التي قد تستغل من قبل الخارج، ويحدث عندها التعاون بين الداخل والخارج، كل من زاوية مصالحه، لإحداث خلل قد يكون مدمراً. وإذا كان الاستبداد والاستئثار والاستبعاد مرفوضاً، والفشل في مواجهة الفساد وضعف الأداء مرفوضاً، فما هو مرفوض أكثر، هو أن يكون التعاون مع أجنبي أثبت التاريخ أطماعه في بلادنا تحت حجة المساعدة على التخلص من الاستبداد أو لجلب الديمقراطية وتحقيق حقوق الإنسان، مما يثير السخرية، لأن أياً من بلدان العالم لم يجلب لها

الخارج ديمقراطية، وستبقى محرومة منها ما لم تصنعها بجهودها. وإذا كان الاستبداد شراً (وهو كذلك) فإن ما هو شر منه، الوقوع في قبضة القوى الاستعمارية.

هنا تتبدى المشكلة حالياً، في المشهد الأخير لبلد يحترق، وخارج يتفرج ويغذي فاغراً فاه لابتلاع الفريسة عندما تنضج وتقع لا حول لها ولا طول، ولا قدرة على مواجهة الطامعين. المشكلة أن المسألة انتقلت من إدارتها داخلياً إلى إدارتها خارجياً، لقد تقلص دور الداخل كثيراً، بل أصبح هذا القليل محصوراً في إيقاع المزيد من القتل والخراب، وأصبح الخارج القريب والبعيد يقوم بالدور الفاعل، حتى في تمثيل الفئات المصارعة والمتصارعة، فهي تتكفل بالخراب وعلى الخارج حراستها لتكمل المهمة. لقد انتقلت وطنيتنا من شأن نمارسه نحن، إلى شأن يمارسه الآخرون عنا، ما يعني أننا نستورد وطنيتنا من مواقف وأدوار الآخرين الذين يوجهون حراكنا.

هكذا حالَ الصراع على سورية من شأن يعني أبناءها مع بعض الاستقواء بأدوار قوى خارجية، إلى شأن ضعف فيه دور الداخل أو فاعليته، سوى ان يكون أداة لتمكين القوى الخارجية من تأمين مصالحها، وهي التي لم يثبت لكثير منها غيرة على مصالحنا. فما بالنا نكون يدها الفاعلة ضد مصالحنا وقناعاتنا؟!

كنا سابقاً نحسب السياسة كفعل مشبوه الأخلاق والدور، هي التي تتكفل بالأفعال القذرة، لتأتي بعد ذلك الثقافة الأخلاقية الدينية فتصحح المواقف وتعيد الصواب إلى المواضع التي افتقدته، بعيداً عن صراع القوى المشبوهة على غايات طالما عبر عنها الدين أنها تافهة تجاه ما يمثله، فإذا بنا نجد مواقف الفتوى الدينية تواكب فعل القوى المتصارعة فتساند المتناقض منها، في الوقت الذي لا يجوز دخول التناقض عالم القيم الروحية الدينية، لأنها ربيبة الحق وراعيته، والحق لا يكون هنا وهنا معاً، فهو هنا فقط. فما الذي جرى ليصبح الدين ورجاله وفتاويه في موقع المسؤولية وتأجيج الصراع المتزايد حدة، تحت راية الغيرة الدينية الغبية التي لا يعرف أصحابها سوى ترجمتها دماً وتقطيعاً وتحريماً تحت رايات سود كقلوب وعقول أصحابها.

إن غيرة المؤمنين القاتلة على سورية وإيمان أبنائها، مكملة لدور الغرب المشبوه وكل القوى الضالعة في الحراك العنفي، ومتناغمة معه، مثلما هي مكملة لغيرة الثوار الذين ارتبط كل منهم بمصلحة قوة يعرف مدى أذيتها وقذارة دورها التاريخي الذي لم يتغير، وهي أيضاً مكملة لما فعله ضعف الحريات وانتشار الفساد دون رادع فاعل، وبدل أن يكون دورها فاعلاً في إخراج البلاد من كل هذه الاختناقات والانسدادات والتمزقات، ساعدت على تفاقمها، وساعدت (الثوار؟) في مطالبة الغرب بإلحاح لإمداد الحراك بالسلاح الصانع للتوازن، وكأن التوازن أصبح الفيصل المحقق للعدالة، ومن دون الأخذ في الاعتبار أن التوازن في التسلح يعني

إكمال دمار البلاد. ومع كل هذا مطلوب أن نسمي المقاتلين مجاهدين وثواراً ووطنيين والقتلى شهداء. وما يجري هو فصل من فصول الصراع على سورية!

في الصراع على سورية لا شيء في أهمية موقف ودور السوريين، فهو القادر على توجيه شكل واتجاه الصراع إذا لم يكن قادراً على إيقافه فوراً، والمهم أن يحسم لمصلحة سورية والسوريين، وهذا لن يكون بدون فعل وإرادة. فعل معقلن واضح الهدف والاتجاه، بعيد عن التشرذم والاصطفافات المشبوهة.

قد تنشأ علاقات بمستويات مختلفة بين دول أو مؤسسات أو أحزاب وتنظيمات تنتمي إلى بلدان، وقد تظهر هذه العلاقات بريئة تبادلية الفائدة، وقد يكون ذلك صحيحاً وهو متعارف عليه في العلاقات بين الدول والمؤسسات، إنما يجب التنبه إلى أن بعض هذه العلاقات قد يؤدي إلى تمكين دور خارجي. من هنا فهمت وتفهم التدخلات بحجة التوفيق بين أطراف متنازعة داخل القطر، أو لحماية جهة تربطها صداقة بأجنبي، فيكون ذلك مسمار جحا لهذا الأجنبي الذي قد يسعى للتدخل في الشؤون الداخلية بحجة الروابط مع طرف ما. مع ما تبديه الدول عادة من امتعاض من التدخلات الخارجية في شؤون أي من مكوناتها، خاصة إذا كان التدخل مما لا يتسم بالصداقة. ويبقى الخوف من أن ينعكس ذلك على أي خلاف قد يحصل بين فئات المجتمع الواحد، ويجب أن يكون السوريون قد تنبهوا لذلك عبر كل ما عانوه في حياتهم، ونتيجة التنوع الشديد للمجتمع السوري، وامتداد بعض المكونات الوشائجية خارجه. ويبقى السوري سلباً والسوري إيجاباً، هو نقطة الارتكاز في مرور الأجندات الغريبة أو رفضها.

إن الانتماءات التي قد تخلق، أو يبنى عليها علاقات وشائجية بين فئات داخل وخارج البلاد، خاصة في بلاد تكثر فيها المكونات (عرقية، قبلية، طائفية، مذهبية....) وتعتبرها غنى ثقافياً وثراء اجتماعياً، قد تحمل ما يبنى عليه من قبل فئات أو قوى تتلاقى في الانتماء مع بعض المكونات، أو لها مصالح معها، وترى ذلك حقاً لها تجرب أن توهم العالم به وتمارسه وتجرب أن يكون لها دور في السياسة الوطنية الداخلية.

في الحالتين السياسية والوشائجية (العرقية، اللغوية، الإيمانية) يجب أن يكون موقف السوري واحداً، هو رفض التدخل الخارجي استغلالاً أو انطلاقاً من ذلك. بالتالي فالقراءة الدقيقة لأي ارتكاز لمشروع خارجي على معطيات داخلية تسهل مروره، لا تكون إلا من خلال مفهوم التبعية وما يفرضه الفهم الواعي لها.

هوامش:

1- راجع، نعوم تشومسكي، سنة 501 الغزو مستمر، ترجمة: مي النبهان، دار المدى 1996.
2- هانسون و. بالدوين، استراتيجية للغد- استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينات والثمانينات حتى سنة 2000، ترجمة: محمود خيري بنونه، مكتبة الانكلو المصرية، ص 293.
3- نقلاً عن: عقبة زيدان (التعريف بكتاب) ملحق الثورة الثقافي، عدد /788/ ت 2012/6/12.
4- راجع، باتريك سيل، الصراع على سورية، ترجمة: سمير عبدة ومحمود فلاحة، دار الأنوار، ط1 1968.
5- أورد ذلك باتريك سيل في كتابه ((الصراع على الشرق الأوسط)) ص 294.
6- كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، دار النهار، ط1 ص292.
7- المرجع السابق، ص272.
8- المرجع السابق، ص27.

❑❑

كيان عابر مهما طغى!

□ د. خير الدين عبد الرحمن

بعد تاريخ حافل بممارسة الاغتيال والمذابح والقتل الجماعي، كانت من أبرز محطاته قيادة فريق اغتيال الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد) نائب القائد العام للثورة الفلسطينية بمنزله في تونس، واغتيال أبو علي مصطفى الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمكتبه في رام الله، وقيادة حرب تدمير شرسة ضد غزة، توصل موشيه يعالون وزير الدفاع في الكيان الصهيوني إلى أسلوب لممارسة القتل بمتعة أكبر، فنصح به أتباعه من قطعان الغزاة الصهاينة العنصريين، فقد تناقلت وسائل الإعلام قوله:" ليس من المتعة أن تقتل عدوك بيدك، فعندما يقتل عدوك نفسه بيده أو بيد أخيه فإن المتعة أكبر، وهذه سياستنا الجديدة: أن تشكل ميليشيات للعدو فيكون القاتل والمقتول من الأعداء ". وهنا تعود إلى الذاكرة تفاصيل الخطط التي تضمنها برنامج وضعه مركز دراسات إسرائيلي، قبل سبع سنوات، بعنوان (التدمير الذاتي لسورية من أجل أمن إسرائيل) وهي خطط تم إدخال عليها من قبل مركز دراسات أمريكي وآخر كندي..

ويشتعل القلب المدمى غيظاً متجدداً بمتابعة تصريحات عدد من قادة العدو الصهيوني في الأسابيع الأخيرة على شاكلة تصريح تسيني ليفني وزيرة القضاء حالياً ووزيرة الخارجية السابقة التي أعربت عن سعادتها بما لمسته في إحدى عشر ة زيارة قامت بها سراً لعواصم عربية في الخمسين يوماً التي سبقت تصريحها أكد خلالها قادة تلك البلدان أنهم لا يعدّون إسرائيل عدواً وإنما يرون أنها في خندق واحد معهم ضد إيران، وأن إسرائيل مرتاحة لأن أولئك القادة استجابوا لطلب إسرائيل عدم دفع مبلغ المليار دولار الذي قررت القمة العربية دفعه سنوياً لدعم الفلسطينيين في القدس فلم يدفع قرش واحد من هذا المبلغ . يزيد القلب احتراقاً تصريحات ومواقف بعض القادة والمسؤولين والساسة والمتطفلين على السياسة في كثير من البلدان العربية، وخاصة تلك التي تدمرها وتمزقها صراعات دامية حالياً، أو تعصف بها اضطرابات وتحولات، إذ استمرأ هؤلاء ـ من موالين ومعارضين لأنظمة حكمهم على السواء ـ استجداء دعم أمريكي بخاصة، وغربي بعامة، من خلال التزلف للكيان الصهيوني والادعاء بأن أمن إسرائيل مرتبط بأمن النظام الذي يوالونه أو بنجاح التغيير الذي يسعون إليه .. بل ذهب بعض هؤلاء إلى دعوة العدو الصهيوني بلا خجل ولا وجل لدعمهم حتى بتدخل عسكري! فأي انحطاط قد بلغه هؤلاء وهؤلاء، وأي إجرام ارتكبه من تركوا أمور الأمة تنحدر إلى هذا الدرك.

من آخر الخطط المماثلة دراسة مسربة من البنتاغون وضعت مخططاً لتفتيت الدول العربية قبل العام 2015م . يدرك المطلعون أن هذا المخطط هو بشكل ما استمرار واستكمال لما وضعه برنارد لويس قبل ربع قرن . تحتوي هذه الدراسة على تشخيص دقيق لأوضاع الدول العربية، بما فيها دول الخليج، على امتداد 1736 صفحة مقاس A4 ؛ كما تحتوي على نحو 1900 صفحة من الأبحاث والدراسات الدقيقة المفصلة والتوصيات، وفقا لتحليلات ميدانية مدعمة وإحصائيات واستقصاءات أجرتها معاهد وجامعات سياسية ومراكز عسكرية . تشمل الدراسة التي أشرفت عليها أربع وحدات بحث ضمت 120 خبيراً استراتيجياً سياسياً وعسكرياً معظمهم من الجنسية الأمريكية ووضعت عدداً من المقترحات والسيناريوهات المفترض تطبيقها مرحلياً إلى حين تحقيق الهدف. صنفت الدراسة الجيش الإيراني والجيش السوري والجيش المصري والجيش السعودي والجيش الباكستاني كأقوى الجيوش التي تمتلك ترسانة أسلحة بعد الجيش العراقي الذي قام الاحتلال الأمريكي بحله سابقاً. وقد بحثت الدراسة على امتداد 432 صفحة كيفية تفتيت تلك الجيوش العربية والإسلامية، تمهيداً لاحتلال بلادها كخطوة لاحقة؛ بينما اكتفت بالتوصية بتحييد الجيش الباكستاني. أشارت الدراسة إلى الجيش السوري فقدرت أنه فقد قوته بما يتخطى 70٪ إلى نهاية شباط /

فبراير 2013؛ وتضمنت الدراسة أيضاً التكنيك المقترح اتباعه في تفتيت الجيش المصري وذلك بافتعال أحداث وتحركات وخطوات تدفعه إلى مواجهة مع شعبه بحيث يتم تمزيقه وتفتيته في أقل من 10 أشهر. رأت الدراسة أن إيران كانت تاريخياً حليفاً استراتيجياً من الدرجة الأولى للولايات المتحدة، وقد شرحت الدراسة كيفية إدخالها في مواجهة قتالية مباشرة مع الجيش السعودي بمساعدة حرب شوارع ستنطلق ضده من اليمن والبحرين والمنطقة الشرقية؛ وتهدف هذه المواجهة إلى تفتيت الجيش السعودي بشكل كامل، وتهدف في الوقت عينه إلى إضعاف الجيش الإيراني بما يمكن إعادة تشكيله مرة أخرى وفق سيناريو مطروح لهذا الغرض . وقد وضعت الدراسة 69 سيناريوهاً متوقعاً لمواجهة شعوب المنطقة على مدار 750 يوماً متلاحقة قبل تقسيم العراق وسورية ومصر والسودان والسعودية إلى دويلات وولايات بحجم الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت .راهنت الدراسة على تحقيق نجاحات متتالية على الرغم من قصر المدة، وتعزو ذلك إلى وجود انقسام أيدلوجي وفكري وعرقي وطائفي ومذهبي تم إيصاله إلى حد التجذر لدى شعوب المنطقة . تضمنت الدراسة أيضاً أسماء شخصيات سياسية وعسكرية ورجال أعمال ولوبيات محددة لها شعبيتها وأنصارها في بلدان الخليج ومصر وسورية تحديداً تقدم مساعدة مباشرة وغير مباشرة لتحقيق الهدف. وقد وصفت الدراسة المرحلة الراهنة للمنطقة العربية بأنها الأنسب للهجوم في ظل تخمة شديدة لبعض الدول وانشغال بعضها في شأنها الداخلي. كما وضعت الدراسة في 214 صفحة توقعات لردة الفعل حال تقسيم العالم العربي إلى دويلات، منها دولة كردية ودولة علوية ودولة درزية ومناطق للمسيحيين وولايات شيعية على اختلاف طوائفها؛ كما توقعت أكثر من سيناريو لوضع الكعبة والمسجد النبوي وردود الفعل العاطفية تجاههما من الشعب التركي والإندونيسي والباكستاني وغيرهم . تحوي الدراسة في 600 صفحة طرق تخدير الشعوب بشعارات الربيع العربي والثورات والغزو الإعلامي عن طريق أكثر من 38 قناة مرئية ومسموعة إضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي. ويعتمد المخطط القادم في تمويله على الاستنزافات التي ستدفعها بعض الدول ضد بعضها بعضاً وأرصدة مجمدة لدول انتهى زعماؤها أو رجال أعمال فيها، إضافة إلى ميزانيات افتراضية موضوعة سلفاً. وتركز الحلول والسيناريوهات المطروحة في الدراسة على عدم تدخل الأطراف الأوربية وأمريكا بشؤون المنطقة العربية بشكل مباشر إلى عام 2015 حيث تحين ساعة الصفر بعد ضعضعة الدول والمجتمعات العربية . ومن عجب أن مثل هذه البرامج والدراسات والمخططات المنشورة لا تستنفر صحوة جادة ومقاومة شاملة متعددة الوسائل والأشكال، تتولاها القوى المخلصة لدينها وشعبها ووطنها، سواء كانت حاكمة أم محكومة، موالية أم معارضة، في إطار خطة مشتركة واعية جادة تستلهم مصلحة الأمة التي

هـي فـوق المناصـب الزائلـة والمـصالح الفرديـة العـابرة.(انظـر: موقـع المعهـد العربـي للبحـوث والدراسات الاستراتيجية، عمان، على فيس بوك، 2013/7/17)

مع ذلك، فإن الانحدار المريع الذي بلغته الأوضاع العربيـة ليس نهاية المطاف، فعلى الرغم من كل ما جرى ويجري، انتهت على الأقل مرحلة بائسة من احتكار السلطة وإقصاء القوى الفاعلة عبر ادعاء احتكار الوطنية وبالتالي احتكار الوطن، واستمراء تكبيل إرادة الشعوب وتغييبها وتحويلها ما بين قطعان من المصفقين والهتافين والمنافقين والمتكسبين، أو جموع من المغيبين والمقموعين والمهجرين والمستقيلين من الاكتراث بالمصير العام خوفاً من بطش سلطوي وحشي أو تجويع ممنهج. وبالتالي فإن الأمل يتجدد بتصويب المسار واستعادة دور الإرادة الشعبية على نحو يقاوم الاختراقات الخارجية والسقوط الوطني والأخلاقي للأدوات المحلية لهذه الاختراقات، سواء كانت أدوات كامنة في مؤسسات الدولة العميقة أو الشبكات الخفية أو جيوب طارئة أعمت بصيرتها المطامع الرخيصة تسللت إلى تيارات معارضة فجة .

لقد استترت بسترة مسار التطور الوطني والاجتماعي تكريساً لجاهلية الدوران حول محور (أنا) وحول محور (هو) على نحو يقمع محوري (نحن) و(هم) إلى حد الإلغاء . تشتط شخصنة العمل الوطني إلى حد تقديس شخصيات وخدمة أهواء وأغراض طارئة. إن هذا الخلل في العمل الوطني لا يقتصر على السقوط في منزلق الاختزال القسري لدور الأمة والمجتمع، وإنما يمتد إلى تكريس قولبة نمطية شوهاء فيها الكثير من الافتعال والتزييف والتكييف الاجتزائي الانتقائي، بما يؤدي إلى تشتيت الوعي الجمعي والفردي وتعطيل الوظيفة الكبرى للعمل الوطني.

لقد تفكك المجتمع العربي التقليدي تطلعاً إلى إعادة بناء على نحو يتيح له الالتحاق بالعصر، لكن التشبث بالصيغ التقليدية لممارسة السلطة، وبأنساق اقتصادية وإدارية واجتماعية وأمنية تقاوم التحديث، بات المجتمع معلقاً في شبه فراغ. تذرعت سلطات عديدة بتحديات طارئة لظروف دولية وإقليمية، وبخاصة خطر الغزو الصهيوني لفلسطين وكيانه العنصري العدواني، لكن الظرف الطارئ الذي استخدم ذريعة لإجراءات استثنائية طارئة قد استمر عقوداً، وتراكمت فوقه طوارئ أخرى لا تنتهي . وهكذا ضمرت الحرية الفردية والجمعية، وفشلت خطط التنمية، وتكررت الهزائم العسكرية، ولم يتردد النظام الإقليمي العربي - انسجاماً مع أولوية مطلقة لديه لبقاء الحاكم ولو اقتضى الأمر التضحية بالبلاد والعباد ـ في التنازل عن أربعة أخماس فلسطين إرضاء للولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى

التي ترعى الغزو الصهيوني، بعدما طال العبث والمتاجرة بقضية فلسطين، لينتهي الأمر نقضاً لتعهدات وقرارات التزمت بتحريرها، والتنازل عن حق عودة معظم شعبها الذي ذاق الأمرّين في المنافي إليها. وجاء تفاقم الفقر على الصعيد المحلي في معظم الأقطار العربية، وانتشار البطالة واستشراء الفساد واشتداد وطأة الاستعباد الاجتماعي، إعلاناً صارخاً عن فشل العقل السياسي العربي عموماً، لا فشل النظم الحاكمة فحسب وهكذا بات ضعف الثقافة السياسية، بل حتى غيابها، حاجزاً سميكاً يحول دون مبادرة الشعب إلى المشاركة والتطوير والتغيير.

مع ذلك، لا نشك في عود غلبة القول الثابت، بل القول الفصل والمعيار المؤكد، وهو أن كيان الصهاينة غزاة فلسطين ومغتصبيها هو الخطر المصيري السافر والداهم، وهو العدو الأول والأكبر والدائم للشعب الفلسطيني وللأمة العربية وللأمة الإسلامية ولصادقي الإيمان من المسيحيين، ولكل الملتزمين بقيم الحق والعدالة والحرية في العالم. وبالتالي فإن كل التفاف على هذا المعيار الثابت بافتعال عدو داخلي أو إقليمي أو عالمي غير الكيان الصهيوني، مع صانعيه وحماته ورعاته، هو خيانة للذات وللحق وانزلاق إلى صف العدو الغاصب، مهما كانت الذرائع والغوايات.

إن بؤس الأوضاع الراهنة على امتداد القارة العربية يريح العدو الصهيوني بالتأكيد ويوفر عليه ما كان سوف يتكلفه لو استمر الصراع عربياً ضده في مساره الطبيعي الجاد، لكن الأوضاع العربية البائسة الراهنة ليست خاتمة الصراع، وإنما هي مرحلة سوف يليها تصويب مؤكد للمسار، فهذا هو النتاج الطبيعي والمنطقي. ومن ناحية أخرى لا يحجب عنا هول الأوضاع المأساوية العربية الراهنة ما يتضخم ويستشري من عوامل التآكل الداخلي والتدمير الذاتي في الكيان الصهيوني بعد التضخم غير الطبيعي لعناصر القوة المستوردة للغزوة الصهيونية هي عامل حاسم رئيس في اندفاع كيانها نحو الانهيار الذي توقعه مئات الباحثين والمفكرين، من صهاينة، ويهود غير صهاينة، وأمريكيين وأوربيين، ولعل دور العامل الفلسطيني والعربي يأتي ثانياً في ظل المعادلة الراهنة، إلى أن تتغير الأحوال. وهذه بعض المؤشرات:

لقد تحدثت السياسية اليسارية شالوميت ألوني، وزيرة التعليم والثقافة السابقة في حكومة الكيان الصهيوني عن تجربة شخصية صدمتها، إذ اكتشفت أنها - على الرغم من ثقافتها السياسية وتجاربها القيادية - لا تختلف عن باقي العميان في قطعان ساقها مشروع الاستعمار الصهيوني إلى فلسطين وقوداً للصراع مع أصحاب البلاد، وأدوات لخدمة مشروع هيمنة كوني يثير رعب كل صاحب ضمير أو عقل سليم. قالت آلوني: " لقد لاحظت

أن قوات الجيش الإسرائيلي تحرم الفلسطينيين من السير في عدد كبير من الطرق والشوارع في الضفة الغربية، وتقتل المخالفين منهم أو تعتقلهم . وقد عرفت ذلك لأول مرة عندما تم تقديم عدد من الفلسطينيين إلى المحاكمة وصودرت سياراتهم وعوقبوا بأحكام مختلفة بتهمة استخدام الطرق اليهودية . حاول هؤلاء الدفاع عن أنفسهم، إذ لم يكونوا يعرفون أن استخدام تلك الطرق والشوارع التي تربط بين مدنهم وقراهم مقصور على اليهود.. عندئذ توجهت إلى أحد كبار قادة الجيش وسألته إيضاحاً، فأكد أن استخدام تلك الطرق مقتصر على اليهود ومحظور على الفلسطينيين . قلت له أنني تجولت في تلك الطرق ولم أجد أية علامات أو لافتات تبين من الذين يسمح لهم باستخدامها ومن المحظور عليهم هذا، فأجابني القائد العسكري الكبير: تعمدنا طبعاً عدم وضع لافتات أو علامات ..هل تريدين أن نضعها فيراها صحفي أجنبي معاد للسامية ويكتب للعالم أن إسرائيل دولة فصل عنصري ؟ ". وفرت علينا شالوميت آلوني التعليق، إذ أردفت بنفسها تتساءل قائلة: " ماذا نفهم من هذا الجواب ؟ نفهم أن إسرائيل هي بالفعل دولة فصل عنصري، لكن هذا الواقع لا يقلق أحدا فيها، ما يقلقهم فقط هو أن يكتب عن هذا في الصحافة الأجنبية، وإذا كتب صحفي أجنبي عن حقائق ووقائع هذا الفصل العنصري فإنه يصبح معادياً للسامية على الفور".

ما اكتشفته هذه السياسية البارزة والبرلمانية المشهورة والقائدة الحزبية والوزيرة السابقة بعد عقود من خوضها القتال لتحقيق مشروع الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الصهيوني في فلسطين وتكريسه والدفاع عنه، وبعد ممارستها الطويلة للعمل العام في الكيان العنصري الصهيوني على أعلى مستوى، اكتشفه قبلها مئات المفكرين والمثقفين اليهود الذين غرر بهم المشروع الصهيوني حيناً، واستقطبهم في العصابات الإرهابية الصهيونية المسلحة التي اغتصبت فلسطين واقتلعت معظم شعبها ليتشرد في المنافي، بينما يكابر عميان اللاعبين على مسرح السياسة العالمي، الذين تحركهم أصابع صهيونية من خلف الستار.

من أشهر اليهود الذين صدمتهم الحقيقة عندما اكتشفوها المفكر الشهير نعوم تشومسكي وطوني جات وأرثر كوستلر وناحوم نوربرت غلاتز وفيلسوف إسرائيل ديفيد هارتمان وإدوارد هيلمان وأوري ديفيس الذي يسمي نفسه اليهودي الفلسطيني، ومثله الكاتب والموسيقي اليهودي المقيم في لندن جلعاد عجمون الذي تنبأ في روايته (دليل الحائرين) الصادرة سنة 2005 باليونانية أن إسرائيل سوف تزول في العام 2052، وهو يقول إنه يشعر بأنه فلسطيني ناطق بالعبرية، وقد قاطع إسرائيل منذ زمن بعيد، ويتهمها بتكريس إصابة العقل اليهودي بالشلل..

سبق هؤلاء ألبرت آينشتاين وسيغموند فرويد وموريس صموئيل وأوسكار ليفي وكثير غيرهم ..

نلاحظ أن طوني جات Tony Yudt مثلاً، المؤرخ اليهودي، الصهيوني السابق والأستاذ في جامعة نيويورك والكاتب البارز في صحيفة The New York Review of Books، قد حلل المشروع الصهيوني في فلسطين وواقعه الراهن محاولاً استشراف أفق لاحتمال استمراره بطبيعته العقيدية والبنيوية، فتوصل إلى طريق مسدود، لذلك راح يدعو إلى بديل لإسرائيل هو دولة لليهود والعرب الفلسطينيين معاً، تكفل لهم المساواة في الحقوق والواجبات، وتلغي يهودية الدولة الراهنة والتمييز القائم فيها، وتكون منزوعة السلاح تماماً، أي بلا جيش ولا حتى شرطة، بحيث تتولى قوات دولية حفظ أمنها الداخلي والخارجي على السواء . لقد ثارت ضجة كبرى هائجة في وجه طوني جات منذ نشر مقالته المعنونة (إسرائيل: البديل، New York Review of Books,23.10.2003)، وكذلك (Israel: the undivided solution, Sunday Times, 26.10.2003) وقد واجه هذا المفكر اليهودي الأمريكي حاليا، البريطاني أصلاً، الصهيوني سابقا، والمولود في العام 1948، عام إقامة الكيان الصهيوني وإعلانه دولة بديلة لفلسطين، اتهامات باللاسامية، ودعوات إلى قتله وتعليق رأسه على حائط المبكى في القدس!

سبق لطوني جات أن أصدر كتاباً بالفرنسية عنوانه (مسؤولية المثقفين: بلوم، كامو، آرون) شرح بالتفصيل أفكار هؤلاء ودورهم في التنظير للفكرة الصهيونية ومشروعها التدميري، ليشدد بعد ذلك على حاجة الجميع إلى وقف أوديسة العذاب، حيث أن إسرائيل التي يراها " تتعاطى مع المستقبل بأسنانها فقط "، وهي تحول الدم إلى وسيلة سياسية عاكسة أسوأ فظاعات الميكافيلية، كما أنها " تؤجج النار في نظرية هنتنجتون حول صدام الحضارات " . وصف طوني جات الجدار، الذي تفتقت عقلية شارون الإجرامية العنصرية المتخلفة عن بنائه للفصل بين اليهود والفلسطينيين، فقال: إن إقامة جدار ميثيولوجي يفصل بين شعبين في عصر القرية الكونية هو: " فضيحة، إهانة لليهود بالدرجة الأولى، كما لو أنك تقفل أفواه الأنبياء بالشمع الأحمر... "! لقد تساءل طوني جات كيف لا تصدم عنصرية الحاخامات في تهجمهم ضد العرب قادة إسرائيل، بل على العكس، كانت أسارير أرئيل شارون تنفرج ويغمره الفرح والرضا عندما سمعهم، من دون أن يخف هاجسه الذي يرعبه، وهو الذي أشار إلى المسلمين قائلاً: " إننا نواجه مليار شبح " .. ولم يتردد في الانسجام مع الساعين إلى توازن ديموغرافي عبر الهندسة البيولوجية " باستنساخ آلاف من اليهود المميزين، السوبر يهود "! كتب جات مستطرداً " لماذا يلقي أولئك الناس على كتفي

العار؟" وشدد على أن كونه يهودياً يفترض به أن يكون بشرياً بالدرجة الأولى، بينما ممارسات الصهاينة تجعل اليهود في موقع متناقض مع الإنسانية عامة .

لقد انبرى عدد متزايد من الصهاينة يقوِّضون الخرافات والأساطير التي استخدمتها الحركة الصهيونية في مشروعها الاستعماري لاغتصاب فلسطين وتحويلها إلى دولة يهودية . وان كان بعض هؤلاء قد أيقن، مثل المؤرخ زئيف هرتزوغ، أن تلك الخرافات والأساطير والادعاءات قد استنفدت فعاليتها، فصار لا بد من تجديد ينقذ ما يمكن إنقاذه مما أنجزه المشروع الصهيوني عبر التفاف تكتيكي أو حتى استراتيجي، ولو كان الثمن نسف أسس هذا المشروع وتغيير طبيعته، فإن كثيراً منهم أدرك أن هذا المشروع انتحاري في المحصلة النهائية، يعيش مأزقه التاريخي والبنيوي والقيمي حتى عندما يحتفل أهله بانتصاراته وإنجازاته . إنه مشروع أدى إلى تسريع التفاعلات العميقة التي تدفع اليهود إلى تصادم مع باقي الأمم، أو الذوبان فيها، بعدما أوغلوا بعيداً في وهم التمايز والفرادة و(حقهم الإلهي !) في أن يسودوا العالم .

وهكذا يتكاثر في الأوساط الصهيونية واليهودية من يرى أن كل الأبواب مسدودة مهما اتسعت، وأن كل الفرص قاتلة مهما بدت واعدة. يقول المحامي اليهودي جيمس أديلمان، الذي يقطن بالقرب من شيكاغو: " إن أمريكا تستكمل إنجاز ما عمله هتلر " ! شرح الرجل رؤيته الموغلة في التشاؤم، والتي تصدم كل من يعي المدى الذي بلغه النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة، والدعم الأمريكي الهائل للمشروع الصهيوني، إضافة إلى ما تفرض على الدول الأخرى تقديمه من تنازلات أو مساعدات أو حماية لذلك المشروع، فيقول إن " المجتمع الأمريكي شديد الانفتاح والتسامح، وبوتقته تغري بالانصهار والذوبان . إنك تستطيع محاربة من يعاديك، ولكن كيف تحارب من يتودد إليك ؟ .. في اعتقادي سوف تختفي الثقافة اليهودية في أمريكا وبمنتهى البساطة " . مثله قالت بيتي نان أوبر ماير، اليهودية المتزوجة من صاحب صحيفة والمقيمة في فرجينيا: " إنهم يقتلوننا بلطف وكياسة في هذا البلد . الذوبان حتمي، وبالتالي سوف نفقد هويتنا التاريخية. اليهودية تغرق في أمريكا". كذلك قال إسرائيل لاو، كبير حاخامات الكيان الصهيوني: " إن اليهود قد خسروا من التآكل أكثر مما خسروا من الهولوكوست "! (اليهود في الذكرى الثالثة والخمسين لقيام دولتهم: أميركا تكمل ما بدأه هتلر، الاتحاد، أبو ظبي، 2001/5/20، ص 27).

نستعرض فقرات من المقابلة الهامة التي أجرتها محطة فوكس نيوز Fox News

وأجراها نيل كافوتو Neil Cavuto مع الراباي ويز (Yisroel Weiss)، وهو من جماعة (يهود متحدون ضد الصهيونية) عدّتها محطة أخبار فوكس لدى بثها أهم مقابلة على وجه الأرض. قال الراباي ويز إن" إسرائيل أفسدت كل شيء على الناس جميعاً اليهود منهم وغير اليهود ... هذه وجهة نظر متفق عليها عبر المائة سنة الماضية، أي منذ قامت الحركة الصهيونية بافتعال مفهوم أو فكرة تحويل اليهودية من ديانة روحية إلى شيء مادي ذي هدف قومي للحصول على قطعة أرض. وقالت جميع المراجع إن هذا الأمر يتناقض مع ما تدعو إليه الديانة اليهودية، وهو أمر محرم قطعا في التوراة لأننا منفيون بأمر من الله ."

سأله كافوتو: ما المانع في أن تكون لكم دولة؟ وما المانع في أن يكون لكم بلد تنتمون إليه؟ وما المانع في أن تكون لكم حكومة؟!..

فأجاب الراباى: " يجب أن لا تكون لنا دولة . يجب أن نعيش بين جميع الأمم كما ظل اليهود يفعلون منذ أكثر من ألفي عام كمواطنين مخلصين يعبدون الله ويتصفون بالرحمة الربانية .

وعلى العكس مما يعتقد الناس فهذه الحرب ليست حرباً دينية؛ فقد كنا نعيش بين المجتمعات المسلمة والعربية من دون أن تكون هنالك حاجة إلى رقابة منظمات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ".جادل كافوتو فسأله: هل كانت حياة اليهود أفضل قبل قيام دولة إسرائيل اليهودية، وهنا أجاب الراباي ويز بحسم: " نعم كانت أفضل بنسبة 100٪.... ففي فلسطين لدينا شهادة الجالية اليهودية التي كانت تعيش هناك وغيرها من الجاليات في أماكن أخرى بأنهم كانوا يعيشون في توافق وأنهم ناشدوا الأمم المتحدة بذلك حسب الوثائق التي بحوزتنا حيث أن كبير حاخامات اليهود في القدس قال: نحن لا نريد دولة يهودية . وعند اتخاذ قرار قيام إسرائيل تم تجاهل سكان ذلك البلد من المسلمين والمسيحيين واليهود...".

قال كافوتو: على أي حال لم يكن لديكم بلد تنتمون إليه، كنتم غرباء لدرجة أن تعرضتم للاضطهاد والقتل عبر الألفية الماضية وخصوصاً ما حدث قبل خمسين أو ستين عاما؟

ردّ الراباى: " هنالك قتل بسبب معاداة السامية وهنالك موضوع آخر عندما تثير العداء بخلق معاداة السامية من خلال الصهيونية .أي بعبارة أخرى أن الأمر لم يأت هكذا دون سبب .... حيث أنك تطرق نوافذ جيرانك وتدعوهم إلى معاداة السامية.

كافوتو: أنت يهودي أرثوذكسي حسب علمي .... ما هو رأي اليهود التقليديين في ذلك الموقف؟!

الراباي: الرأي الغالب لدى اليهود هو: صحيح أنه لا يجب أن تكون لدينا دولة ... ولكنها قامت ... غير أن الدعاية الصهيونية بأن العرب يريدون رمي أي يهودي في المحيط وبأن هنالك حقداً دفيناً على اليهود ... جعل هؤلاء يخشون العودة إلى تلك الأرض.

كافوتو: حسناً ... لا يمكنك أن تلومهم فهذا صحيح .... أقصد أن لديك مثلاً رئيس إيران الذي يقول إن المحرقة لم تقع أصلاً ولو كان الأمر بيده لدمر إسرائيل وقضى على جميع اليهود .

الراباي ويز: هذا كذب واضح ... فهو لديه جالية يهودية في إيران ولم يقتلهم عندما سنحت له الفرصة ".

كافوتو: إذن أنت لا تأخذ كلامه على أنه يريد قتل اليهود؟!..

الراباى: بل هو يريد تفكيك الكيان السياسي .... وفي الحقيقة ذهبنا نحن مجموعة من رجال الدين اليهودى لزيارة إيران العام الماضي ... فاستقبلنا القادة الإيرانيون والتقينا بنائب الرئيس حيث كان الرئيس في زيارة إلى فنزويلا في ذلك الوقت والتقينا كذلك بالزعماء الروحيين وكلهم بينوا بكل صراحة بأنهم ليسوا في نزاع مع اليهود .

كافوتو: إذن أيها الحاخام أنت تعتقد أنه طالما أن إسرائيل موجودة فلن تأتي بخير.

الراباى: " اليهود يعانون والفلسطينيون يعانون ونحن نصلي من أجل التعجيل بتفكيك هذه الدولة اليهودية بطريقة سلمية "

من جانب آخر، أطلق إيهود أولمرت تحذيراً هو أقرب إلى استشراف مصير قادم، إذ قال قبل سقوطه من رئاسة الحكومة لصالح أرئيل شارون: " **إذا سقط حل خيار الدولتين ستجد إسرائيل نفسها في خضم معركة من أجل الحقوق المدنية، كما كان في جنوب أفريقيا...إذا ما حدث ذلك فإن دولة إسرائيل قد انتهت..**" (في: ويلي جاكسون، إسرائيل مهددة بحملة مقاطعة وسحب استثمارات وعقوبات، لوموند دبلوماتك، النشرة العربية، أيلول 2009).

وبعد، إنه خلل بنيوي وتاريخي، ذاتي وموضوعي، فالمشروع الصهيوني قد حمل بذور فنائه في أحشائه منذ بدأ مجرد فكرة مجنونة. الخاسر هو من يجهل هذه الحقيقة أو يتجاهلها أو يكابر إزاءها.

❑❑

نعم.... العرب أيضاً قادرون

□ د. سهيل عروسي

عنوان لافت لكتاب هام صادر عن الدار المصرية – اللبنانية للمؤلف محمد بن عيسى الجابر، المبعوث الخاص لمنظمة ((اليونسكو)) للتسامح والديمقراطية والسلام. ويأتي صدور الكتاب في عام 2009 استشرافاً دقيقاً لما ستشهده الساحة العربية من حركات وتحّركات غيّرت المشهد السياسي في العديد من الدول العربية. كما أن إعادة نشره عبر السلسلة الشهرية((كتاب في جريدة)) عام 2011 يأتي بهدف إيصاله إلى اكبر عدد ممكن من القراء العرب وبشكل مجاني بغية المساهمة في تشكيل خريطة طريق غير عنفية تخرج المنطقة من أزماتها وما يمكن إن تؤول إليه.

كما أن تسليط الضوء مجدداً من قبلنا على هذا الكتاب بعد عام على تلك الأحداث نابع من الرغبة في المساهمة في نشر ثقافة التسامح والديمقراطية والسلام والتي يجهد مؤلف الكتاب باعتباره مبعوث((اليونسكو))في نشر وتعميم تلك العناوين الإنسانية الكبرى فالعالم اليوم يتحرك في عمومه وفق مفردات التعصب والاستبداد والحرب ومن هنا فإن نشر العناوين المضادة لتلك المفردات يندرج ضمن المهام الأخلاقية المتوجبة على كل فرد ومنظمة و دولة.

إن أهمية الكتاب تنبع من النقاط التالية:

1- القدرة الاستشرافية للكاتب والمتمثلة بالرصد الدقيق للمكونات التي حرّكت الشارع العربي فيما بعد.

2- الأسلوب البسيط وغير المعقد في إيصال الفكرة حيث يمكن للقارئ العادي هضم مضامين الكتاب دون صعوبة منهجية فكرية أو لغوية.

3- ابتعاده عن الإنشائية والخطابية التي وسمت(ولاتزال) أغلب مؤلفات العرب في السياسة والمجتمع مايجعله في متناول الجميع حيث يعتمد المؤلف في نقل أفكاره على ثلاثية: المباشرة والوضوح والإيجاز.

4- يخلو الكتاب من التقعير والتنظير واستخدام المفردات الأجنبية حيث لا تكاد تعثر على مفردة أجنبية إلاّ وتقتضيها ضرورة البحث ومنهجيته.

5- تركيز المؤلف على ضرورة الانتقال من دولة الأيديولوجيا إلى دولة التنمية وهو ما تحتاج إليه المجتمعات العربية التي أنهكتها الأيديولوجيات ومزقتها بحيث أصبح الأخ عدو الأخ فالشعوب العربية تحتاج اليوم إلى خطط وبرامج وليس إلى بلاغات نارية.

6- الحيادية والموضوعية والدقة التي تحلّى بها المؤلف في عرض أفكاره والتي يجيء عنوان الكتاب تجسيداً لها فهو بعد أن يبّين حالة الضعف التي آلت إليها الأمة وتخلف شعوبها عن الركب الحضاري يؤكد أن العرب بما يملكونه من مكامن القوة والاقتدار قادرون على اللحاق بالركب الحضاري إذا استطاعوا برمجة شعارات عريضة وملموسة وقابلة للتحقيق وهو أمر يدخل في إطار الممكن حالياً وفي الأفق المنظور إذا تّم التحرر برأينا من سطوة الموروث الديني الذي يتم توظيفه بشكل يبتعد في كثير من الأحيان عن جوهر الدين ومقاصده الكبرى.

إن ما يحدث في بعض البلاد العربية يشير إلى ذلك وسأحاول تقديم بعض الأمثلة التي تعكس التوظيف الأيديولوجي البعيد عن المناقبية الدينية :

- في مصر: سيطرة السلفيين والإسلاميين على مجلسي الشعب والشورى وغياب شبه كامل للمرأة والمحاولات الجارية لتقديم الفنان عادل إمام للمحاكمة على بعض أفلامه ومسرحياته بتهمة الإساءة للإسلام وقد راعني حجم التعصب لدى بعض ممثلي التيار السلفي في مجلس الشعب المصري والمتمثل في خروجهم من القاعة رافضين الوقوف دقيقة صمت حداداً على روح فقيد مصر والكنيسة القبطية البابا شنودة في 2012/3/19 وهو موقف مخالف للإسلام في القرآن والسنة أليس الإنسان صنفين (كما كتب علي بن أبي طالب إلى عامله في

مصر الاشتر النخعي) إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق. والبابا شنودة كان أخاً في الدين(في مقاصده الكبرى)ونظيراً في الخلق(!!) مع اعتقادنا بأن تصرّف أولئك لا يعكس حقيقة موكليهم من الشعب المصري؛ إنه تصرف يصب في خانة التعصب وليس في خانة التسامح.

- في الكويت: سيطرة السلفيين وغياب كامل للمرأة في مجلس الأمة الكويتي(!).

- في ليبيا وتونس: عودة واضحة للخطاب الإسلامي التقليدي وأشير في هذا المجال إلى التصريح المنسوب لوزير الثقافة التونسي والذي قال فيه تعليقاً على إحياء حفل فني للفنانتين اللبنانيتين نانسي عجرم وأليسا في تونس قال: لن يمّرا إلى تونس إلا على جسدي وهو موقف يندرج هو الأخر في خانة التعصّب التي يجهد المؤلف وكاتب هذه الدراسة معاً في مقاومته واستبداله بثقافة التسامح.

وفي العودة إلى متن الكتاب نقول: لقد حاول المؤلف كما جاء في تصدير الكتاب- إلقاء الضوء على حال العالم العربي والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعصف به واستقراء حركية المجتمع وتطوره وقد كشفت الثورات والانتفاضات التي تجتاح البلاد العربية هذه الأيام عن الحاجات والمطالب الأساسية للفرد العربي ممثلة بالديمقراطية والشفافية والمشاركة في القرار، وحقوق المواطنة والإنسان وأكدت في نفس الوقت على قدرة هذه المجتمعات على الإمساك بزمام أمورها وإدارة شؤونها مستندة في ذلك إلى روح الشباب ومسّلحة بالمعرفة والتقنيات الحديثة والانفتاح على الآخر المختلف.

وقد كان المؤلف محمد بن عيسى الجابر قد نبّه وبشكل جلّي في كتابه الآنف الذكر والذي يفصح ابتداء من العنوان عن استقراء هذه التحولات وأبعادها وأسبابها فذكر أننا نعيش فترة الانتقال إلى عصر ما بعد الصناعي، أي عصر تقنيات الاتصال والمعلومات الرقمية ومجتمع المعرفة الذي سينتج عنه نمط جديد من العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وهو ما يحصل بالضبط إذ أن ثورات(الفيس بوك) (facebook) ليست إلا صورة لهذا النمط الجديد من العلاقات الاجتماعية والسياسية التي يشير إليها المؤلف بوضوح وتحليل أسباب هذه الثورات والتحولات يشير المؤلف إلى أن المواطن العربي يشعر بالغربة في مجتمعه وهذا الشعور السلبي يلازمه أكثر و أكثر كلما لاحظ الفرق بينه كمواطن في بلاده وبين المواطنين في بلدان العالم فهو يرى إن المواطن الأوربي والأمريكي يتصرّف في بلاده وكأنها بيته الخاص يحق له ان يفكر في تجميلها وتحسين ظروفه فيها كما يحلو له. أما العربي فيشعر بشكل عام بأنه غريب في بيته ويزداد هذا الشعور بالغرابة في الوطن مع الفقر والجهل، مع إن البلدان

العربية تحمل في أحشائها جزءاً كبيراً من خيرات العالم ، وتحمل في تاريخها جزءاً كبيراً من عقل العالم وحضارته ولكن هل تصل تلك الخيرات إلى المواطن العادي؟!..

ولماذا ينتشر الفقر في أرجاء واسعة من الوطن العربي؟!..

ومما يظهر إن المؤلف يفترض لزوم المواطنة لدى الإنسان العربي في حديثه عن المقاربة بينه وبين المواطن الأوربي وهو يستدرك ذلك عندما يتحدث عن الغربة في الوطن مع الفقر والجهل إذ تنفى المواطنة مع الفقر استناداً إلى مقولة علي بن أبي طالب الشهيرة: الفقر في الوطن غربة، والغنى في الغربة وطن.

ومما لاشك فيه أن الإحساس بالغربة في الوطن وغياب المشاركة لدى المواطن العربي قد أوصل الشعوب العربية إلى درجات من الإحباط(جعلت الفرد يحرق جسده تعبيراً عن ذلك) التي قادت إلى تلك التحولات الكبرى وهو ما يتضح من مطاليب الثوار الشباب في جميع الدول التي تعتمل فيها اليوم هذه التحولات التاريخية والتي تتركز على المشاركة في : القرار والديمقراطية والشفافية وفي سبيل ذلك يدعو المؤلف إلى التحرر من ثقافة المؤامرة والقدرية و السلفية، وكذلك المطالبة بالاعتراف بالآخر واحترامه، أي العيش في عصره بمعناه المادي والحضاري وأن يعود مواطناً منتجاً في مجتمع منتج فيخرج من عالم سلفي حوله الخيال الجامد إلى عالم مثالي لا علاقة له بواقع تلك العصور الغابرة وهو مالم تستطع اغلب قيادات تلك الثورات الخروج من إساره وسطوة مفاهيمه ما يجعلها في حالة التراجع وليس في موقع التقدم الحضاري بعناوينه المختلفة وفي هذا الاتجاه يرى مؤلف الكتاب أنه إذا أردنا لأنفسنا فعلاً تحسين ظروف الحياة واللحاق بالركب العالمي علينا أن نبدأ الخطوة الأولى من:

1- إعادة النظر في الوظيفة العامة وواجباتها الأدبية والأخلاقية.

2- أن نضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار.

3- أن نعمل على تمتع القوة العاملة بصحة جيدة وتعليم جيد يلبيان حاجات المجتمع واقتصاده في دولة يحكمها القانون.

ويعني حكم القانون ـ حسب المؤلف ـأن تتخذ قرارات الحكومات في إطار الدساتير وفق الأنظمة والقوانين المكتوبة والمعتمدة، وأن تنفيذ أحكام القانون ملزم لجميع المواطنين كافة بلا استثناء ودون تمييز في التطبيق بين مواطن وآخر بسبب مركز ه الاجتماعي أو وظيفته أو جنسيته أو دينه أو عرقه. كما يجب تطبيق القوانين من قبل إدارة عادلة مستقلة ومهنية وشفافة وتكنوقراطية، وعلى المحاكم أن تصدر أحكامها وفق القوانين ووفق العدالة فبدون

إطار قانوني شفاف وبدون نظام إداري وقانوني عادل لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية.

إن التنمية التي يشير إليها المؤلف ليست تلك التي تعارفت عليها دول العالم الثالث أو حتى العديد من دول العالم في فترة الحرب الباردة التي سادت العالم منذ عام 1945 وحتى عام 1990م بل هي التنمية المستدامة التي ظهرت في تسعينيات القرن الماضي وترافقت مع ظهور العولمة يتساءل محمد بن عيس الجابر: ماذا نعني بالتنمية المستدامة؟ هل التنمية المستدامة مصطلح جديد أو شعار أو برنامج عمل؟!..

إن الجميع يستخدم هذا المصطلح وأحيانا بدون إدراك أو تعريف واضح المضمون. ولقد حلَّ هذا المصطلح محل مصطلح المصلحة العامة ما جعل منه فكرة أقرب للطوباوية منها إلى العملية. ان التنمية المستدامة باختصار هي : الاستجابة أو تلبية احتياجات الحاضر من دون مساس القدرة على تلبية حاجات الأجيال القادمة بهذا التعريف كما يقول الجابر هي بالفعل الطبعة الجديدة ـ ولكنها عالمية ـ للمصلحة العامة. أما الأسباب التي أدت الى انتشار وتعميم هذا المصطلح على المستوى الكوني فهي ذات أبعاد ثلاثة: البعد البيئوي- البعد الاجتماعي- البعد السياسي/ الاقتصادي.

على الصعيد البيئوي: ويتمثل ذلك في المخاطر التي تهدد الكرة الأرضية مثل : تلوث المياه والبحار، والمتغيرات المناخية ارتفاع حرارة الجو، التصحر، والمخاطر التي يتعرض لها التنوع البيولوجي.

على الصعيد الاجتماعي: وتتمثل بالبؤس الإنساني جرّاء استمرار الفقر واستفحاله وازدياد الفوارق بين الأفراد والطبقات والشعوب، وسوء التغذية ونقص المياه الصالحة للشرب، والأمراض المستوطنة، والحرمان من الخدمات الصحية والتعليمية.

على الصعيد السياسي/الاقتصادي: ويتمثل ذلك أساساً بالافتقار إلى حكم رشيد عالمي.

إن الخلل والظلم الحاصِلَين في العلاقات الدولية بين الدول الغنية والدول الفقيرة وصعوبة تبنّي أنظمة تعمل لصالح تنمية مستدامة نظراً لعدم وجود حكم عالمي يفرض على الجميع احترام المعاهدات والاتفاقات والقرارات التي يتبناها المجتمع الدولي إن الحكم العالمي والمتمثل اليوم بمجلس الأمن الدولي يفتقر برأينا إلى النزاهة والحيدة وقد أثبتت الأحداث استخدامه كغطاء لتمرير مصالح هذه الدولة العظمى أو تلك ويصل الأمر ببعض الدول إلى تجاوزه عندما تستدعي مصالحها العليا ذلك كما حدث في يوغسلافيا والعراق.

لذلك يطالب الفاعلون الجدد في العلاقات الدولية وهم المنظمات غير الحكومية (NGo) والشركات العابرة للقارات(1) بتبني التنمية المستدامة كمقاربة جديدة تعالج المشكلات التي تمس البشرية جمعاء محلياً وعالمياً بإبعادها الثلاثة: اقتصاد ـ عولمة ـ بيئة.

إن هذا التوجه برأي المؤلف يجسد بلا شك بعض الأوجه الإيجابية للعولمة التي خلقت وعياً كونياً بوجود مسائل تهم سكان الأرض ككل وإن هناك مشكلات لا تعالج فقط على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية لأنها كونية الطبيعة والحلول وفي تحليله لتاريخية هذا المصطلح وما نجم عنه يرى المؤلف أن ظهور مصطلح التنمية المستدامة ترافق مع انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي. ولقد دفعت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً باتجاه إضعاف الدولة وإنهاء حكم الحزب الواحد وتعميم الخصخصة وتبني اقتصاد السوق، ودفع الدولة في المنظومة الشرقية إلى تبني استراتيجية الاندماج بالعولمة.

لقد أدت تلك السياسات في العديد من الدول إلى ارتفاع نسب البطالة واضطرابات اجتماعية، وازدياد الفقر بسبب الانفتاح السريع من قبل تلك الدول على المفاهيم الجديدة والتي كانت العولمة المتوحشة تعبيراً عنها وكان لابد من إيجاد حلّ لهذه الحالة، ومن هنا جاءت التنمية المستدامة- كما يقول الجابر- لأنسنة العولمة المتوحشة ولوضع ضوابط لها فأدخلت رؤية جديدة بيئية تؤكد ضرورة احترام الموارد المحدودة غير المتجددة وأدخلت مفهوم الكونية بأنه((يجمعنا كوكب واحد)) فسلوك أحدنا يؤثر على الباقين ولكن المؤلف من جهة أخرى لم يغفل عن الدور التخريبي الذي يقوم به الغرب الذي أصبح سيد الكون، وإن انشغاله الأساسي هو الحفاظ على مستوى الحياة المتطور وعدم التراجع عنه، وأصبحت التنمية (كما في الصين والهند والبرازيل) تشكل منافسة اقتصادية واستهلاكاً متنامياً لمواد أولية كان الغرب يستخدمها وحده، إضافة إلى ما تتعّرض له البيئة من أضرار بسبب التلوث الصناعي والنمو الديمغرافي السريع في تلك الدول الصاعدة.

ونتيجة الاختلال في القوة بين الغرب والشرق في مختلف عناوينها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحولت التنمية المستدامة إلى استراتيجية عالمية في مؤتمر ريودي جانيرو عام 1992 والذي شارك فيه 173 رئيس دولة وحكومة ونتج عنه ما سّمي بـ(أجندة21) بعنوان استراتيجية عالمية للتنمية المستدامة قدمها بطرس غالي أمين عام الأمم المتحدة في حينه وتحتوي تلك الاستراتيجية على 27 مبدأ أساسياً تجعل من التنمية المستدامة حقيقة واقعية.

ومن تلك المبادئ(التي بقيت في إطار التمني ولم تتحرك باتجاه الواقع) نذكر:

1- اعتبار الإنسان مركز اهتمام التنمية المستدامة ومن حقه التمتع بمعيشة سليمة ومنتجة ومنسجمة مع الطبيعة.

2- على كافة الدول والشعوب العمل معاً لإزالة الفقر وتقليص الفوارق في مستوى المعيشة.

3- من واجب الشعوب ممارسة الحق في التنمية، وإنصاف احتياجات الأجيال القادمة، وعدم تعريض البيئة للمخاطر لأنها جزء من مسار التنمية.

لقد حددت (الأجندة 21) هدف التنمية المستدامة على أنه((التوفيق والملاءمة بين الفاعلية الاقتصادية وحماية البيئة والإنصاف الاجتماعي)) ودعت إلى التفكير كونياً والعمل محلياً على زيادة الإنتاج(اقتصاد) ومحاربة الفقر واللامساواة (مجتمع) واحترام البيئة(الحفاظ على البيئة).

4- التضامن بين الأجيال الراهنة والمستقبلية، أي أنها تجمع وتُلائم بين الاهتمامات الأفقية(المكان) والعمودية(الزمن) ولكن السؤال الذي يطرحه المؤلف بحق هو: الى أي مدى يمكن التوفيق بين مكونات غالباً مايكون بينها تناقضات في ظل حكم عالمي هش لايزال بلا مؤسسات فاعلة تتولى عملية الضبط والتنظيم والإشراف ويقدم المؤلف أمثلة على ذلك ومنها:

أ- إن الحركات البيئية تعتني فقط بالمكوّن البيئي للتنمية المستدامة فهي تعمل ضد عوامل التغير المناخي، وتسعى للحفاظ على التنوع البيولوجي، والسهر على الأمن الغذائي، ومحاربة التصحّر واجتثاث الغابات، والاقتصاد في استغلال الموارد المتحجرة والبترول وتشجيع الطاقة المتجددة ومحاربة التلوث..الخ ولكن هذه الحركات لا تكترث و لا تأخذ في الحسبان مصالح الدول الصاعدة الساعية إلى اللحاق بالركب الحضاري الغربي.

ب- تعمل المنظمات المالية الدولية(البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) على تشجيع الدول النامية على اعتماد استراتيجية للنمو الاقتصادي كوسيلة وحيدة لمحاربة الفقر ،و تحث الدول النامية على تشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار في أراضيها لخلق فرص عمل وإنتاج ثروة تمكنها من سداد ديونها المتراكمة وقد يتطلب ذلك استغلال الغابات بحثاً عن المواد الأولية كالمعادن والبترول، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من التصحر والتلوث واستغلال الموارد غير المتجددة مما يعرض إلى حرمان الأجيال القادمة الاستفادة من الخيرات الراهنة.

ت- أما المنظمات غير الحكومية فتركز نشاطها على فضح مساوئ العولمة غير المسيطر عليها من قبل الحكم العالمي الهش، خاصة البعد الاجتماعي حيث تؤدي العولمة في الدول النامية إلى زيادة الفوارق في توزيع الثروة وازدياد البطالة واستفحال الفقر وتهميش شرائح جديدة من السكان.

إن هذا التناقض والتنوع هو الذي يجعل من التنمية المستدامة مقاربة وسياسة وثقافة قبل أن تكون برنامج عمل واستراتيجيات وهو ما يعّرضها احياناً إلى أن تكون مجرد شعارات أو

طوباوية بعيدة المنال لأن تحقيق التنمية المستدامة يحتاج أولاً وقبل كل شيء إلى استتباب الأمن والاستقرار والحرية في الاختيار لتلبية الحاجات وضمان الصحة والتعليم.

تأسيساً على ذلك يرى المؤلف أن التنمية المستدامة والعولمة وضعتا حداً للتنمية المحلية بمعزل عن العالم فنحن في عالم متصل ومتشابك ومتفاعل ضعف فيه دور الدولة التي فقدت القدرة على وضع سياسة إرادوية أو التخطيط متوسطة المدى للتنمية، وبعض الدول واقعة تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية بغية مواجهة الديون المتراكمة ولتمكينها من الحصول على قروض جديدة، وأحياناً تفرض المؤسسات المالية أجندات واختيارات اقتصادية تتناقض ومتطلبات التنمية المستدامة، وأحياناً أخرى يتم الأخذ باستراتيجيات واعتبارات الشركات العالمية الكبرى بصرف النظر عن المجهودات المحلية واعتباراتها.

مما لاشك فيه إن المستفيد الأكبر من ضعف الدولة هي المنظمات غير الحكومية وهذا ما يفسر صعوبة العلاقات بين الطرفين فالمنظمات غير الحكومية تسعى في مجالات متعددة إلى إنشاء بنى وهيكليات موازية أو منافسة للدولة كما يحصل في مندبات((بورتو اليجري) (Porto AIIeJ re) أي إن دور المجتمع المدني أصبح أساساً ـ وليس فقط ـ تعبيراً عن القيم الديمقراطية عالمياً وإنما بصفته الهيئة المكملة والمحافظة على استمرارية عمل الدولة والمنظمات الدولية.لقد أشرت في كتابي المجتمع المدني(2) والدولة إلى أن ضعف الدولة ليس في صالح المجتمع المدني ذاته الذي لا يمكن أن يتفرع ويأخذ أبعاده إلا في ظل دولة قوية وليس هناك في عالم اليوم وفي ظل العولمة المتوحشة دولة قوية ومجتمع مدني قوي.

إن الذي يسيطر على العالم اليوم هو

الفوضى وليس النظام ويؤكد المؤلف محمد بن عيس الجابر هذا الرأي حيث يكتب أنه في بداية هذا القرن لاتزال الفوضى هي الصفة الملصقة بالعولمة فالنداءات تتعالى والضغوطات تتضاعف لقوننة العولمة وأنسنتها وهنا تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً ايجابياً في هذا الإطار فبفضل ضغوطاتها أصبحت مسألة إلغاء ديون الدول النامية على جدول أعمال المؤتمرات الدولية ويعود إليها أيضا الفضل في تعميم مصطلح التنمية المستدامة والتجارة العادلة ومحاربة مرض فقدان المناعة ولكن هذا كله بقي تحت سقف النداء والتمنيات، فلا يزال الخلل في التسيير والفشل في اختيار الأهداف أو في التواجد على الأرض في الوقت المناسب هو السائد لدى العديد من المنظمات غير الحكومية.

وتبقى الدولة القوية العادلة عامل الاستقرار الأساسي في تنظيم المجتمعات ودفعها نحو التنمية ففي عالم اليوم كما يكتب المؤلف تتحمل الدولة مسؤولية ضخمة في إدارة مسار

الاندماج في الاقتصاد العالمي من جهة وفي تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، من الجهة الأخرى أن الدولة هي المعنية بإنجاز الإصلاح والتغيير الهادف إلى التحديث في الواقع العربي بغية المشاركة والمساهمة في حضارة القرن الواحد والعشرين حيث يأتي هذا الكتاب في إطار تلك المساهمة.

إن المساهمة العربية في الحضارة العالمية لم تكن ذات شأن قليل فعلى مدى ستة قرون كما يكتب محمد بن عيسى الجابر كانت الحضارة العربية حضارة عالمية منفتحة على الشعوب كافة، أخذت وأعطت واعتمدت الحضارة الإسلامية في أوجها بين القرن الثامن الميلادي والقرن الحادي عشر على مساهمة وإبداعات العرب بالدرجة الأولى ثم الفرس، ثم جاءت لاحقاً مساهمة الأتراك ذات الطابع العسكري المميز لها، بينما امتاز العرب بالنبوغ الثقافي والسياسي والعلمي وكذلك الفرس.

وبين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر كان للمسلمين ثلاث ممالك هي: الدولة العثمانية والدولة الفارسية والمملكة المغولية في الهند ولم تهتم كل من الإمبراطورية العثمانية والمملكة المغولية بالعلم والثقافة كثيراً بل أولتا الاهتمام للعلوم العسكرية والهندسية على العكس من الدولة الفارسية حيث تطورت نهضة فكرية قام بها علماء ومفكرون كبار .كما برز في المجتمعات الإسلامية حركات ومذاهب إصلاحية تزامنت مع ظهور فلسفة التنوير الأوربية في الفترة من 1720- 1770 وهي ظاهرة ثقافية وفلسفية تطورت في الأصل في فرنسا وألمانيا وبريطانيا على مدى نصف قرن تقريباً وطبعت عصرها بصفتها حركة مناهضة للدين ومناهضة للحكم المطلق ومؤيدة لقوة العقل اللامتناهية . وتدعو فلسفة التنوير إلى قطيعة مع الدين المسيحي الأوربي وماضيه. وأما المفكرون المسلمون الممثلون للنهضة فلم يفكروا بظاهرة التنوير والحداثة كقطيعة مع الماضي بل بالعكس فقد سعوا إلى ربط العلاقة مع الماضي ولم ينظروا للتنوير بمنظار التقدم والتحرر من الماضي المكبل وإنما نظروا إليه بمنظار نهضة الحصان من كبوته وهكذا بدأت النهضة بصفتها حركة لغوية أدبية ناجمة عن الاحتكاك بأوربا.

لقد استفاق العرب من نومهم على مدافع نابليون ويؤكد الجابر هذه المقولة في اعتباره ان الاستعمار كان الحافز ليقظة العرب الذين أثبتوا في القرن المنصرم قدرتهم على المواجهة والمجابهة ونجحوا بالتحرر من الاستعمار باستثناء فلسطين.

وهم اليوم أمام تحد من نوع غير مسبوق وهو تحدي الإبداع التكنولوجي والألكتروني والتقدم في العلم والنمو في الاقتصاد وذلك فعلى العرب متابعة التقدم الحاصل في الغرب

ودراسته ووضع استراتجية عربية ثقافية وحضارية في المجال العلمي والفكري والفني كما هو الحال في الصين والهند والبرازيل وما يشجع على السير في هذا الطريق هو الوعي العربي الجديد والارتباطات القوية بين الأقطار والشعوب والانفتاح الكبير الحاصل على التيارات الخارجية والتوجه نحو المشاركة في إنشاء تجمعات إقليمية يحددها الجوار والجغرافيا والمصالح الاقتصادية المشتركة وهذا التوجه سيساهم في تخطي التجزئة من جهة وسيعزز البنى التحتية من جهة أخرى، وسيولي الاقتصاد أولوية على السياسة.

إن دور الدولة اليوم ـ كما يرى المؤلف ـ هو أن تصبح الحافز على التقدم المادي والمعنوي وإفساح المجال أمام المجتمع المدني لأن يلعب الدور المنوط به ، فالدولة في العالم العربي لم تعد اليوم كما كانت في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي فلقد كانت في زمن الثورات والاستقلال مفرطة في أهدافها وطموحاتها ، وكان يعتري قادتها الشعور بتملك الحقيقة المطلقة ولم تتسامح مع من يخالفها الرأي. إن شعور تملك الحقيقة جعل الثورات جميعها تلجأ إلى القمع ومناهضة الديمقراطية وطّور لديها العقدة/الشعور بالاضطهاد تجاه الداخل والخارج خاصة أنها تأسست على مثال النظام الشيوعي واختلقت قضايا كبرى التّفت حولها الجماهير بعواطفها ، هكذا وبعد الاستقلال صار الحديث السائد هو خطاب الثورة وعناوينها الكبيرة وليس حديث الإصلاح ومفرداته الملموسة والواقعية وأصبح توكيد الذات الثورية هو الهم اليومي والأساسي مما لم يدع مجالاً للتخطيط العلمي أو الواقعي أو إلى وضع استراتيجيات طويلة الأمد من أجل التنمية والتحديث. ونتيجة تلك السياسات غير الواقعية والمفرطة بأهدافها فقد أصبحت الدولة اليوم في معظم البلاد العربية عاجزة عن القيام بمسؤولياتها وبالتالي أضحت تتخلى عن تلك الأهداف المفرطة تدريجياً ونتج عن ذلك قطيعة تدريجية بين الدولة والشعب وبدأ الشعب يعيش على هامش الدولة.

وفي تحليل دقيق ورؤيوي يقول المؤلف الجابري: إن الحركات الإسلامية استغلت تلك الحالة وأصبحت تتموضع بين الدولة والشعب مستغلة القلق العام تجاه المستقبل، ومحاولات الدول الكبرى الهيمنة على الدول الضعيفة باسم الاقتصاد تارة وباسم أيديولوجية حقوق الإنسان تارة أخرى.

ويتجلى القلق العام تجاه المستقبل بالموقف من الديمقراطية(على سبيل المثال لا الحصر) إذ تنظر بعض الدول العربية إلى الديمقراطية كأداة ميكانيكية تزيينية فأخذت بمظاهرها الخارجية كالتعددية الحزبية والبرلمانية والانتخابات ولم تأخذ مضمونها الأساسي ألا وهو الإنسان كقيمة عليا وبالتالي الكرامة الإنسانية والضمير الإنساني والحرية الإنسانية كقيم أساسية لكلّ ديمقراطية.

تأسيساً على هذا الفهم يرى المؤلف أنه لابد من الاعتراف بأن العولمة- رغم نواقصها ومساوئها – قد فتحت الباب على فوائد جمّة للإنسان. فالعولمة في الأساس هي ظاهرة ترمي إلى زيادة اندماج الاقتصاديات في نظام السوق ذي البعد العالمي وبالتالي فهي تؤثر في فضاء الاقتصاد الحقيقي(الإنتاج والاستهلاك والخدمات) وفي الفضاء المالي(العملة ورأس المال) وأنه من أجل تحقيق إدارة أفضل للعولمة لابّد من مسار جديد لها يعطي الأولوية للإنسان وتأكيد البعد الاجتماعي للعولمة الذي يفترض إيجاد إدارة صالحة وديمقراطية للعولمة تضمن المشاركة والمحاسبة وحكم القانون، واحترام المؤسسات والاندماج التدريجي بين الدول العربية، فالانسجام بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية هو اكبر مساهمة من أجل ولوج العولمة والمساهمة في إدارة أفضل في إطار حكم القانون والديمقراطية والبرلمانية واحترام ميثاق حقوق الإنسان والمساواة فتوافر تلك الشروط هو الأساس لاندماج الدول العربية في عولمة عادلة ومنتجة عبر تحقيق وحدتها الاقتصادية التدريجية في سوق عربية واحدة(تقود فيما بعد إلى أمة عربية واحدة- الكاتب) كما دعت إلى ذلك قمة الكويت الاقتصادية الأولى التي عقدت في الكويت يومي 19- 20 كانون الثاني عام 2009 والتي تمخض عنها قرار بإنشاء السوق العربية المشتركة حتى عام 2015 ويرى المؤلف أن ذلك من علامات الجدية والعقلانية الجديدة في العمل العربي المشترك ونرى من جانبنا إن هذا القرار سينضم إلى قائمة القرارات السابقة والتي يحتضنها الغبار والعناكب على رفوف جامعة الدول العربية.

ويرى المؤلف أنه يمكن أن تبني شروط التحديث في العالم العربي من خلال التعامل الخلاق مع العولمة ومن خلال ابتكاراً وإنتاجاً بواسطة التأقلم مع أدواتها الجديدة والتحكم بها فالانخراط الواعي في حضارة العولمة هو الحرية بعينها التي ستتيح للبلاد العربية بناء النظام الديمقراطي المشارك في حركة الحداثة العالمية والوعي بإنسانية واحدة متضامنة وبمواطنة عالمية، والقبول الطوعي بالمسؤوليات الأخلاقية والقانونية والاقتصادية المترتبة على ذلك ، فالتضامن والعدالة مفهومان وقيمتان مشتركتان بين البشر جميعاً لا يقومان من دون أقنوم أساسي يعتبر ركيزة في أساس أي بناء اجتماعي وهو الحرية.

إن الحرية هي الطريق إلى العولمة ومن دونها نسير إليها تابعين لا مخيّرين، لأن الحرية هي التي تفجر طاقاتنا الإبداعية وتجعلنا قادرين على الدخول في لعبة المنافسة والسباق إلى الأفضل، ولكن الحرية تعني بلوغ سن الرشد وتحمل المسؤولية وفي هذا الإطار تعني احترام الواجبات الأدبية في العمل والإنتاج. ومن هنا يأتي دور الدولة من حيث ضمان تأمين مستلزمات نجاح الوظيفة العامة، فهي المعنية بالحفاظ على المستوى الأخلاقي المرموق ومحاربة الفوضى وتطبيق القانون الانضباطي في حال المخالفة.

يخصص المؤلف فصلاً كاملاً للحديث عن الواجبات الأدبية(الديونطولوجيا) والقيم والأخلاقيات المهنية والشخصية للموظف في الوظيفة العامة. فمن هو الموظف العام؟ وماذا يقصد بالواجبات الأدبية.

ولا أخفي القول: إن الدافع الأكبر للقيام بدراسة هذا الكتاب كان بالضبط تلك الفقرة المتعلقة بالموظف العام والواجبات الأدبية حيث وصل هذا المفهوم إلى مستويات متدنية من اللامبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية.

إن الموظف العام هوكل من يشغل وظيفة من وظائف الجهات الحكومية أيا كانت طبيعة عمله أو مسّمى وظيفته. والموظفون العموميون يتحلون عادة بالأخلاق الكريمة لأنهم عمال الدولة القوّامون على مصالح المواطنين وحسن السير والسلوك ضروري حتى يؤتمن على السلطات العامة التي تخولها له الوظيفة.

أما الواجبات الأدبية (الديونطولوجيا) فنعني بها مجموعة الأنظمة التي تقرّها الوظيفة لنفسها وتحدد فيها سلوكيات الموظف وهي بالأصل فكرة فلسفية يونانية قديمة تعود إلى ما عرف بـ(قسم هيبوقراط) في القرن الرابع قبل الميلاد. وفي القرن التاسع عشر تمكن بعض المثقفين من وضع قواعد جديدة لإعادة العمل به كدليل للواجبات الأدبية أو(علم الواجبات) وبناء عليه أصبحت ممارسة المهنة أو الوظيفة تحتاج إلى احترام مجموعة أنظمة وواجبات، وفي حال انتهاك الموظف أو صاحب المهنة للواجبات الأدبية لوظيفته أو مهنته فان لجنة مراقبة الواجبات الأدبية أو هيئة الحكم والقضاء هي المسؤولة عن العقاب.

وفي هذا الإطار فإن دليل الواجبات الأخلاقية يعتمد على القيم الأساسية التالية:

1- الضمان الدائم والكفالة في كافة الظروف للحقوق وللحريات وللكرامة الإنسانية.

2- تحريم أي شكل من أشكال التمييز سواء كان ذلك نحو المواطنين أو نحو الموظفين.

3- ممارسة السلطة العامة للنزاهة وللاستقامة والاستقامة لا تعني فقط محاربة الفساد والحيادية وإنما تعني أيضاً الإنصاف، وشخصانية الخدمة والكفاءة المهنية والمصداقية. كما لا تعني الاستقامة مجرد احترام القانون وتطبيقه بل تكون الإدارة قدوة ومثلاً يحتذى به ويجب أن يكون لدى المواطن الثقة بالإدارة وممثليها.

4- الوفاء،وهذه القيمة تعني أن المهام المنوطة بالوظيفة العامة قد جرى إعدادها بشكل بناء ووفق الأهداف المرجوة منها وأن تلك المهام قد نفذت بوعي وفي إطار احترام القانون واحترام الشرعية.

5- الكتمان كقيمة لا يعني حرمان الموظف من حرية التعبير، كما أنه لا يعني عدم تزويد المواطنين بالمعلومات التي يطلبونها وإنما القصد أن من حق السلطة تحديد حرية التعبير في إطار خدمة المصلحة العامة.

ولدى ممارسة الخدمة فإن احترام كرامة الوظيفة أو المهنة يتطلب من الموظف :

1- أن يتجنب أي سلوك يسيء إلى كرامة المهنة مثل: اللباس غير المحتشم أو استخدام الكلام الجارح مع زملائه أو الاستغابة أو التشهير بزميل عمل.

2- أن يكون تحت التصرّف ومستعداً للقيام بعمله بشكل مهني ومحترف فجودة العمل تعتمد بشكل كبير على السلوك المهني للموظف.

3- احترام مواعيد العمل وساعات الدوام.

4- أن يستعمل وسائط الاتصال بشرف وأمانة انسجاماً مع متطلبات الخدمة وفي هذا الإطار على الإدارة احترام الحياة الخاصة للموظف.

5- تجنب تناول الكحول أو تعاطي المخدرات في أثناء العمل باستثناء الدافع الطبي.

كما أن على الموظف عند إجراء اتصالات مع الآخرين أن يتمتع بالقيم التالية:

1- الحرص على تقديم أفضل الخدمات.

2- عدم اللجوء إلى استخدام الإكراه لدوافع غير قانونية.

3- الجودة كعمل جماعي يشارك في صنعه الجميع.

4- النزاهة بمعنى عدم الحصول على امتيازات ليست من حق الموظف.

5 - التجّرد وتعني هذه القيمة أن القناعات السياسية أو الفلسفية أو الدينية أو العلاقات مع السلطة السياسية لا تؤثر ولا تتدخل في علاقة الموظف مع المواطنين أو مع الشركاء.

6 - احترام الحياة الخاصة بتجنب إفشاء الأسرار وبالحفاظ على المعلومات الخاصة بالمواطنين.

7 - سهولة المنال (المنالية) على الإدارة والموظف العام أن يكون سهل المنال ويستقبل المواطنين ويجيب على اسئلتهم ويقدم الخدمات المرجوة لهم.

8 - المسؤولية: كل موظف مسؤول عن المهام المنوطة به وعليه أن يكون مستعداً للمساءلة عن أعماله.

ويتمتع الموظف العام بالصفات التالية:

1- احترام الشرعية والقانون كأمر مفروض على كل نشاط.

2- الفاعلية أي أن يكون الموظف ذا مهنية عالية والا يغرق في البيروقراطية.

3- المسؤولية فالموظف الذي يتحمل المسؤولية أمام السلطة السياسية وأمام الموظفين هو خير كفيل وساهر على احترام قيم الخدمة العامة والوظيفة العامة.

4- الجودة هي خير ضمان للفاعلية.

5- الشفافية وهي قيمة مهنية جديدة أصبحت تميز المجتمعات الحديثة والمتطورة إلا أنها تصطدم بتناقضها مع سياسة مصلحة الدولة والقيمة الخاصة بالسرعة المهنية.

6- الاستقلالية إن التمتع بنوع من الاستقلالية عن السلطة بمقدار يمكنه من التكيف للمتطلبات الجديدة لكي يقدم الخدمات والأجوبة الفاعلة.

7- التكليف: من المفترض أن تتكيف الخدمة العامة لتتماشى مع الحاجات المتغيرة للمصلحة العامة.

8- الاستمرارية تستدعي دفاع الدولة عن نفسها ضد أي اعتداء خارجي وحماية المواطنين والاستمرارية تعني أيضا الاهتمام بالموظف الذي يفقد وظيفة نتيجة عدم حاجة المصلحة العامة لها فتحمل مسؤولية كهذه من قبل الإدارة ضروري للحفاظ على التلاحم الاجتماعي وتماسكه.

9- النزاهة: لاشك بأنّ درجة الفساد في الإدارة العامة هي خير مؤشر للصحة الديمقراطية في بلدنا. ومن هنا إصرار الموطنين على استقامة الموظفين وعلى احترام السلطة لهذا المبدأ؛ أما النزاهة فتذهب أبعد من الاستقامة فهي ترمي إلى تجّرد الموظف وترفعه عن مصلحته الشخصية عندما يتطرق إلى موضوع محدد وعليه أن يقوم بعمله بكل أمانة وصدق وأن لاتقوده في ذلك ذاتيته أو مصلحته الشخصية.

10- القدوة: يصبح الموظف قدوة إذا احترم القيم المذكورة أعلاه وتصّرف في عمله وفقها. وعلى المسؤول أن يكون قدوة للآخرين فلا يمكن مطالبة الموظف بالمثالية إذا كان رأس الهرم لا يشكل مثالاً يحتذى به.

إن تمتع المجتمع والدولة بثقافة تتحرك وفق القيم المذكورة آنفاً يعني زيادة الثقة بشرعية الحكومة وتصرفاتها أو ما يطلق عليه اليوم بمصطلح الحكم الرشيد الذي يعني أساساً التوفيق بين المصالح المختلفة وتتحمل الدولة مسؤولية أساسية في ضمان الحكم الرشيد وهذا

يتطلب منها دعم مؤسسات الحكم وإصلاح الوظيفة العامة أو ما نطلق عليه: الإصلاح الإداري. إن الأساس في الحكم الرشيد هو سيادة القانون وتدعيم دولة القانون في المجالات التالية:

أولاً: الحكم الديمقراطي المبني على تفعيل البرلمان ودعم مؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني ورعاية حقوق الإنسان ودعم الأطر القانونية للأحزاب والجمعيات.

ثانياً: الحكم الإداري المبني على تحسين وسائل الإدارات العامة وتقوية التنسيق والتشاور والتعاون بين مختلف مؤسساتها ومحاربة الغش والفساد وضمان الشفافية واحترام الواجبات الأدبية.

ثالثاً: الحكم المحلي ويتمثل ذلك بدعم التنمية الريفية والمحلية وتدعيم مسار اللامركزية.

رابعاً: الحكم الاقتصادي ويعني تقوية القدرات الوظيفية في إدارة الاقتصاد والمال ودعم وتطوير القطاع الخاص.

خامساً : دعم تطوير برنامج وطني للحكم الرشيد يقوم على إصلاح الوظيفة العامة ووضع استراتيجيات لتحقيق لامركزية التعليم والصحة ولخصخصة جزئية لبعض مرافق الخدمات العامة.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن دليل الواجبات الأدبية للوظيفة العامة ليس متوفراً بشروطه الآنفة الذكر حتى في أرقى الدول الغربية ففي فرنسا مثلاً لا يوجد دليل واجبات أدبية عام ساري المفعول على موظفي القطاع العام كافة بل هناك أنظمة ولوائح وقوانين، وأن الشرطة الفرنسية هي الوظيفة العمومية الوحيدة التي اعتمدت دليل واجبات أدبية خاصاً بها يعلق في مراكز الشرطة الفرنسية كافة. أما في بلجيكا وبولندا وتشيكيا وهنغاريا فلا يوجد دليل واجبات أدبية للوظيفة العمومية وهذا يعني أن الموضوع يدخل في إطار اليوتوبيا(3).

وإذا كان ينظر إلى الوظيفة العامة عبر التاريخ من منظار الكرامة والواجب الوطني فان الوظيفة العامة لا تزال عاجزة شأنها شأن الديمقراطية عن التعامل مع المال بشكل طبيعي فهي تخاف من جاذبيته القوية وترهب سلطته وتأثيره على الفرد.

وعلى عالم السياسة وهذا ما يجعل من محاربة الفساد أولوية قصوى في العديد من دول العالم ، وأود أن أشير بشيء من التفصيل لهذه الظاهرة الخطيرة خدمة للكتاب وتأصيلاً له.

إن الحديث عن الفساد متشعب ومتنوع وتاريخي فهو أحد الظواهر التي رافقت نشوء المجتمعات في كل الأزمنة والأمكنة وليس أدل على ذلك من أن الحديث عن المدينة الفاضلة

بقي حلماً يراود البشرية منذ افلاطون وحتى اليوم مروراً بالفارابي وتوماس مور وغيرهم من الفلاسفة الطوباويين.

لقد اجتهد المفكرون والفلاسفة في إعمال العقل للوصول إلى مدينة/جمهورية نظيفة خالية من الفساد بأنواعه المختلفة وما يزال الاجتهاد قائماً وكذالك الفساد حتى أنه قد أنشئت منظمة خاصة تعني بالفساد وتطوره وهي منظمة الشفافية الدولية(4)

تتعدد تعاريف الفساد بتعدد المدارس الاجتماعية واللغوية:

- في القاموس العربي: المنهل يتمثل الفساد في انحلال الأخلاق ورشوة الموظف.
- في القاموس الفرنسي(5)(لاروس) الفساد هو الانحلال والتعفن.. أو جريمة موظف يتاجر بسلطته.
- في معجم(وبستر) الدولي ورد الفساد على انه إقناع شخص مسؤول عن طريق وسائل خاطئة بانتهاك الواجب الملقى على عاتقه.
- أما موسوعة(الامريكانا) فقد عرفت الفساد بأنه سوء استعمال موقع لمصلحة شخصية ومعنى الكلمة يتغير بحسب الثقافات والأزمنة، وأنه ليس كل ما هو فاسد بالضرورة يكون معرفاً بالقانون الدولي وان الفساد موجود خصوصاً في الحضارات التي تنمو وتتوسع.

أما البنك الدولي فقد وضع تعريفاً للفساد وللأنشطة التي تندرج ضمنه على النحو التالي: إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص. فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول طلب أو ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء أو طرح لمناقصة عامة. كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو إعمال خاصة تقديم رشوات للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج القوانين المرعية.كما يمكن للفساد ان يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة بدون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.

ويتبين من هذا التعريف تقاطعه مع دليل الواجبات الأدبية للوظيفة العمومية.

أما (هنتغتون) فيربط بين الفساد والمؤسسة السياسية فهو يعتبر أن الفساد هو أحد المعايير الدالة على غياب المؤسسة السياسية الفعالة التي شهدها عصرنا الحالي وعليه فإن الفساد ليس نتيجة لانحراف السلوك عن الأنماط السلوكية المقبولة فحسب بل إنه نتيجة لانحراف الأعراف والقيم ذاتها عن أنماط السلوك القائمة والمعهودة.

إذن وبشكل مختصر يمكن أن نعرف الفساد بأنه سلوك منحرف لتحقيق مكاسب شخصية.

وتتنوع أسباب الفساد إلى:

1- **أسباب اجتماعية:** تشكل حصيلة التنشئة الاجتماعية الطويلة قيماً وأعرافاً تُعَدّ قاعدة انطلاق للسلوك التنظيمي للإفراد فعلى سبيل المثال: إذا سادت الو لاءات الضيقة ما قبل الوطنية(العشائرية والطائفية) فإن الأرض تصبح خصبة لنمو الفساد وتكاثره.

2- **أسباب سياسية:** يرتبط اتساع مساحة الفساد بطبيعة عمل الدولة ويكاد الإجماع يتم على أن مساحة الفساد تتسع كلما افتقدت الأنظمة الحاكمة في استراتجيتها السياسية وخططها وبرامجها إلى:

- سلطة تشريعية تتمتع بالكفاءة والقدرة.
- سلطة تنفيذية تتمتع بالجدارة والإمكانية والولاء للمصلحة العامة.
- سلطة قضائية مطلقة الصلاحية في تطبيق القانون.
- سلطة إعلامية قادرة على التعبئة الجماهيرية في إطار حيادي نزيه.
- مناخ تنافسي سياسي شفاف.
- مبدأ الفصل بين السلطات عنوان للحكم الرشيد.

3- **أسباب اقتصادية:** يتعلق بطبيعة حجم تدخل الدولة في المنشط الاقتصادي ومستوى الأداء الاقتصادي للدولة وتتحدد في:

- قصور الدولة في إعادة توزيع الثروة القومية.
- ارتفاع معدلات البطالة بنوعيها واستمراريتها.
- افتقار القوانين واللوائح المالية والإدارية للعدالة والوضوح.
- ضعف القدرة القيادية على اتخاذ القرار المناسب.

4- **أسباب إدارية :** وتتجسد في:

- التفاعل الضعيف بين الجهاز الإداري للدولة والمواطنين في المجتمع.
- كثرة القيود والإجراءات الإدارية على المعاملات وطول مدة انجازها.

- غموض السياسات والإجراءات الإدارية وتعرضها لتغيرات متعددة تبعاً لأهداف وغايات القيادة السياسية.
- تمركز الصلاحيات الواسعة في قمة الهرم الإداري للجهاز العام وقصور التفويض للمستويات الأدنى.
- تعدد أجهزة الرقابة والتفتيش الإداري.
- تحول صغار الموظفين إلى عملاء لأصحاب السطوة والنفوذ داخل الجهاز الإداري للدولة

إن الفساد يؤثر بشكل مباشر على الكفاءات والفعالية لأداء الجهاز الحكومي ويؤدي إلى الانحلال الخلقي وتفشي الأساليب اللاأخلاقية وتدهور القيم وسيادة النفاق الاجتماعي.

ويرى المؤلف أن الحجم الهائل والتعقيدات المميزة لهذه الظاهرة يتطلب وضع أهداف متواضعة ومحددة لمحاربتها وأولى هذه الأهداف فهمُ ظاهرة الفساد فقبل علاج الظاهرة لابد من معرفة كنهها وتحديد أبعادها المتعددة وبعد عملية التشخيص ووضعه تحت المجهر يتم ضبطه ومراقبته وتقليص تأثيراته السلبية بفترة زمنية وجيزة ومعقولة إذا جرى اعتماد مقاربة شمولية لمحاربته وهنا يلعب دليل الواجبات الأدبية واحترام مفرداته وتطبيق القانون دوراً فاعلاً. وهناك دول ربطت تشريعاتها في محاربة الفساد بالقانون الدولي وبالاتفاقيات الدولية ضد الفساد التي اعتمدتها الأمم المتحدة في 31 أكتوبر عام 2003 في مجالات تبييض الأموال ولجأت دول آخري إلى حملات تقشفية تحت شعار(الأيادي النظيفة) كمؤشر لانجاز الحكم الرشيد والشفافية ووضعت المساعدات الاقتصادية للتنمية تحت المراقبة كما قامت أيضا بتفعيل دور المجتمع المدني في محاربة الفساد كما قامت دول أخرى بإصلاحات إدارية بغية إصلاح الوظيفة العمومية وإعادة الاعتبار لها لتلعب دوراً فاعلاً في المنافسة والتكيف لنتائج العولمة وسعياً لمحاربة الفساد والانغلاق على الذات في الإدارات العامة.

بادرت هذه الدول إلى وضع تشريعات جديدة وواجبات أدبية خدمة للمصلحة العامة وللمواطنين ومن هذه الدول: إسبانيا التي أصدرت قانوناً جديداً للوظيفة العامة في 12- 4- 2007 يحدد قيم ومبادئ العمل في الإدارات العامة وهي المساواة والاستحقاق والكفاءة كمبادئ موجهة لمن يرغب في الالتحاق بالوظيفة العامة وأنه لكي يحصل على ترقية فان عليه التمتع بالقيم التالية: الحيادية والفاعلية والشفافية والتقييم والمسؤولية.

وكذلك الدانمرك التي أصدرت حكومتها المركزية عام 2003 وثيقة خاصة باستراتيجيتها بشأن الموظفين . وفي كندا تمّ اعتماد دليل الواجبات الأدبية للوظيفة العمومية في أيلول 2003 لا تختلف فقراته في عمومها عن تلك التي ذكرت سابقاً.

ويختم مؤلف الكتاب بالقول: نعم العرب قادرون على مضاعفة الجهد وعلى المستويين الخاص والعام بغية تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربيين وتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية كذلك جعلها أكثر قدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ويرى المؤلف أن هناك وعياً عربياً رسمياً وشعبياً قادراً على خلق دينامية جديدة تعيد للأمة دورها الفاعل ومساهمتها الايجابية للمشاركة في بناء صرح الحضارة الإنسانية المعاصرة وضمان مستقبل أفضل للأجيال العربية الصاعدة والقادمة. وأقول أخيراً مع المؤلف: نعم العرب قادرون ولكن هل يستطيعون؟!..

الإحالات والهوامش:

(1) الشركات العابرة للقارات ومتعددة الجنسيات هي:(305 شركة أمريكية) ـ (209شركة يابانية) ـ (223شركة أوربية) ـ (40شركة كورية جنوبية) ـ (29شركة صينية) ـ (32 شركة تايوانية) ـ (19 شركة روسية) ـ (13 شركة برازيلية) ـ (12 شركة هندية)

(2) صدر عن دار الفكر- دمشق 2008.

(3) اليوتوبيا مصطلح نحته توماس مور 1478- 1535 في عام1516 في كتابه الموسوم بـ: اليوتوبيا ويعني المصطلح المدينة غير الموجودة.

(4) أنشئت منظمة الشفافية الدولية عام 1993 ومقرها في المانيا ـ برلين.

(5) انظر: الإصلاح الإداري ـ الفكر والممارسة ـ أعداد: ديالا الحاج عارف ـ سلسلة الرضا 2003 ط1 ـ دمشق ـ ص77 ومابعد.

❑❑

عوامل نهضة الأمة العربية والإسلامية في

لقاء السيد الرئيس بشار الأسد بالسادة العلماء ورجال الدين وأئمة وخطباء المساجد والداعيات

دمشق 23 نيسان 2014 ـ وزارة الأوقاف

أرحب بكم السادة العلماء. أرحب بكن السيدات الداعيات. خلال أحاديثي كلها، عندما أذكر رجال الدين أو العلماء، فهي تشمل بشكل آلي الداعيات. فأنتم تقومون بعمل واحد. وأقول للجميع الحمد لله على وصولكم بالسلامة، وأود أن أرحب بشكل خاص بالسادة العلماء الذين أتوا من محافظة حلب، وإصرارهم على المجيء اليوم بالرغم من الظروف التي تعرضت لها حلب خلال الأزمة بشكل عام، وخلال الأسابيع الثلاثة الماضية بشكل خاص. وهذا الترحيب الخاص لأن هذا اللقاء لم يكن من الممكن أن يكون كاملاً ومكتملاً ومثمراً من دون وجود محافظة حلب، أو أبناء محافظة حلب، لأن حلب هي توأم دمشق، ولأن الحضارة الشامية، بمعنى بلاد الشام، الحضارة السورية، مرت أو نشأت من دمشق ومن حلب، ولأن محبتي لحلب محبة كبيرة يعرفها كل مواطن حلبي. فأهلاً وسهلاً بكم، وأهلاً وسهلاً بالجميع، والحمد لله على سلامة الجميع بوصولهم إلى هذا المكان.

طبعاً، مجيئكم اليوم يعبر عن الحس العالي بالمسؤولية الوطنية الذي تتحلون به، وهذا ليس غريباً. فهذه الشريحة، هذا الحقل، هذا القطاع، العلماء تحديداً، تعرضوا لضغوط هائلة جداً خلال الأزمة من أجل تغيير مواقفهم، من أجل التنازل عن قول كلمة الحق، من أجل التنازل عن الأخلاق التي يتحلون بها انطلاقاً من الأخلاق الإسلامية، أو جعل هذا الدين أداة لأجندة محددة يحكمها الدولار أو تحكمها سياسات محددة. ولكن الموقف كان معاكساً تماماً.. كان المزيد من الصمود من قبل هذه الشريحة، من قبلكم. هذا الصمود كان أساسياً في صمود الشعب، وصمود البلد بشكل عام. وهذا ليس مستغرباً. فالسمة العامة لأدائكم خلال الأزمة كانت الوعي والشجاعة والوطنية والإيمان. هذا هو الرد، وهذا هو الأداء الوطني.

معروف عني أني لا أحب المجاملات. عادة لا أجامل، ولو كنت أريد أن أجامل أحداً لجاملت الأمريكيين. وعندما نجلس مع بعضنا كسوريين، وخاصة في هذه الظروف، فلا مكان للمجاملة. نحن نعيش في أزمة لم تتعرض لها سورية في تاريخها، وأي نوع من أنواع المجاملات والنفاق الذي اتسمنا به في هذه المنطقة بشكل عام، ربما في الشرق، هو الذي أدى بنا ليس إلى هذه الأزمة، فهي جزء من كل، وإنما إلى التخلف والذل والأشياء الكثيرة التي نشعر بالألم لأن الأمة العربية تعيشها اليوم.

لدي الكثير من النقاط التي أتحدث بها اليوم، وأتمنى أن يكون لديكم القليل من الصبر، وسأحاول الاختصار والمرور على عدد من العناوين التي تشكل توجهاتنا كدولة، وكقطاع ديني. وهناك ترابط بين القطاعين. تعلمون أن اللقاءات بيني وبينكم كقطاع ديني لم تبدأ في الأزمة، بل بدأت قبلها بفترة طويلة، لكنها تكثفت بعد الأزمة لأن الساحة التي اختارها الخصوم والأعداء لنا في سورية هي ساحة الصراع الديني بداية. وكانت عناوين هذه الساحة منذ البداية عناوين طائفية. ولا يمكن أن نحارب الطائفية إلا من خلال الدين الصحيح. وهذه الطائفية كان لها هدفان وليس هدفاً واحداً، الهدف الأول تفتيت سورية وإضعافها وجرّها إلى بحر من الدماء. وهذا الهدف ليس بالقديم، فقد سبق الأزمة بسنوات، ولكن هناك هدف أقدم بكثير، عمره عقود، هو تفتيت الإسلام عبر سورية، وعبر ليبيا والعراق. لكن هذا السلاح فعّال في منطقة بلاد الشام أكثر من مناطق أخرى لأنها متنوعة. فعندما نتحدث عن ليبيا نجد أنه لا يوجد فيها الوضع الطائفي عينه الموجود في منطقة بلاد الشام.

لقاء اليوم يأتي في سلسلة هذه اللقاءات، ولكن التوقيت والحجم والشكل هام جداً لأننا الآن نمرّ في مرحلة اتضحت خلالها لكثير من الناس الصورة الحقيقية لما يحصل، سواء

أكانت العوامل داخلية أم خارجية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، لأن الدور الوطني لرجال الدين والعاملين في الحقل الديني، والذي كان مشككاً به في بداية الأزمة، اتضح بالنسبة للكثيرين. عندما ألتقي بقطاع من القطاعات، لنفترض أنه عسكري أو ديني أو سياسي أو اقتصادي أو أي قطاع آخر، فإننا نتحدث في البداية عن الإيجابيات. وأنا قلت هذا الكلام بشكل معلن، قلته في الإعلام وفي مختلف اللقاءات. ولكن نسأل أنفسنا في مثل هذه اللقاءات هل كان من الممكن أن نكون أفضل؟ نعم بكل تأكيد. هل كان هناك تقصير من قبلنا جميعاً في هذا القطاع كالقطاعات الأخرى؟ أقول نعم. هل هناك عقبات؟ بكل تأكيد عقبات كثيرة. هل يمكن أن نتلافاها؟ لذلك نحن موجودون في هذا المكان من أجل الحوار حول هذه النقاط. في المحصلة، إذا انطلقنا من حقيقة واحدة بأننا أمام عشرات الآلاف من الإرهابيين السوريين، أنا لا أتحدث عن إرهابيين أتوا من الخارج، فعندما نتحدث عن عشرات آلاف الإرهابيين فهذا يعني أنه خلف هؤلاء حاضنة اجتماعية. هناك عائلة، هناك قريب وجار وصديق وأشخاص آخرون. يعني نحن نتحدث عن مئات الآلاف، وربما الملايين من السوريين، ولو كان مليوناً نقول ملايين. قد لا يبدو الرقم كبيراً، ولكن عندما نتحدث على المستوى الوطني عن مليون أو أكثر، أو حتى مئات الآلاف، في مجتمع عدد سكانه 23 مليون، فهذا يعني أننا أمام حالة فشل أخلاقي واجتماعي، وبالمحصلة فشل على المستوى الوطني. من يتحمل مسؤولية هذا الفشل؟ كلنا كسوريين. كل واحد في هذا المجتمع يتحمل المسؤولية بحسب موقعه، حتى ولو كان مواطناً ليس له أي موقع في الدولة أو في المجتمع لأن ما نراه هو من إنتاج المجتمع السوري، ولو لم يكن هذا الإنتاج موجوداً لما كان هناك قدرة للتلاعب بنا من الخارج أولاً، ولا كان هناك إمكانية لمجيء الإرهابيين والمتطرفين لأنهم ما كانوا قادرين على إيجاد نظراء لهم وحاضنة تحتضنهم في المجتمع السوري. فلننطلق من أننا كلنا نتحمل المسؤولية. ولكن بما أن الساحة التي تمّ اختيارها هي الساحة الدينية والساحة الطائفية، فلابد أن يكون للقطاع الديني، الممثل برجال الدين والدولة، التي تمثلها في مثل هذه الحالة وزارة الأوقاف، كلنا لدينا مسؤولية خاصة بالنسبة للأزمة. مع جسامة المسؤولية التي تبدو للكل، ففي كل محنة منحة، وعلينا أن نبحث عن هذه المنحة. هناك أبواب فتحت في مختلف القطاعات. في القطاع الديني تحديداً فتحت عدة أبواب، أولها تعزيز العلاقة المتبادلة بين شريحة القطاع الديني الممثل بالعلماء والدولة الممثلة بوزارة الأوقاف. فكلنا يعرف أن الحدود بين الأبيض والأسود في بداية الأزمة، بل قبلها بالواقع، لم تكن واضحة. كان هناك تداخلٌ بين الأبيض والأسود لدرجة الرمادي، وبالتالي لم تكن الرؤية واضحة. أتت الأزمة لكي تجعل هذه الألوان واضحة مثل رقعة الشطرنج. فالعلاقة والحدود بين الأبيض والأسود حادة

وواضحة ومحددة. هذا يعني بالنسبة لنا أولاً كدولة وكوزارة أوقاف، أنه أصبح من الأسهل التمييز ما بين العالم الوطني والعالم اللاوطني. أن نميّز بين العالم و رجل الدين، فليس كل رجل دين عالم في الحقيقة، بين العالم المتطرف والعالم المعتدل. في مفاصل كثيرة لم نرَ هذه الحقيقة. كنا نخلط. هذه حقيقة تحدثنا بها سابقاً خلال لقاءات حضرها معظمكم عقدت معي أو مع وزير الأوقاف، أوضحت الفرق بين العالم الحقيقي وبين الجاهل الذي يلبس عمامة العلم. والأهم من ذلك أوضحت الفرق بين العالم الصادق والعالم المنافق، الذي كان يأتي إلى الدولة ليضع حاجزاً بينه وبين الآخرين من شريحة العلماء لكي يحتكر هذه العلاقة، وربما يذهب أبعد من ذلك لكي يسوّق فُسوق بعض المسؤولين، وأنا وأنتم نعرف عدداً منهم شخصياً، ورأينا أن أغلب هؤلاء هم أول من تآمر على وطنه، وأول من فرّ عندما احتدت الأمور. من جانب آخر، وبالمقابل، كانت هناك شكوك من قبل كثيرين من العاملين في الحقل الديني، أو من الشارع الديني بشكل عام، تجاه نوايا الدولة، وكثيرون كانوا يتّهمون الدولة بأنها تستغل الفرصة لكي تعمل ضد الدين ولكي تقمع الدين ولكي تحددّ العمل الديني. وكانت هذه المعاناة بشكل أساسي مع وزير الأوقاف، وأنتم تعرفون هذه التفاصيل، وكان أي عمل تنظيمي يمسّ المساجد أو الخطباء والأئمة أو المدارس الشرعية أو المعاهد أو الجمعيات يعتبر نوعاً من العمل المقصود به خنق الحركة الدينية أو الحراك الديني، أو النهضة، حسبما يسميها كل واحد منا، ولكن لنقل: إنها خنق الدين بشكل عام في سورية. هذه المرحلة تجاوزناها الآن، مع كل أسف تجاوزناها بعد ثمن كبير، كنا نتمنى أن نمتلك كسوريين معرفة أكثر وأن نحمل من الحكمة أكثر بكثير مما حملناه في بداية الأزمة لكي نتجاوز هذه اللاثقة بالثمن الأرخص، أو بدون ثمن، لكن ما حصل حصل، والمهم أننا أصبحنا الآن في مرحلة الثقة، وهذا باب كبير جداً، لأن التعاون بين الدولة والقطاع الديني أساسي لمواجهة التحديات التي سأتحدث عنها لاحقاً.

النقطة الثانية، أظهرت هذه الأزمة بشكل واضح من هم الأعداء الحقيقيون للدين، توضحت الأمور وظهر بشكل واضح وبالدليل القاطع من يقوم بالهدم ومن يقوم بالقتل، ليست الدولة هي من قام بقطع الرؤوس ولا بالتحريض على الدين ولا بالتحريض على الإلحاد، ولا كل هذه الأشياء.. أصبحت الأمور واضحة اليوم بالنسبة لكم ولنا ولباقي المواطنين.

النقطة الهامة جداً، أعتقد أن هذه الأزمة رسّخت موقع الاعتدال. وأقول: إنه بالرغم من الطرح الطائفي الذي نسمعه والتحريض من الخارج.. لكن وبعد ثلاث سنوات، أعتقد أن الاعتدال أصبح أقوى في المجتمع السوري، على المستوى الاجتماعي بشكل عام، وأتحدث تحديداً عن المؤمنين، وعلى مستوى شريحة العاملين في الحقل الديني. فكثير من الأشخاص

الذين تعصّبوا من دون وعي وكانوا يعتقدون أن هذا التعصّب هو تمسّك بالدين، أو أنه محبة للدين وحرص عليه، اكتشفوا أن التعصّب هو الهاوية التي سنسقط فيها جميعاً على المستوى الوطني والأخلاقي والديني، فعادوا نسبياً وتدريجياً وبدرجات متفاوتة إلى الجانب المعتدل، وهذا يفتح باباً كبيراً لكم كرجال دين معتدلين تمثلون حقيقة الإسلام الشامي لكي تتحركوا بين الشرائح المستهدفة من المواطنين بخطاب أكثر اعتدالاً وأكثر عقلانية وأقرب إلى الدين الوسطي أو الإسلام الحقيقي، كما أسمّيه.

النقطة الهامة الأخرى، وكلها تأتي في الإطار عينه.. هي أن الشكوك تجاه رجال الدين، التي ظهرت في بداية الأزمة، تتخامد اليوم وتختفي. كثير من المواطنين أصبحوا يدركون أن أحد أسباب التطرف الذي كان يعتقد في بداية الأزمة أنها بسبب الدين ورجال الدين والمدارس الشرعية والعمل الديني بشكل عام، سببها غياب الدين وليس العكس.

النقطة الأخيرة والأهم التي بدأت بها، هي الدور الوطني لرجال الدين. أصبح الكل مقتنعاً بالدور الوطني لرجال الدين. إذاً نحن الآن أمام أبواب مفتوحة لا تعطي المبرر لأي واحد منا لأن يقصّر بالتحرك باتجاه مواجهة الأزمة. لو أردنا أن نتحدث اليوم عن الأزمة في سورية فسنكون غير موضوعيين لأن الأزمة ليست وليدة ثلاث سنوات، وليست وليدة مشاكل مرتبطة بالحدود السورية. ما يحصل في سورية لا ينفصل عما يحصل في الساحة الإسلامية والعربية. نحن نتأثر ليس فقط بما يحصل في محيطنا المباشر، بل بما يحصل من أندونيسيا شرقاً إلى المغرب غرباً. نحن جزء من هذا الكل. لذلك إذا أردنا أن نبدأ فلا بد أن نبدأ بالساحة الإسلامية، فنحن جزءٌ منها ولا نستطيع أن ننفصل عنها.

وننطلق من سؤال بسيط ومن حقيقة بديهية بأننا كمسلمين، وبعد 14 قرناً من نزول الرسالة_ علينا، في أسوأ أحوالنا. أنا لا أتحدث عن الأزمة في سورية، وأقول بشكل عام، نحن في أسوأ أحوالنا. يعني نحن نسير بعكس المنطق التاريخي وبعكس السياق الطبيعي وبعكس الهدف من نزول الرسالة علينا، التي أتت لكي تحسن أوضاع البشرية بشكل عام، ونحن المعنيون قبل الآخرين بهذه الرسالة. بالمقابل الخصوم أو الأعداء أو لنقل الغرب بشكل عام، الذي لا أعتقد أنه يسمّى الغرب المسيحي لأن معظم مواطنيه غير ملتزمين. نقول **نحن لدينا ديانة عظيمة وواقع مزر وهم لديهم عدم ارتباط بالدين، انفصال عن دينهم، ليس بالضرورة إلحاد، قد يكون إلحاداً وقد يكون ابتعاداً عن الشأن الديني كلياً، ولكن لديهم أوضاع أفضل، ويفرضون ما يريدون ويقررون ما الذي يريدونه. ما هو السبب؟** لو أردنا أن نبدأ فلا بد من أن نبدأ بالكتاب من العنوان، لا يمكن أن نأتي إلى الكتاب ونأخذ جملة منه ونبدأ بتحليل هذه الجملة ولا نعرف ما هو العنوان الرئيسي وما هو عنوان الفصل. بالنسبة للعنوان هو

الذي يحدد الإطار العام للكتاب وهو المحور. بالنسبة لنا كمسلمين، المحور والعنوان هو القرآن الكريم. فإذا فهمنا كل الدين وكل الأحاديث وقرأنا كل كتب الفقه والتفسير والسيرة وغيرها ولم نفهم القرآن بشكل صحيح وعميق فنحن لم نفهم شيئاً من الإسلام. وهنا مشكلة الأمة الإسلامية بشكل عام، وأنا أتحدث عن لقاءات متعددة مع الكثير من المسلمين العرب المهتمين بالشأن الديني، أو رجال الدين العرب وغير العرب، الآسيويين وغيرهم. إنها مشكلة عامة تتمثل في تسطيح العقل في فهم القرآن الكريم. القرآن كتاب نسميه القرآن الكريم. لماذا لم نسمّه القرآن العظيم؟ هو كلام الله. هو عظيم بشكل بديهي. ولكن نقول كريم لأنه يعطي بدون حدود، ويعطي لمن هو قادر على العطاء. هو كتاب صغير وليس كبيراً، وشامل ولكن هذه ليست نقطة القوة. نقطة القوة في القرآن هي العمق الكبير. ومن هنا جاء كرم القرآن، وهذا العمق يحتاج إلى عقول تستطيع أن تستخرج. أول آية كانت اقرأ.. اقرأ لنبي غير قارئ، يقرأ بالعقل. فأول شيء كان المطلوب هو العقل. العقل هو تحليل وفلسفة، ولا أقصد أن نصل إلى عمق القرآن من خلال قراءة نظريات هيغل والآخرين، أقصد أن الفلسفة هي القدرة على التفكيك والتركيب والتحليل. نحن سطّحنا القرآن بقراءتنا له وبالتالي تسطّح معه كل الدين وأنتجنا إما التغرب أو التطرف. فإذن عندما نقول كمحصلة لكرم القرآن بأن هذا القرآن هو لكل العصور ماذا يعني لكل العصور؟ يعني أنه في كل جيل من الأجيال وبمرحلة من المراحل تتطور البشرية وتتطور معها فلسفة الحياة. القرآن هو منهج الحياة، وهذا المنهج يرتبط حتماً بفلسفة الحياة، فكلاهما من خلق الله، وعندما تتطور فلسفة الحياة تصبح الأجيال التي تأتي لاحقاً أكثر قدرة على الغوص في أعماق هذا الكتاب واستنباط المزيد من الأحكام. وهذا الشيء لا يحصل على الساحة الإسلامية بشكل عام. هنا أريد أن أتذكر الشهيد البوطي. كنت كشابٍّ أقرأ العديد من الكتب الدينية لكتّاب لا أعرف من هم. كنت في أغلب الكتب أقرأ المقدمة وبعد المقدمة بعدة صفحات أضع الكتاب جانباً ولا أكمله. بعض الكتب أكملتها، ولكن كتب الدكتور البوطي تحديداً، وهي قليلة، تقدر بحوالي أربعة كتب، أكملتها لسبب بسيط لأنه شخص محترم وصادق وعالم. كل هذه الصفات متوفرة لدى الكثيرين ولكنه تميز عن الكثيرين بالنسبة لي. لست فقيهاً لكي أقيّم الدكتور البوطي، ولكن كقارئ أقول: كان لديه فلسفة عميقة لم أرها في كتب أخرى. لذلك كان قادراً على الدخول في كتاباته إلى عقل القارئ بشكل لا يأتي بالآيات والأحاديث لكي يثبت وجهة نظره، بل يستخدم فلسفته لكي يثبت ما أتى في الآيات والأحاديث. هذا هو دور رجل الدين. عندما تأتيني وتناقشني وتقول لي هكذا قال القرآن وهكذا كان الحديث ينتهي الحوار. لا أستطيع أن أناقش. هذا كلام الله. ولكن المهم ما

هي القناعة؟ يجب أن نصل إلى القناعة. من دون حوار وتحليل وفلسفة لا نستطيع أن نصل إلى القناعة. إذاً بالحد الأدنى نحن بحاجة إلى تحليل في فهم القرآن ، وبالحد الأعلى، بالنسبة للعلماء، بحاجة إلى الفلسفة. وهذا علم قائم بحد ذاته فقط ليعلّم التحليل. القرآن أكبر من أي فيلسوف. لا نريد أن نفسر كلام الله من قبل فلاسفة. هذا موضوع آخر. أنا أتحدث عن آلية التحليل. لدينا مشكلة في وضعنا القرآن في كثير من الحالات في مواجهة الفلسفة، مع أن فلسفة الحياة هي من خلق الله.

هناك نقطة أخرى.. على مدى عقود وضع القرآن في مواجهة العلم. وكان النقاش أن ما يأتي في القرآن أكبر من العلم. دعونا نناقش هذه النقطة البسيطة. عندما خلقت الأرض خلقت معها القوانين العلمية من مطر وبرق ورعد وقوانين الفيزياء والجاذبية الأرضية. الإنسان لم يخترع العلم . الإنسان اكتشف العلم الذي خلقه الله على سطح الأرض. فعندما يكون هناك خالق واحد لشيئين فلا بد أن يخلق هذه الأشياء بانسجام متكامل. فلسفة الحياة مع طبع الإنسان وكلام القرآن والعلوم كلها من خلق الله، فلابد أن يكون هناك دائماً انسجام وتطابق بينها. عندما نصل إلى تناقض ما بين العلم والدين أو العلم والقرآن فإما نكون قد استنتجنا استنتاجاً علمياً خاطئاً أو أننا استنبطنا استنباطاً شرعياً خاطئاً. المشكلة لا يجوز أن تكون في الخالق، فهو الذي خلق كل هذه الأشياء.

بالمحصلة، بالنسبة للأمة الإسلامية تمكّن البعض من وضع القرآن مع التحليل والفلسفة مع العلم في مواجهة. هنا خسرنا الكثير من الشرائح التي تؤمن بداخلها ولكن لم تجد من يدلها على الطريق للتعمق في الدين. أنا واحد من هذه الأجيال، من هؤلاء الأشخاص الذي كان لديه دائماً الرغبة والفضول لكي يعرف، ولكن من دون حوار عقلاني ومنطق لا يمكن أن أتعمق. هناك مسلمات كلنا متفقون حولها. لكن أريد أن أدخل أكثر. لا أريد أن أكون فقيهاً، ولكن أريد أن أكون مسلماً أكثر علماً، والكثيرون مثلي يريدون هذا الشيء. نحن بحاجة لكي نغير هذه المنهجية في التعامل مع القرآن لكي نصل إلى الاستنباط الذي يناسب هذا العصر. أما إذا بقي استنتاج الأحكام مبنياً على الماضي من دون إضافات تتعلق بالعصور الحاضرة، نكون بذلك في تناقض مع ما نقوله من أن القرآن لكل العصور، ونتركه للعصر الذي استنتج منه شيئاً آخر مرة.

النقطة الثانية هي موضوع المصطلحات. لا شك بأننا في الأمة الإسلامية تعرضنا إلى حرب خطيرة جداً ترتبط بموضوع المصطلحات. بكل أسف جزء من هذه المصطلحات لم ننتجها، والأسوأ من ذلك أن الجزء الآخر منها نحن أنتجناه، لكن مضمون هذه المصطلحات حوّر من قبل الغرب وأعيد إنتاجه بشكل آخر وأرسل إلينا. لماذا المصطلحات؟ لأنهم يريدون ضرب

العقيدة، وضرب العقيدة يبدأ بالمصطلحات. لو شبهنا العقيدة بجنزير فيه حلقات فكل حلقة من هذه الحلقات هي مصطلح. يأخذون هذه الحلقات، يبدلون المصطلح ويعيدون إرساله إلينا. ومع الوقت يصبح هذا الجنزير عبارة عن سلسلة من الحلقات المصنوعة في الخارج ونحن نستخدمها في الداخل. ولنأت بمثال أخر، فالمصطلح كبرمجة الحاسوب. لو افترضنا أن سورية اليوم كلها مؤتمتة، البنوك والدولة والعلاقات والبريد الالكتروني وكل شيء، وجاء شخص وعبث بهذه البرمجة فسوف يضطرب هذا النظام وتضطرب معه الحياة وربما ينهار النظام ويتوقف معه كل شيء، ولا يمكن في هذه الحالة أن نعود إلى السابق عندما كنا نعتمد على الورقيات، لأن كل شيء أصبح مؤتمتاً. هم فعلوا الشيء عينه، دخلوا في قلب هذه المصطلحات من الداخل وبدأوا بتغييرها تدريجياً حتى يتمكنوا من تبديل الأيديولوجية. بهذه الحالة تبقى الأيديولوجية بنفس الاسم والعقيدة بنفس الاسم ولكن يتغير مضمونها ونصل إلى ما وصلنا إليه اليوم. عندما نخسر المصطلح نخسر العقيدة وعندما نخسر العقيدة نخسر الثقافة ونخسر معها الأخلاق والاقتصاد والسياسة والمجتمع ونخسر كل شيء. وعندما نخسر العقيدة نخسر قضايانا. هذا أحد أسباب تخلف الأمة الإسلامية. ولنأت بمصطلحات بسيطة في السياسة والدين وغيرها. يقولون ديمقراطية فنقف ونصفق. هل هذه الديمقراطية صناعة سورية أم ديمقراطية عميلة كديمقراطية الائتلاف على سبيل المثال ؟ المقاتلون أو الإرهابيون في أفغانستان كان اسمهم في الثمانينيات "المقاتلون من أجل الحرية". عندما نفذوا هجمات الحادي عشر من أيلول أصبح اسمهم إرهابيين، عندما دخلت أمريكا إلى أفغانستان. عندما جاؤوا إلى سورية أصبح اسمهم ثواراً. لا يعرفون ماذا يسمونهم؟ يتحدثون عن الإرهاب ويبحثون عن إرهاب معتدل وإرهاب غير معتدل ... الخ. فالمصطلحات تتبدل بحسب مصالح الغرب، ونحن مع كل أسف خاصة في الإعلام العربي، نتبناها كما هي. لنأخذ مصطلح الإسلاميين. ماذا يعني إسلاميون؟ الآن يوجد مصطلح الإسلامويون، مع أنه لا يوجد وزن مفعليون، كما في اللغة العربية. لكن عملياً الإسلامويون هي دمج لكلمة إسلامي ـــ دموي. إسلاميون دمويون جعلوها إسلامويون. مع الوقت ربطنا باللاشعور الدموية بالدين، على الأقل بالنسبة لغير المؤمنين وغير الواعين لهذا الموضوع. ماذا يعني إسلاميون؟ أنا مسلم ولكني لست إسلامياً. أنتم مسلمون ولكنكم لستم إسلاميين. هذا تعبير سياسي. ولكن باللاشعور دفعوا الناس باتجاه هذا المصطلح. جاؤوا بمصطلحات التعايش والتسامح، وفرحنا بأن التعايش والتسامح شيئان عظيمان، وهما صفتان من صفات سورية. كنت أجلس مع الوفود الأجنبية ويبدؤون بالمديح ولكن قلت لهم: إننا نرفض هذا المصطلح. لا يوجد لدينا لا تعايش ولا تسامح. التعايش والتسامح يعني أننا أشياء متناثرة نعيش مع بعضنا البعض قسراً. الشظية إذا دخلت في الجسم

في مكان غير خطير يعزلها الجسم وتعيش مع الإنسان حتى موته، ولكن هذا لا يعني أن الشظية أصبحت عضواً طبيعياً من أعضاء الجسم كالكبد والجسد. كيف نفسر علاقة اليد اليمنى باليسرى، بالرجل، بالعقل، بالقلب، بالرأس، بالكتف، بالظهر ... الخ؟ هل نقول بأن هناك تعايشاً؟ إما أن نكون أعضاء لجسد واحد أو لا نكون. إما أن تكون هذه هي الوطنية أو لا تكون. ماذا نسميها؟ عيش مشترك! هذا بحاجة إلى بحث لغوي، هي أفضل، ولكن هناك التجانس والتكامل. نأخذ المصطلح كما هو ولا نفكر به، ومع الوقت نكتشف بأننا خسرنا مضمون هذه العقيدة بسبب جهلنا بالمصطلحات. نصل من المصطلح إلى الأيديولوجيا. هم هاجموا فكرة الجيش العقائدي مؤخراً، كما تلاحظون. لا يريدون جيشاً عقائدياً.. لماذا؟ لولا وجود جيش عقائدي لما صمدنا ثلاث سنوات. هم يهاجمون العقيدة مهما تكن هذه العقيدة. لا أتحدث الآن فقط عن العقيدة الإسلامية. أية عقيدة تعني انتماء الإنسان إلى شيء معين، خاصة عندما تكون هذه الأرضية صلبة، فهذا يخيف الغرب. هنا ننتقل إلى الأيديولوجيا والعقيدة التي يهاجمونها عبر قرن من الزمن على الأقل، ولكن أبدأ من النقطة الأخيرة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. عندما قالوا لنا: إن الأيديولوجيات سقطت، وتحدث هنتنغتون عن صراع الحضارات، واقتنع كثيرون بأن العالم الآن لا توجد فيه عقائد، بل هو عالم مادي تحكمه العولمة. في هذه الحالة هم اختصروا طبيعة الإنسان بسقوط الاتحاد السوفياتي. كل صراع الإنسان يختصر بصراع الشيوعية مع الرأسمالية. الإنسان منذ وجوده على هذه الأرض وهو يبحث عن عقيدة. اخترع آلهة، إله المطر وإله الخصب وإله الغضب، واخترع الأصنام إلى أن جاءت الأديان السماوية. لا يمكن للإنسان أن يعيش بدون أيديولوجيا. لماذا اخترعوا هذا المصطلح، رغم أنهم غير مقتنعين به؟ لأنه في الوقت الذي طرحوا فيه سقوط الأيديولوجيا كانت الصهيونية المسيحية وجماعة بوش يصعدون عقائدياً في الولايات المتحدة. لأن الفرق بين الإنسان والحيوان هو العقيدة. الإنسان والحيوان لديهم غريزة. الحيوان يحب ويكره ويشتاق ويتعاطف ويغضب وكل شيء. لديه الكثير من مواصفات الإنسان ولكن لا توجد لديه عقيدة. عندما يسحبون العقيدة من عقولنا نتحول إلى قطيع يقاد باتجاه اليمين وباتجاه اليسار. لذلك تحدثوا عن موضوع سقوط الأيديولوجيا. ما هي العقائد التي تحكم الساحة العربية ـــ الإسلامية التي نعيش فيها؟ هناك عقائد كثيرة ولكنّ القاعدتين الأساسيتان في الساحة العربية هما العروبة والإسلام.. هناك شيوعية ومسيحية وقومية سورية وليبرالية وتيارات مختلفة، ولَكِنّ القاعدتين الأساسيتين هما العروبة والإسلام. بالنسبة للغرب، إذا ضرب هاتين العقيدتين تكون الأمور مفتوحة له للدخول والسيطرة على هذه المجتمعات. بدؤوا في العشرينيات مع الإخوان المسلمين، حزب يدعو للدين، هو حزب دعوي

حسب ما طرح نفسه. بالنسبة للكثير من الناس في ذلك الوقت هذه تجربة جديدة وغير واضحة، حتى عبد الناصر يقال: إنه كان من الإخوان أو قريباً منهم، وبالنسبة له هذا حزب يدعو إلى الدين. أنا مسلم ومؤمن ومن الطبيعي أن أقف مع هذا الحزب. لم يكن هناك وعي لقضية تسييس الدين. فبدأوا بموضوع الإخوان المسلمين وجذبوا جزءاً من الشارع العربي الذي كان يشعر لا شعورياً بالانتماء للعروبة والإسلام بنفس الوقت. شعر هذا المسلم فجأة أنه ينتمي إلى هذه الشريحة السياسية الدينية وهو لا يعرف أنها سياسية، والآخرون شعروا أنهم ينتمون إلى التيار القومي. فهنا كان أول فصل بين العروبة والإسلام، وهنا ضربت العروبة أولاً قبل الإسلام، فأصبحت العروبة وحدها. وبالمناسبة عندما نتحدث عن العروبة لا نتحدث عن العرق. العرق هو آخر شيء نفكر به في منطقة مثل منطقتنا المتنوعة. نحن نتحدث عن العروبة بالمعنى الإنساني والحضاري. فهذه القاعة ربما تحوي العربي والتركماني والشركسي والكردي. نحن نتحدث عن العروبة بالمعنى الإنساني والحضاري، وربما اللغوي. ضُربت العروبة بهذه البداية، واستمر ضرب هذه العقيدة بطرق مباشرة عبر حرب فلسطين وحرب عام 56 على مصر وحرب 67 وحرب 1982، الحروب المختلفة. أما الإسلام فلم يكن من الممكن ضربه بهذه الطريقة، فانتقلوا إلى طريقة أخرى تشبه طريقة الفيروس. الفيروس عندما يدخل إلى الجسم ـ مثل الرشح ـ لا نستطيع أن نعطيه دواء، لأن الفيروس يدخل في قلب الخلايا، وإذا أردنا أن نقتله لا بد أن نقتل الخلايا، لذلك يقولون للمصاب اشرب سوائل وعصيراً وغيره وانتظر حوالي خمسة أيام حتى تشفى من هذا المرض. هم دخلوا بالطريقة عينها واستخدموا شيئين: الطائفية والتطرف.. وكُلف في البداية بهذا الموضوع آل سعود، ولكن الطائفية أخذت مداها الحقيقي بعد الثورة الإسلامية الإيرانية. هذه الثورة طرحت نفسها كثورة إسلامية بالمعنى الشامل، ولم تطرح نفسها كثورة شيعية. وهنا طُلب من آل سعود أن يتصدوا لهذا الموضوع تحت عنوان حماية السنّة في العالم الإسلامي من المد الشيعي.

لنرَ فقط مصداقية هذا الموضوع، ألم تكن السعودية هي الحليف الأوثق والحليف العضوي لشاه إيران الشيعي؟ ألم تكن كذلك؟. ألم تكن السعودية أو آل سعود هم من وقف بوجه عبد الناصر السني المؤمن؟ هو مؤمن، من المعروف أن عبد الناصر كان مؤمناً، وكما قلت قبل قليل كان عبد الناصر أقرب إلى الإخوان، لأنه كان مؤمناً ولم يكن يفصل بين الإسلام والعروبة. فأخذ هذا الموضوع بعده وبدأت هذه الطائفية تنخر الإسلام من الداخل. أما التطرف فقد كُلفت به القاعدة في أفغانستان، ووصل الجيل الإسلامي مع سيطرة الإعلام الوهابي على المحطات الإعلامية، خاصةً مع ظهور الفضائيات، وأصبحنا أمام حالتين إما إعلام يأخذني باتجاه القيم الغربية كاملةً، وبدأ الشباب من جيلنا والجيل الذي أتى بعدنا

والأصغر، والأطفال اليوم، يأخذون كل هذه المفاهيم من هذه الأقنية العربية ذات الخلفية الوهابية، فأصبح يفكر بشكل غربي تماماً، وأصبح منسلخاً بشكلٍ كلّيٍّ عن لغته، وعاداته وتقاليده، حتى داخل المنزل.

أما الجزء الآخر من الإعلام، فهو الإعلام المتطرف. فأصبح هذا الجيل أمام حالتين، إما أن يذهب باتجاه التطرف أو باتجاه التغرّب، وهنا يبدأ انفصام الشخصية في منطقة ما بين العروبة والإسلام. أنا شخص أرى نفسي مسلماً وأرى نفسي عربياً، ولكن أرى أن هناك انفصالاً. هذا يشعرني بانفصام الشخصية. عندما يحصل انفصال بين العروبة والإسلام، فمعناه أن هناك عدم استقرار في المجتمع، عدم استقرار نفسي وعدم استقرار اجتماعي، وبالتالي عدم استقرار من الناحية الأمنية. كيف يمكن الفصل بين العروبة والإسلام، كيف يمكن الفصل ما بين عروبة الرسول وإسلام الرسول؟ كم مرة تباهى الرسول بانتمائه؟ مرات كثيرة. طبعاً في ذلك الوقت لم يكن مفهوم العروبة موجوداً بالشكل الحالي، كان الطرح "عربي وأعجمي"، لم يكن هناك حدود وطنية، حدود سياسية بالشكل الحالي، فكان تباهيه بانتمائه القبلي. كانت القبيلة هي الوطن في ذلك الوقت، ولو كان هناك حدود سياسية لرأينا ربما آيات في القرآن تتحدث عن الوطن وعن الوطنية، ولربما كان هناك أحاديث تتحدث في نفس الإطار. بأي منطق نفصل بين مضمون القرآن الإسلامي ولغته العربية؟ هذا مستحيل. هل يمكن أن نفصل ما بين اللغة والثقافة؟ هل يمكن أن تقرؤوا ثقافة عربية بلغة ألمانية مثلاً؟ هذا مستحيل. هل يمكن أن نتخيل كهرباء من دون أن نتخيل السلك؟ السلك بدون كهرباء ليس له قيمة، والكهرباء لا نراها. وكما شبهها الرئيس حافظ الأسد في يوم من الأيام، هي الروح والجسد، فنحن لا نرى الروح والجسد من دون روح هو جسد ميت. فإذاً لا يمكن الفصل بين فكرة العروبة وفكرة الإسلام. هم تمكنوا من القيام بذلك عبر عقود وأصبح هناك شارعان منفصلان، شارع للإسلاميين يمثله رجال الدين والمؤمنون ومن معهم والخ.. هكذا كان الواقع، وشارع للقوميين، شارع علماني، وهو شارع ضد الدين وإلخ.. وهذا رأيناه بشكل واضح في الستينيات وفي السبعينيات. كنا نعاني من انفصام في الشخصية أوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم كأمة إسلامية. لذلك وفي الحديث عن عروبة القرآن، عندما نقول إنّ القرآن حافظ على اللغة العربية هو كلام غير دقيق، القرآن حافظ على العروبة بحدِّ ذاتها كمفهوم، ولا يجوز أن نختصر القرآن بحفاظه على اللغة العربية وكأنه مجرد كتاب لغة عربية. هو أكبر من ذلك بكثير.

الآفة الأخرى التي أصابتنا في العالم الإسلامي هي آفة الإسلام السياسي. عندما نقول "إسلام سياسي" نكون قد ربطنا ما بين شيئين لا يمكن أن يرتبطا بمستوى واحد، هناك

سياسة إسلامية ربما، في مجالات الحياة المختلفة، في الاقتصاد..، ولكن الإسلام السياسي شيء مختلف. الإسلام شيء إلهي، والسياسة شيء بشري. الإسلام أتى من أجل كل البشر وليس فقط من أجل المسلمين، من أجل كل البشرية وليس من أجل فئات محددة، أما السياسة فتخدم شخصاً أو فئة من الأشخاص. الإسلام أتى لأجل طويل، طوله بطول بقاء البشرية على الأرض. السياسة محددة بزمن محدد. ما هو صحيح اليوم قد يكون خاطئاً غداً. الإسلام أتى من أجل الصفاء لأنه صافٍ لا يمثل مصالح محددة، أما السياسة فتتبع الأهواء والنزوات والأخطاء البشرية. فكيف أربط السياسة مع الإسلام بهذا الشكل؟ هذا بحد ذاته فيه تقزيم للدين. إذا كان هدفهم، كما قالوا، من الإسلام السياسي والأحزاب السياسية هو الدين وتعزيز الدين فهذا ما تقومون به، أنتم تقومون بالدعوة للدين، وعندما تنجحون في الدعوة للدين وتكرسوا أخلاق الدين في هذا المجتمع فأنا كسياسي سأكون أخلاقياً في سياستي، وأنا كمسؤول سأكون أخلاقياً في حمل الأمانة، أمانة المسؤولية الوطنية، والتاجر سيكون أخلاقياً في تجارته ولا يغش، والعسكري سيكون أخلاقياً في قتاله وهكذا. الدين أعلى. عندما نكرس الدين بشكل شامل فهو سيتسرب إلى القطاعات الأخرى ولا يمكن أن يكون بشكل أو بآخر جزءاً من السياسة. فإذن الإسلام السياسي ليس شكل حكم، لا حزب ولا دولة. السؤال هنا كيف تتحدث هذا الكلام وإيران موجودة وهي حليفتك وحزب الله و.. الخ.. حتى حماس قبل أن نقول عنها إنها إخوان مسلمون. شكل الحكم شيء ومنهج العمل السياسي شيء آخر. الإسلام السياسي هو منهج سياسي يستغل العواطف الدينية للناس من أجل أجندات سياسية محددة لأشخاص أو لدول، أما شكل الحكم فهو شيء آخر. يعني إيران أرادت أن يكون فيها ولاية فقيه وأن يكون فيها إمام و.. والخ.. بالمحصلة على ماذا تستند إيران في حكمها؟ على الشريعة الإسلامية. أنا أريد أن أسالكم على ماذا يستند الدستور السوري؟ على الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي. على ماذا تستند كل قوانين الأحوال الشخصية في سورية؟ على الشريعة الإسلامية، وطبعاً المسيحيون وباقي الطوائف لهم خصوصية في هذا الموضوع. نحن أيضاً ـ بهذا المنطق ـ دولة إسلامية، وهذا بدهي، ولكن شكل الحكم شيء وأن نستند إلى الدين الإسلامي شيء آخر، فإذاً الإسلام السياسي هو استغلال الدين، أما شكل الحكم فهو شيء آخر. نحن لا نستغل الدين عندما نقول: إن الدستور يحكم بحسب الشريعة الإسلامية. لذلك الإسلام السياسي اليوم وهو يسقط كما نرى في مصر وفي سورية.. حقيقة أستطيع أن أقول بكل ثقة بأن سقوط الإسلام السياسي هو خدمة للدين، هو آفة وعقبة ومشكلة، هو جرثومة دخلت في عقول المسلمين، وخروجه وسقوطه يعني استعادة الإسلام لموقعه الطبيعي، وعودته لعمله الدعوي. العمل الحقيقي هو

دعوة أنتم تقومون بالدعوة. فإذا كما قلت قبل قليل أنتم مسلمون ولكنكم لستم إسلاميون، وأنا مسلم ولست إسلامياً.

نقطة أخرى تمرس بها الإسلام السياسي عندما قلت عن الطائفية: فالإسلام السياسي خدم الطائفية بشكل مباشر وبدأنا نعيّر الأشخاص بطائفتهم لا نقول بأن سين من الناس هو وطني، ولا نقول بأنه أخلاقي ولا نقول: إنه مثقف نقول: إن فلاناً من الطائفة الفلانية فأصبحت الطائفية هي المعيار وحلت محل الدين، وحلت محل الوطنية. هذا جزء من المفاهيم، أي أننا إذا لم نقم باسترداد الإسلام إلى موقعه الطبيعي لغوياً وثقافياً وعقائدياً ومن خلال المصطلحات سنكون خلال فترة ليس أمام الإسلامي العربي الذي أُنزل على الرسول قبل أربعة عشر قرناً، بل سنكون أمام إسلام إما عثماني أو قطري أو إسلام أمريكي، وكله واحد. فإذاً هنا يأتي دورنا في استرداد هذا الإسلام من خلال رؤية هذه التحديات. إذاً هذه هي التحديات على الساحة الإسلامية بشكل عام. نقول: إن هناك خصوصية أكثر بقليل للساحة العربية، الساحة العربية من ضمن الأزمات الموجودة هي أزمة صراع هوية وجزء من الأزمة التي نعيشها في سورية هي أزمة صراع هوية، فيها عدة جوانب. الجانب الأول هو ما تحدثت عنه قبل قليل وهو الصراع بين الإسلام والعروبة بدلاً من التآخي والتوافق والتكامل والتمازج والاندماج. كان هناك حالة صراع بين الإسلام والعروبة. حالة مفتعلة خلقت صراع هوية وأصبح هذا الشخص لا يعرف إن كان مسلماً أم عربياً أم غربياً ينتمي إلى الغرب كلياً. هذه الصدمة أتت مع صدمة الحداثة وصدمة العولمة التي أتت منذ حوالي العشرين عاماً وأثرت في كل الأمة العربية وخلقت أزمة هوية. وعندما يتعرض الإنسان لهذا النوع من الأزمات فهي حالة اضطراب نفسي تؤدي إلى فراغ عقائدي، فراغ فكري، فراغ نفسي. وهذا الإنسان عندما يصاب بهذه الحالة يتحول في المحصلة إلى إنسان بعيد عن الأخلاق، يعاني من فراغ أخلاقي ويتحول إلى شخص من دون مبادئ تقوده الغريزة فقط ولا شيء آخر. ومن هنا كان من السهل على الفكر المتطرف في مثل هذه الحالة أن يؤمّن متطوعين علاقتهم مع الله هي علاقة الغريزة. ومن هنا أتى جهاد النكاح، إن لم يكن هناك شيء يرضي هذه الغريزة فلماذا أكون مؤمناً؟ يتحول الإنسان إلى إنسان مسطّح ذي بعد واحد وليس متعدد الأبعاد كما هي طبيعة الإنسان كما خلقها الله. هذه الحالة العربية يضاف لها في سورية أزمة نفسية سببتها الأزمة الحالية وهي أزمة الإيمان بالوطن، أي أزمة انتماء للإسلام، للعروبة، والآن للوطن السوري، البعض فقد إيمانه بالوطن. يجب أن نضع نصب أعيننا هذه الحقيقة الصعبة ولكن كله يُعالج. هناك خصوصية أخرى تنزل على الساحة العربية وهي دور سورية والعراق ومصر. لماذا هذه الدول الثلاث؟ لأن الحضارة العربية نشأت من هذه الدول. لم تنشأ لا من المغرب ولم تنشأ من الخليج.

هناك صراع للسيطرة على هذه الدول وبخاصة بعد ظهور النفط واستخدام أموال النفط لصالح الوهابية، هنالك هجوم على هذه الدول بالمعنى السياسي وبالمعنى الديني، بالمعنى الديني من خلال تسرّب الوهابية إلى كل الساحة العربية وخاصة إلى هذه الدول الثلاث خلال الأربعين عاماً الأخيرة منذ بداية السبعينيات، وهذا الموضوع ليس بجديد، وهناك هجوم سياسي للسيطرة، فمن لا يسيطر على بلاد الشام أولاً والعراق ثانياً ومصر ثالثاً لا يستطيع أن يسيطر على السياسة في هذه المنطقة. دول تمتلك أعرق الحضارات في العالم مقابل دول لم تدخل الحضارة إليها حتى هذه اللحظة، هذه هي الحقيقة. وهنا نعود لمثل الدولة الأموية. الأمويون ليسوا سوريين كما يقول البعض، الأمويون هم قريش، هم سكان الصحراء وقريش تفخر بانتماء الرسول إليها ونحن نقدر الخلفاء الراشدين والصحابة وكل هؤلاء الأشخاص الذين وقفوا مع الرسول صلى الله عليه وسلم في تلك المرحلة، ولكن من بنى الدولة الأموية هم السوريون، هم الشاميون بمعنى بلاد الشام وهم الدمشقيون بمعنى مدينة دمشق، هذه هي الحقيقة ولو كانوا قادرين على بناء الحضارة من مكة ومن المدينة لما أتوا لبلاد الشام، لما أتوا إلى دمشق ولم تنطلق الحضارات من هنا، فيجب أن نكون عادلين. فإذاً هذا الصراع هو صراع تاريخي ولن نسمح لهم لا سياسياً ولا دينياً بالسيطرة علينا. دين بلاد الشام، إسلام بلاد الشام هو الأساس، هو الذي يقوم بحماية الإسلام الحقيقي.

النقطة الثالثة التي ربما أستطيع أن أقول إنها العامل الوحيد المحصور في سورية هي أزمة الأخلاق، في كل لقاءاتي مع رجال الدين كنت أبدأ بالقول إننا نعيش أزمة أخلاق ترتبط بكل ما سبق، كل ما سبق يؤدي إلى هذا العامل وهو أزمة الأخلاق، عندما نرى هذا الحقد وهذا الكره وهذا الخطف والسرقة واللاأخلاق واستغلال الغني للفقير وكل التفاصيل التي تعرفونها كمواطنين سوريين فنحن نعاني من أزمة انحراف بالإيمان، لا أريد أن أقول بأنهم غير مسلمين ولكن هناك أزمة الانحراف بالإيمان، عندما نفصل الدين عن الأخلاق فمعناه أننا نمارس كل الشعائر ولا نمارس أي شيء من أخلاقيات الدين، هذه هي التحديات التي تواجهنا كسوريين، كعرب، كمسلمين، ما هو السبيل لمواجهتها؟ لابد أن يكون لدينا منهجية واضحة في هذا الموضوع... أولاً وهو العامل الأخطر طبعاً وذلك من البديهيات هو مواجهة التطرف، وهذا ما تقومون به، لابد من مواجهة التطرف على مستويين، الأول هو المستوى التربوي الاجتماعي، فأنتم موجودون في كل حي، في كل قرية، في كل مدينة في سورية، في كل زاوية من هذا الوطن، لابد من تكريس موضوع الأخلاق وشرحه بشكل أكبر ..أنتم تقومون بهذا الشيء بشكل كمّي ولكن نحن نريد النوعية مع الكمية ، بشكل يمكننا من أن ندخل هذه المفاهيم إلى المواطن السوري. فكثيرون من مواطنينا

يقومون بممارسة الشعائر ولا يقومون بممارسة الأخلاق في ممارستهم اليومية في الشارع السوري، المستوى الآخر هو المستوى العقائدي: لابد من إبعاد العقيدة الدينية عن السياسة، لابد من شرح المفاهيم (الجهاد، الكفر والإيمان وكل هذه التفاصيل) وأنتم تقومون بهذا الشيء ولكن نعرف بأن كثيرين من المؤمنين لا ينزلون في هذه الظروف إلى المساجد إلى صلاة الجمعة، الكثير منهم لا يقرأ الكتب، الكثير منهم لا يشاهد التلفاز، لابد من الوصول إلى كل زوايا المجتمع لكي نوضح هذه المفاهيم على حقيقتها ... وبالمحصلة المفهوم الأول لا ينفصل عن المفهوم الثاني طالما أن جوهر الدين هو الأخلاق فلا نستطيع أن نفصل عملكم التربوي الأخلاقي عن عملكم الديني فهما مهمتان بمهمة واحدة، فإذاً هذه هي النقطة الأولى ولكن هذه النقطة لا يكفي أن نقوم بها من خلال العمل السلبي ، وكلمة العمل السلبي ليست كلمة دقيقة، الأدق هي العمل المنفعل بمعنى لا يكفي أن نُدين التطرف والإرهاب، لا يكفي أن ننبذ، لا يكفي حتى أن نُفنّد المنطق الذي يستخدمونه ، لابد من تجديد الفكر الديني ، فهناك شرائح مؤمنة ولكنها تريد الحوار وتريد الفكر المتجدد الذي يتناسب مع تطورات المجتمع، فالمجتمع يسير ويتسارع في سيره إلى الأمام بسبب التكنولوجيات الحديثة ، وقوة المجتمع لا يستطيع أحد أن يقف في وجهها ولا يستطيع أحد أن يؤثر بها إلا إذا كان متماشياً مع التطورات الحديثة ، فعدم تماشينا في القطاع الديني مع تطورات المجتمع، وهذا لا يعني فقط أن نمتلك الكمبيوترات وأن ندخل الفيس بوك ويكون لدينا حسابات على التويتر. أنا أقصد بالفكر، من دون تجدد الفكر لا يمكن أن نؤثر بهذا الاتجاه ونواجه التطرف. التطرف ذكي وليس غبياً كما نعتقد، هو يستخدم تقنيات ولكنه يستخدم المنطق الذي يتغير ويتطور فإذا لم نتطور سنخسر شريحة كبيرة من المسلمين الذين لن يسيروا معنا. ومرة أخرى سأقول إما أن يذهبوا باتجاه التطرف أو أن يذهبوا باتجاه التغرب. النقطة الثالثة هي استخدام العقل، العقل هو الأساس، والعقل لا يمكن أن ينشأ من دون حوار.. الببغائية لا يمكن أن تكون أساس التطوير في العمل الديني، لابد من العقل والحوار لأن العقل هو الذي يقنع الناس ، يدخلهم بالقناعة وليس بالخوف.. وأنا أتذكر في هذه اللحظة عندما كنت في بريطانيا في عام 1992 تحديداً وكنت في حوار مع أحد الأشخاص وكانت علاقتي مع الدكتور الشهيد البوطي تقتصر على أنني التقيت به مرة أو مرتين ولكن احتد النقاش بيني وبين أحد السوريين عندما قال لي لا تناقش هذه النقطة لأنها وردت في القرآن، قلت له لم يطلب منا الدين والقرآن والحديث ألا نناقش أبداً، فاتصلت بصديق مشترك وقلت له اسأل الدكتور البوطي ماهي حدود التفكير في الإسلام. كان سؤالاً شاملاً ولكن هذا السؤال هو الذي سيوضّح لي حقيقةً كيف يجب أن نفكر وكان سيؤثر على توجهاتي، فكان الرد على

الفاكس ورقتين تبدأ بكلمة لا حدود للتفكير في الإسلام، أنا كشخص، هذا الأمر أثر على توجهاتي حقيقيةً وكنت أستخدمه في كثير من النقاشات.. يجب أن نستخدم الحوار بهذه الطريقة المنفتحة لأننا لا نستهدف المؤمن.. نستهدف قليل الإيمان.. نستهدف مضطرب الإيمان.. نستهدف المتردد في إيمانه ونستهدف الملحد ونستهدف المعادي للدين، هؤلاء من علينا أن نستقطبهم.. هؤلاء الأشخاص.. المؤمن مؤمن.. يمكن أن ندخل معه في بعض التفاصيل لكي نتعمق معه بالدين. لا يوجد مشكلة.. هناك نقطة مهمة سجلتها أمامي يجب أن نتحدث بها وهي عن الاعتدال.. فقط أريد أن أؤكد أن الاعتدال هو ليس فقط في الدين.. الاعتدال هو طريقة تفكير شاملة. أي أنني لا يمكن أن أكون معتدلاً في الدين ومتطرفاً في المجتمع.. عليّ أن أكون معتدلاً في السياسة ومعتدلاً في الدين ومعتدلاً في تعاملي مع الناس.. أنا معتدل كشخصية في كل ما يخص الحياة البشرية التي تخص أي مواطن في أي مكان من هذا العالم هذه نقطة فقط سمعتها عدة مرات وسجلتها كملاحظة. إذاً المطلوب منّا غير مكافحة التطرف أن نكرس المفاهيم الصحيحة في وجه المصطلحات المغرضة، وأنا هنا أريد أن أركز على مصطلحات أخرى غير التي ذكرتها كأمثلة .. موضوع العائلة وموضوع الدولة ... لماذا أتحدث عن العائلة؟ في الإسلام الأمور واضحة، هناك عدة آيات وعدة أحاديث تؤكد على مفهوم العائلة والعلاقة خاصة بين الأبناء والأبوين وضرورة طاعتهما.. والطاعة واجبة في كل شيء ما عدا معصية الله.. أي حتى إذا كانا مشركين يجب أن نطعهما.. لماذا؟.. لأن الوحدة الأساسية في المجتمع هي العائلة.. في حال تخربت هذه الوحدة الأساسية فكل التعاليم الأخرى المرتبطة بالإسلام لا يمكن أن تطبق لأن الوحدة الأساسية بالمجتمع تخرّبت .. هذا يعني بأن المجتمع تخرّب، فلا بد من الحفاظ على هذه الوحدة الأساسية .. عليك أن تُبقي احترامك لوالديك وتحافظ على هذه العائلة لكن لا تطع هؤلاء المشركين في معصية الله.. نفس الشيء بالنسبة للدولة، مفهوم الدولة كمفهوم الوطن لم يكن موجوداً في ذلك الوقت ولو كان موجوداً أيضاً لكان هناك ربما آيات أو أحاديث توضّح هذا المفهوم.. الدولة بالنسبة لنا هي كالأب والأم ، إذا انهارت الدولة ينهار معها المجتمع بالمفاهيم الحديثة .. يجب أن نفهم هذه الحقيقة.. كثير من السوريين الذين خرجوا عن سوء نية أو عن حسن نية ، بمعنى حسن نية أنهم كانوا يعتقدون بأن هناك ثورة وظلم وإلخ.. ويجب أن نقف مع المواطنين في ثورتهم ضد الظلم.. وقفوا ضد الدولة.. لماذا..؟ يقولون هذه الدولة فاسدة.. هذه الدولة طاغية.. هذه الدولة ظالمة... هذه الصفات هي صفات إنسانية، الدولة ليست إنساناً.. الدولة هي بنية سياسية.. هي نظام سياسي قد يكون ملكياً وقد يكون أميرياً وقد يكون رئاسياً وقد يكون شبه رئاسي وقد يكون برلمانياً.. وإلخ.. لا يوجد في العالم نظام اسمه نظام فاسد.. هناك نظام يناسب هذا

المجتمع أو نظام لا يناسب هذا المجتمع.. المسؤول، الفرد، الشخص هو يكون فاسداً هو يكون ديكتاتورياً هو يكون قمعياً وهو يكون سيئاً.. من الضروري أن نكون ضد هذا المسؤول الفاسد ولكن هذا شيء وأن نقف ضد الدولة شيء آخر، من الضروري شرح هذا الشيء للناس بالمنطق الشرعي والديني وليس فقط بالمنطق السياسي ...هذه نقطة مهمة.. وهذا المنطق سمعته في كثير من الجلسات من قبلكم وهناك آيات توضح هذا الموضوع.. هناك أحاديث للرسول، هناك آيات عن أولي الأمر وهناك أحاديث للرسول بأنه سيأتي أئمة بعدي لن يهتدوا بهداي ولن يستنوا بسنتي وإلى آخره.. ماذا نفعل يا رسول الله.. أطيعوا الأمير.. هذه ليست دعوة للانبطاح أو للخنوع.. هي دعوة للتغيير ولكن التغيير بالمنطق.. وبالتالي نحن نريد من كل مواطن أن يقف ضد الفساد والظلم والخطأ ولكن عبر آليات الدولة ولابد له من الدخول بهذه الآليات بالرغم من كل العقبات . البعض يقول لك : لا يتركون إنساناً جيداً.. لا يوجد شيء مطلق بالحياة. كل إنسان جيد قادر على الدخول عندما يريد ولكن أن يستسلم منذ البداية ويقول: إن كل الدولة سيئة.. هذا مستحيل.. مستحيل أن يكون مليون شخص بالدولة السورية كلهم سيئين، فتعزيز المفاهيم الصحيحة ضروري جداً.

النقطة الأخرى الهامة والتي لا يمكن لنا أن ننطلق في مواجهة كل هذه التحديات من دونها **هي مأسسة العمل الديني**، مع كل أسف نحن ـ كشرقيين ـ فرديون وخاصة في سورية.. نحن فرديون والعمل الديني لدينا جزء من هذه الفردية.. لماذا أُمرنا بالشورى؟.. لسبب بسيط.. لأننا كبشر نرى رؤية ضيقة وعندما آتي أنا ويأتي إلى جانبي شخص آخر تصبح الرؤية أوسع بقليل وعندما يكون هناك ثالث ورابع وعاشر تصبح الرؤية أوسع بكثير وعندها تكون الرؤية أوسع.. عندما تكون الرؤية أوسع يكون الخطأ أقل والإنجاز أكبر.. فلا بد من مأسسة العمل الديني باتجاهين.. أولاً باتجاه العقيدة ، فعندما نقرأ كتاباً لشيخ ما.. أنا كشخص غير فقيه كيف أعرف إذا كان هذا الكتاب سيأخذني باتجاه التعصب، التطرف.. كيف أعرف إذا كان خرج عن الدين أم لا.. من هي المرجعية بالنسبة لنا.. لا يوجد مرجعيات ، كل شيخ بحد ذاته مرجعية.. وهذا شيء خطير ، وهذا أوصلنا إلى ما نحن عليه من تطرف وتعصّب.. من راجع الكتب التي كانت تعرض في مكتبة الأسد ؟ من المرجعية في سورية التي قالت بأن هذا الكتاب يحرض على التعصب أو غيره من هذا الكلام.. لم يكن هناك مرجعية، الآن خطونا خطوة أولى في هذا المجال وهي فقه الأزمة، طبعاً أنا أريد أن أقول: إن فقه الأزمة هو مواجهة لفقه الفتنة .. فنحن واجهنا في البداية فقه الفتنة ولم يكن لدينا أدوات فكرية، اعتمدنا على حسن النية.. اعتمدنا على الفكر الموجود لدى كل رجل من رجال الدين أو لكل عالم ولكل داعية في سورية ولكن لم يكن لدينا فقه بالمعنى

الشامل لمواجهة هذه الفتنة، فكان اليوم فقه الأزمة هو مواجهة لفقه الفتنة ولابد من تطويره وإكماله ، ولابد من الاستمرار في تطويره ، كما قلت ، مع تطور المجتمع لمواجهة هؤلاء. وأصبح هذا الفقه الآن هو الإطار الذي يحدد لنا .. والشيء الجيد أنه ليس إنتاج الدولة، هو إنتاج علماء الدين الموجودين معنا في هذه القاعة وهو إنجاز وطني ، وليس فقط على المستوى الشرعي ، لأنه سيحمي البلد.. فالسير بهذا الموضوع مهم جداً.. نكمله في المستقبل بالمرجعية بمعنى المؤسسة الدينية، لابد من التفكير كيف تكون هذه المرجعية.. اليوم لدينا كليات شريعة ولدينا معهد الشام للعلوم ولدينا المدارس.. يعني لدينا بنى لابد من مأسسة العمل بينها لكي يكون لدينا مرجعية تحدد العمل الديني وإطار العمل الديني. هناك جانب آخر "طبعاً هناك جوانب كثيرة ولكن أنا أُركز فقط على جانبين" الجانب الأهم في الممارسة هو المنبر.. المنبر أيها السادة والسيدات هو منبر عام.. موقع عام.. ليس مكاناً خاصاً هو ليس مكاناً للشيخ.. لا الجامع ولا المنبر ملك للشيخ ، والمنبر العام له حرمة وله قواعد وله أصول ، لا يجوز للشيخ أن يستخدم مزاجه الشخصي أو يستخدم هذا المنبر من أجل مزاجه الشخصي وأفكاره الشخصية ولو عن حسن نية، هنا يأتي تشتت العمل الديني، حتى في بداية الأزمة هناك من يقول: إن الجيش جيد.. وهناك من يقول إن الجيش يضرب وهناك من يقول هناك مساجين وهناك من يقول باتجاه سياسي، بمعنى استخدام لمزاج شخصي.. أنا أتحدث بعيداً عن سوء النوايا.. كان هناك سوء نوايا لدى بعض المشايخ انتهينا منه الآن.. أنا أتحدث عن الفردية في العمل والمزاجية.. أنا شخصياً ، عندما أقف أو أجلس على منبر أتحدث بإطار محدد وعندما أكون على الهواء مباشرة ومسموعاً من قبل دول أجنبية ومن قبل كل المواطنين من مختلف الشرائح هناك قواعد محددة أخرى تحكم كلامي.. وعندما أجلس بين أربعة جدران أو عندما أجلس مع عائلتي ومع أصدقائي هناك منطق آخر، ليس متناقضاً، ولكن أقصد أن القواعد والضوابط تختلف.. لنأتِ بمثال واقعي .. بعد ثلاث سنوات ودخلنا بالسنة الرابعة من الأزمة ولولا صمود الشعب وقوة الشعب وقوتكم لما صمدنا، الجيش وحده لا يكفي والرئيس وحده لا يكفي والدولة والحكومة لا تكفي، إن لم نصمد مع بعضنا لا يمكن أن يصمد البلد.. ولولا وجود الأمل لما صمدنا. إذاً لو شعرنا اليوم بحالة إحباط وأردنا أن نعطي أملاً.. تقوم وزارة الأوقاف بإرسال تعميم تقول فيه إننا نريد اليوم أن نعطي أملاً.. فيأتي شيخ يشعر بالتشاؤم لسبب خاص ويعطي تشاؤماً.. هذا أصبح ضد العمل الوطني.. هناك حالة وطنية.. هذه المنابر ليست فقط دينية ولا شرعية، هي منابر وطنية، فلا بد من تنظيم قواعد للمنبر.. هذا ما أريد أن أقوله باختصار بالنسبة لمأسسة العمل الديني.. فعندما ترسل وزارة الأوقاف تعميماً فهذا لا يعني انتقاصاً من حرية العمل الديني.. هل أرسلنا لكم تعميماً يقول لكم امتدحوا

الرئيس؟ نحن الآن في مرحلة انتخابات.. كلكم أو معظمكم يعرف بأنني أنا من طالب بإيقاف الدعاء للرئيس، واحتج وزير الأوقاف.. قال لي: هذا الموضوع معمول به منذ أيام الخلفاء.. هذا عُرف.. قلت له: لا يعنيني هذا الموضوع .. الأساس في الدعاء أن يكون صادراً من القلب وليس من تعميم ولا من عُرف.. اذاً نلغيه.. لا نريد الدعاء.. من يريد أن يدعو .. يدعو بقلبه وانتهى الموضوع. هل طلبنا منكم أن تسوقوا لحزب البعث؟ للدولة؟ لرفع سعر البنزين أو ما شابه؟ على الإطلاق.. نحن نريد أن نصبّ، نكرس في يوم من الأيام عنواناً واحداً لكي نعطي نتيجة، كما نصب في كتلة انتخابية .. فالعمل الجماعي يختلف في إنتاجه عن العمل الفردي. هناك نقطة طرحتها على ما أعتقد في لقائي الأخير مع الداعيات ولا أذكر إن كنت قد طرحتها مع الدعاة وهي موضوع ربط القرآن والحديث بسلوك الرسول. هذا الجانب نحن مقصرون جداً بشأنه.. لماذا؟.. لأن المتطرفين والمنحرفين من أصحاب النوايا الجيدة أو السيئة تمكّنوا من تحريف تفسير القرآن وهو أقدس شيء. فمن يتمكن من تحريف تفسير القرآن من السهل عليه أن يحرّف أي شيء آخر كالحديث وأي تفسير وأي كلام آخر، لكن هناك شيئاً قوياً جداً يختصر مضمون القرآن والحديث هو سلوك الرسول، طبعاً هذا السلوك لا يعبر عن سلوك نبي، بمعنى أنه لم يكن شخصاً عادياً أو ربما كان لديه الكثير من الهفوات وعندما أصبح نبياً أصبح إنساناً متميزاً.. هو اختير للنبوة لأنه متميز، فالأهم بالنسبة لنا أن ندرس سلوك هذا الإنسان لأنه إنسان قبل كل شيء.. قبل أن يكون نبياً وليس فقط بعد أن أصبح نبياً. عندما نكرس هذا السلوك نستطيع أن نحرف التفسيرات ولكن لا نستطيع أن نحرّف تفسير سلوك النبي ومواقفه على المستوى الشخصي.. علاقته بزوجته.. علاقته بالناس.. بالأشخاص .. دوره كشخصية.. كقائد سياسي نحن درسناه في دورة قائد ركن كقائد عسكري وليس كنبي. كيف قاد المعارك؟ ذكاؤه العسكري.. ذكاؤه السياسي.. حكمته.. تصرفاته على المستوى الشخصي.. التواضع، هذه الأشياء يجب أن ندرسها ونركز عليها خاصة لطلاب الابتدائي، هي تأتي بالمرحلة الأولى أهم من الآيات والأحاديث لأن معظم الطلاب والشباب والصغار يحفظون الآيات والأحاديث ولا يفهمونها ولكن السلوك سيفهمونه وسيكون مدخلاً لفهم الآيات والأحاديث.. هذا من جانب، من جانب آخر عندما لا ندرس السلوك فلا يكون لدينا قدوة، نحن نتحدث عن القرآن ونطبق كل ما في القرآن وما في الحديث ولا نقلد بسلوكنا الرسول.. هذا كلام متناقض.. عندما نتقلد هذا السلوك بالمواقف .. بردات الفعل.. بالتفاصيل الإنسانية البسيطة، أعتقد بأنه لن يكون لدينا أي مشكلة أما أن نكون بارعين في حفظ القرآن وتطبيق الفقه وكل شيء ولكن ليس لدينا جزء من حكمته وطيبته وتواضعه والخ.. لا يمكن أن نخدم الإسلام إلا بحد معين وكلنا يعلم بأن كثيراً من

الناس لم ينقلبوا إلى الإسلام في ذلك الوقت عن قناعة أو عن "لا أريد أن أقول عن نفاق" ولكن لم يدخلوا في العقيدة بل ربما أحبوا الرسول كشخص وعندما أحبوه اتبعوه، فالكثير من الأشخاص يتبعون الدين عندما يحبون الشخص، فالأداء الشخصي وتمثل شخصية الرسول على مستوى العلماء وعلى مستوى الأطفال وعامة الناس يحمينا من الكثير من المشاكل أولاً على المستوى الاجتماعي وبنفس الوقت يكرس الدين الصحيح، لأنني عندما سأقرأ كتاباً أو سأسمع شيخاً أو سأجادل شيخاً متطرفاً لن أقتنع.. ولكن عندما أقول له في اليوم الفلاني الرسول فعل عكس ما تقوله.. سينتهي الموضوع، أنا غير قادر على مجادلته بالقرآن وبالفقه وبالحديث ولكني قادر على مجادلته في تصرفات إنسانية قام بها إنسان، قبل كل شيء هو إنسان قبل أن يكون نبياً، هذا الموضوع مهم جداً. الآن لدينا المدرسة الحديثية.. هي بداية، ولكن لاحقاً يجب أن ندخل في هذا الموضوع حتى على مستوى المناهج في وزارة التربية لأن كثيراً من الناس كما قلت يبصمون ولا يفهمون وهذا هو الأساس، مرة أخرى، للتغرب والتطرف.

النقطة الأخيرة.. لابد من البحث عن الأسس العقائدية المشتركة بيننا كمسلمين.. "ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة" ماذا يعني هذا الكلام.. يعني أن ربك لم يشأ أن يخلق الناس أمة واحدة، هو أرادنا أن نختلف، ولو أرادنا أن نكون أمة واحدة لما أنزل القرآن بعدد محدود من الصفحات، نسبة للكثير من المجلدات.. كان قادراً أن يُنزل على النبي خلال عشرين عاماً عشرات المجلدات التي تتحدث بالتفاصيل ولا تترك مجالاً للخلاف.. هو أراد منا أن نختلف.. ولكن لم يرد منا أن نتصارع.. الخلاف حالة طبيعية.. الشيء غير الطبيعي هو الصراع الموجود بين المسلمين ولا نختلف على العقائد.. لا نختلف حول وحدانية الله ولا حول نبوّة الرسول ولا حول الأحاديث.. هناك خلافات حول مصداقية بعض الأحاديث وهذا طبيعي.. هذا فقط يعرفه الفقهاء.. نحن كمسلمين عاديين لا نعرف كل الأحاديث أساساً.. نحن نعرف الأساسيات.. لماذا تنقلون الخلاف إلى الشارع؟ اتركوا الخلاف بينكم.. الخلاف الموجود بين الطوائف يتحمل مسؤوليته الأئمة عبر التاريخ.. طبعاً لا أقصد الأئمة الكبار.. لأن الأئمة الكبار، وهذه النقطة المهمة، قدموا لنا مذاهب وليس طوائف والفرق كبير.. المذهبية شيء جيد عندما تكون عبارة عن مذهب فكري.. في الاقتصاد وفي الطب وفي السياسة هناك مذاهب فكرية.. هم قدموا لنا فكراً لكي نغتني منه، لكي نفهم الدين أكثر، لكي نُغني الدين، لكي نمارسه بشكل أفضل.. ولكنهم لم يقدموا لنا طوائف لكي تصطدم مع بعضها، ولو عرفوا ذلك لما قدموا لنا مذهباً في ذلك الوقت.. فإذاً.. أولاً.. الخلاف طبيعي ويجب أن نبقى نتحاور والأهم من ذلك أن نبقى نحترم العقائد والطوائف المختلفة.. لأنه طالما أن ربك لم يشأ أن تكون

الأمة واحدة فيعني طالما أننا موجودون كبشر ولو وُجدنا لمليون عام سنبقى مختلفين لمليون عام.. هل من المعقول أن نتصارع لمليون عام؟ هذا الكلام مناقض لجوهر الدين.. يجب أن نتوحد ونحترم الرموز حتى لو اختلفنا معها، وبشكل خاص أتحدث الآن عن المسيحيين كون هناك خلافات عقائدية كبيرة.. بالمحصلة هناك يوم قيامة وسيحاسب الله كل الناس في يوم القيامة.. لو أراد منا أن نحاسب بعضنا في الحياة لما كان هناك داعٍ ليوم القيامة.. هناك يوم قيامة.. إذا اختلفنا نُبقي هذا الاختلاف لا مانع.. من يقبل الحوار نتحاور معه ومن لا يقبل الحوار لا نتحاور معه ولكن لا يجوز أن يكون هناك فتنة.. لا يجوز أن يكون هناك إهانة لرموز هذه الأديان أو تلك الطوائف ونبقى نتحاور وأنا متأكد بأننا إذا تحاورنا بعقل سنصل بكل سهولة إلى قواسم مشتركة وهي الحالة الطاغية، والحقيقة أن الخلافات هامشية.. بالنسبة لنا كشارع لا يوجد شيء جوهري نختلف عليه.

كل ما سبق يحتاج إلى المزيد من التأهيل على المستوى الديني لرجال الدين وللداعيات وللعلماء ولكل من يعمل بهذا الشأن.. تأهيل علمي.. تأهيل فلسفي.. يعني في ذلك الوقت، منذ أربعة عشر قرناً كانت المعجزات ضرورية جداً لأنه لم يكن هناك إمكانية لشيء ملموس بالنسبة لقدرة الله على الأرض.. أما اليوم فمن يدخل منكم في بعض العلوم.. بالنسبة لي كطبيب عندما أرى علاقة الأعضاء ببعضها.. وكيف يمكن للكرية البيضاء أن تتذكر جرثومة.. كيف يمكن أن يتحرك العقل مع الكبد مع الكلية.. أقول سبحان الله.. حتى لو أردت أن أكون ملحداً.. أقول سبحان الله.. من وضع هذه القواعد.. حتى لو أردت أن أكون ملحداً لا أستطيع نفي وجود القدرة الإلهية في خلق هذا الإنسان.. فنحن لسنا فقط أمام معجزة الإسراء والمعراج ولا عصا موسى ولا كل القصص التي وردت في القرآن.. نحن أمام مليارات من المعجزات.. كل واحد منا هو معجزة إلهية تمكّن الطب اليوم من أن يكشفها ويكشف مجرد جوانب بسيطة منها.. معجزة الروح.. ماهي الروح؟ حتى الآن لا نعرف .. فنحن أمام معجزات علمية ولابد من أن نتسلح بالفكر العلمي لأن الكثير من الناس لا يقبل اليوم إلا الحديث العلمي.. لا بد من أن نتسلح كما قلت بالتحليل والقدرة على استخدام المنطق والتحليل والفلسفة لنقل العمق الكبير الموجود في القرآن والذي لم نصل إلا إلى جزء منه لأنه كلام إلهي ونحن نبقى بشراً.

لابد من أن يكون الإمام قدوة للمجتمع.. قدوة بأخلاقه.. بعلمه.. بتصرفاته.. بانفتاحه.. بسماحته.. بكل هذه التفاصيل. وقبل كل شيء قدوة بتمسكه بمبادئ الدين.. لا نريد أن نذكر الكثير من رجال الدين ونحن كان معظمنا في الصلوات الأخيرة والهاون يتساقط علينا وأنا ومعظم الموجودين من المدنيين وقلة من رجال الدين لأن البعض منهم يبدو أنه لا يؤمن

بالقضاء والقدر.. طيب أنا لا يمكن أن أقتنع بأن هذا الشخص له علاقة بالدين.. لا يمكن أن أكون أنا أكثر إيماناً منه بالقضاء والقدر ولا أريد أن يكون هو أكثر مني وطنية، فأنا في موقع سياسي..أنا لا أقبل.. وهو لا يقبل أن أكون متفوقاً عليه في جوانب الدين .. هذا نموذج بسيط.. أعطيكم نماذج ولكن هذه النماذج البسيطة لها معنى عميق.

لا نريد أن يكون لدينا النماذج التي كان البعض منها يقدّم لي كبار المهربين على أنه رجل فاضل وتقي فقط لأنه تبرّع له ببناء الجامع ولجمعيته.. وهذا الشخص هو من كبار المهربين... وهناك نماذج كثيرة.

لا نريد من رجل الدين، كما لا نريد من المسؤول، ولا يمكن للمسؤول أن يحمل مسؤوليتين بنفس الوقت .. مسؤولية الوطن ومسؤولية الجيب.. ملء الجيب .. لا يمكن.

فإذا كان المسؤول يحمل رسالة وطنية ولا يمكن ان يحمل بنفس الوقت رسالة أخرى فالأحرى برجال الدين الذين يحملون رسالة عظيمة هي أكبر رسالة موجودة في البشرية أن لا يكونوا مهتمين بالرسالتين بنفس الوقت ، لذلك كنت في عدة مراحل ألمح وأقول لا يمكن أن يكون سين من الناس رجل دين ويذهب إلى السعودية لكي يطوف حول بعض القصور وليس حول الكعبة من أجل القليل من المال ..هذه حقيقة .. لذلك الناحية الأخلاقية هي أساس.. إما أن يكون رجل الدين قدوة أو أن يترك ويتخلى عن هذا اللباس ويعطيه لشخص آخر ويعود شخصاً مدنياً يعمل في القطاعات الأخرى.

النقطة الثانية هي أننا لا يمكن أن نقوم بكل هذه المهام الجسيمة إلا إذا عرفنا بأن هناك دوراً كبيراً لعلماء بلاد الشام ، وأنا لا أقصد هيئة علماء بلاد الشام ولكنها كانت تكريساً للفكرة ، أنا أقول هذا الشيء منذ سنوات طويلة ، أنا سافرت والتقيت واستقبلت وفوداً. كل الناس أولاً بالعالم الإسلامي غير العربي تنظر بشكل خاص أولاً للإسلام العربي فكثير من هؤلاء كنت أقول له هل تصلي ؟ يقول لي نعم أصلي خمس صلوات.. هل تتمتم بالقرآن وأنت تصلي بين الركعات ؟ يقول نعم.. أقول له هل تفهم ما تقرأ ؟ يقول للأسف لا ، والبعض منهم قرأ كل القرآن .. فهو حرقة في قلبه أنه لا يفهم ما يقرأ .. هذه ميزة يجب أن نفهمها .. هذه ميزة كبيرة وعظيمة لنا. في إطار الإسلام العربي.. بلاد الشام لها موقع خاص وتعرفون أنه من أندونيسيا إلى تركيا إلى باقي العالم العربي يقولون "شام شريف" وهذا له معنى قدسي، ولكن هذه التسمية لم تأت من عبث.. حقيقة لا أحد قادر على القيام الآن بهذه المهام إلا علماء بلاد الشام لعدة أسباب.

أولاً ، لأن المنطقة المقدسة وهي مكة والمدينة، هي مقدسة ولكن الحقيقة أن المؤسسة الدينية فيها انحرفت عن الدين بشكل كبير وبشكل كامل وهي غير قادرة بكل تأكيد على القيام بهذه المهمة .. بالعكس تماماً هي تقوم بتدمير الإسلام اليوم.. أما الأزهر وله مكانة واحترام فمع كل أسف لعقود تم تدجينه سياسياً وهذا الشيء خطير .. نحن نريد أن نفصل الدين عن السياسة، لذلك كنت حريصاً في البيانات الأخيرة لهيئة علماء المسلمين أن لا يتحدثوا بالسياسة ..يتحدثون بمواقف أخلاقية ودينية .. يتحدثون عن فلسطين بالمعنى الشرعي وليس بالمعنى السياسي .. نريد أن يبتعدوا عن ذكر الدولة ... نحن لا نريد هذا الشيء منهم.. نحن نريد بالفعل مؤسسة دينية تحمل في طياتها التراث الشامي العريق من الاعتدال.

فإذاً المهمة كبيرة ، ولكن إن لم نفهم هذا الشيء.. إذا اعتقدنا بأن الأزهري أكثر فهماً منا والخليجي أفهم منا وأصبح قمر رمضان تحدده السعودية والتوقيت بالنسبة لي هو توقيت السعودية، لا يمكن لنا القيام بهذه المهمة.. ولكي نتمكن من القيام بهذه المهمة يجب أن يكون لدينا تمسك وفخر واعتزاز وثقة بهذا الدور وأنا متأكد من هذا الشيء، ولكن أريد أن يكون كل واحد فينا يحمل هذا الشيء.

النقطة الأخرى هي اللغة العربية التي تتآكل اليوم عن سوء نية أو عن جهل .. ولكن من دون لغة بعد زمن سنصبح كالآخرين غير العرب نقرأ القرآن الذي لا نفهم لغته .. علينا أن نكون حريصين على هذه اللغة لأن اللغة هي حامل الثقافة و حامل الدين و حامل الفكر و حامل العقيدة .. معظمكم من خريجي اللغة العربية ولو لم يكن كذلك فهو بحكم قراءته للقرآن لا بد من أن يكون متمرساً بهذه اللغة، ولكن يجب أن نفهم بأن اللغة العربية لا تنفصل بأهميتها عن الدين.

هذه التفاصيل أيها السادة إن فهمناها من الساحة الإسلامية إلى الساحة العربية إلى الساحة السورية نفهم الأزمة التي نمر بها .. كل ما يحصل في سورية هو نتائج لما نراه وخاصة في القطاع الديني ، لذلك فإن الأعداء عندما رأوا هذه السلبيات وهذه الثغرات قاموا باستخدام الدين ولم يستخدموا السياسة ولم يستخدموا أي شيء آخر . ولحسن الحظ أن الشعب السوري واع ، وكما قلت في البداية كان دوركم أساسياً في صمود المجتمع بعقلكم وبفكركم وبصدقكم .. هذه حقيقة .. لذلك إذا أردتُ أن أتحدث عن الأزمة أختصرها ببضع نقاط .. الوضع الخارجي يتبدل لأنكم صمدتم، والوضع العربي يتبدل لأنهم فشلوا بفعل صمودكم.. فالنتيجة واحدة والمسبب واحد.

أما في الداخل فلدينا محوران لا ثالث لهما ، الأول أننا سنستمر بمحاربة الإرهابيين من دون تردد ولن نرحمهم إلا من يعود .. ثانياً .. المصالحة سنستمر بها. الأساس هو أنتم والأساس هو نحن والأساس هذه المصالحة .. إذا تمكنا من استعادة هذه الحاضنة نكون قد حققنا المراد وخدمنا الدين وخدمنا الوطن .. نحن اليوم أمام لحظة تاريخية هي لحظة استعادة هذه الحاضنات .. بعض هذه الحاضنات عاد وطنياً والبعض عاد من التطرف باتجاه الاعتدال.. فنحن الأقدر في هذا القطاع الديني أن نلتقط هذه اللحظة التاريخية ونثبت الدور التاريخي الذي ثبتناه خلال سنوات ماضية وفي مفاصل أخرى عبر التاريخ ونضع بصماتنا ونسجل بأننا كأجيال للأحفاد في يوم من الأيام كنا واعين كما كان أجدادنا منذ أقل من مئة عام عندما قسمت فرنسا بلادنا على أساس طائفي وقالت: دولة العلويين ودولة الدروز ودولة حلب وإلى آخره . نتمنى أن نكون بنفس هذا الوعي . بالمحصلة أعود وأكرر نفس النقطة .. عندما قالوا لي بأن سورية الله حاميها ماذا تقصد بهذا الموضوع.. قلت أقصد أولاً أن خصومنا أغبياء وهذه نعمة من الله.. الله أنعم علينا أولاً بأعدائنا ، ثانياً وهو المفروض العكس، أقول بهذا الشعب الطيب ، بهذا الشعب الصامد .. حقيقة لو مرت هذه الظروف على شعب آخر لانهار في دول أخرى يرتفع سعر الخبز فينهار الناس ..الشعب السوري مرَّت عليه أعباء تنوء بحملها الجبال .. فلذلك حمى الله سورية بهذا الشعب ، وبأمثالكم من رجال الدين ومن العلماء وبأمثالكن من الداعيات، بصبركم بمصداقيتكم بأخلاقكم ، لذلك نتمنى من الله أن يوفقنا جميعاً وأن يوفقكم في مهامكم الجسيمة ونحن سنبقى على تواصل وعلى اتصال واللقاءات ستستمر.. أتمنى أن نضع هذه العناوين بخطوات تنفيذية.. لم نأت إلى هنا من أجل الدردشة .. كل واحد سيسمع بهذا اللقاء سيقول وماذا بعد ؟ وماذا فعلوا لنا؟ يريدون أن ينعكس هذا الشيء على الأمن والأمان، على المصالحة، على الخبز، على المازوت، على الكاز، على الغاز.. على كل هذه التفاصيل اليومية في الحياة.

مرة أخرى أشكركم وأعتقد بأن مجيئكم في هذه الظروف هو دليل وطنية ودليل التزام تجاه المواطنين وتجاه الرسالة الكبيرة التي تحملونها .. أتمنى أن تنقلوا تحياتي إلى كل العلماء زملائكم في المحافظات المختلفة ، ولو كنا قادرين أن نستقبل الجميع لفعلنا ولكنكم تمثلونهم بالنهج وبالفكر الوطني.. أتمنى أن تنقلوا تحياتي إلى كل المؤمنين الوطنيين.. كل واحد في حارته وفي عائلته.

شكراً لكم مرة أخرى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❑❑

رسالة السيناتور ريتشارد هـ. بلاك إلى سيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد

▫ ترجمة: إيلين كركو

(وجه السيناتور الأمريكي ريتشارد هـ. بلاك ، سيناتور فيرجينيا ، رسالة إلى سيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد، وفيما يلي نورد ترجمة نص الرسالة).

عزيزي الرئيس الأسد

أكتب لسيادتكم لأقدم الشكر للجيش العربي السوري لبطولاته..... في سلسلة جبال القلمون. أنا ممتن بشكل خاص للنصر الرائع الذي حققتموه في يبرود، حيث قام الجيش العربي السوري وسلاح الجو بتحرير..... السوريين المحاصرين من قبل الإرهابيين لسنوات.

أشعر بامتنان عميق لمهارة وبسالة القوات السورية التي أنقذت 13 راهبة قام الجهاديون الجبناء بخطفهن واستخدامهن كدروع بشرية في يبرود.

من الواضح أن الحرب في سورية يخوضها إلى درجة كبيرة مجرمو حرب أشرار يرتبطون بالقاعدة.

إن مجموعات كجبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام تقوم بارتكاب جرائم حرب بشكل روتيني كجزء من سياستها المتّبعة. وهم يتفاخرون ببث مقاطع فيديو على موقع (يوتيوب) تصوّر إعدامات جماعية لأسرى الحرب، وقطع لرؤوس رهبان ومدنيين لتصل حتى إلى أكل لحوم البشر.

في حزيران الماضي، أجبرت النصرة أمّاً في حلب على مشاهدة قتل ابنها البالغ من العمر 14 سنة عن طريق إطلاق النار على فمه ورقبته.

من الصعب استيعاب قيام أي أمة متحضرة بالدفاع عن أعمال أمثال هؤلاء من المجرمين المتعطشين للدماء.

من الواضح أن الشعب السوري تعب من مشاهدة المرتزقة الأجانب يدخلون بلاده للقتال ضده. لقد عانى شعبكم من الأعمال الإجرامية التي ارتكبها الجهاديون الذين وفدوا لاغتصاب وقتل السوريين الأبرياء.

حتى يومنا هذا، تدرك قلة من الأمريكيين سيطرة القاعدة –عدونا اللدود- على المتمردين في سورية. إنهم لا يعرفون أن أعداءكم أقسموا يمين الولاء لذات المنظمة التي قامت في 11 أيلول 2001 بتنفيذ عملية ضرب الطائرات للبنتاغون ولبرجي مركز التجارة العالمي، مما أسفر عن مقتل ما يزيد على 3000 من الأمريكيين الأبرياء.

يقوم مقاتلو القاعدة اليوم بتنفيذ تفجيرات انتحارية لقتل نساء وأطفال لا حول لهم ولا قوة في بلدكم، مثلما ذبحوا تماماً المدنيين العزّل هنا.

لا أستطيع أن أفسر كيف خُدع الأمريكيون الذين عانوا جسام الأضرار من القاعدة بحيث يدعمون الجهاديين. ولكنني أعلم أن عدداً من المسؤولين في الولايات المتحدة يعارضون سياسة تسليح وتدريب الإرهابيين الذين يعبرون حدودكم من المملكة الأردنية ومن تركيا.

إن أسوأ ما يمكن حدوثه هو سيطرة المتمردين على العاصمة ورفعهم لعلم القاعدة الأسود فوقها. ولهذا السبب فقد مُنع المتمردون من الحصول على الأسلحة المتطورة لأن المخططين العسكريين يعلمون أن الإرهابيين مخادعون ولا تجدر الثقة بهم. لا شيء سيمنعهم من تصويب الصواريخ المضادة للطائرات نحو المدنيين، وقد يحول الإرهابيون الطائرات في مطارات (Dulles) و (Heathrow) و (LaGuardia) إلى كرات من اللهب فيُصاب الطيران المدني التجاري عبر العالم بالشلل.

إن مساعدتهم على تحقيق هكذا مأرب هو ضرب من الجنون المطبق.

لقد اتّبعتم نهج والدكم في التعامل باحترام مع جميع المسيحيين ومع الطائفة اليهودية صغيرة العدد في دمشق، مدافعين عن كل كنيسة وكنيس، متيحين لهم حرية العبادة والمعتقد، مما يشعرني بعظيم الامتنان لكم.

وبالمقابل، حيث سيطر المتمردون، فقد مارسوا سلوكيات اللصوص والمجرمين والمخربين، من اغتصاب وتعذيب وخطف وجزّ لرؤوس الأبرياء. لقد انتهكوا حرمات الكنائس وفرض الإرهابيون ضريبة "الذمة" على المسيحيين واليهود، معاملين إياهم بدونية لا إنسانية.

إنني أصلي كي يتمكن جيشكم من تطهير سورية من الجهاديين، ليتمكن السوريون بكافة أطيافهم من العيش المشترك بسلام.

وإلى أن يتحقق ذلك، إنني أصلي كي تتمكن القوات المسلحة السورية من متابعة الجسارة الاستثنائية في الحرب على الإرهابيين.

أرجو من سيادتكم نقل شكري الشخصي للجيش العربي السوري وسلاح الجو لحمايتهم المواطنين السوريين بمن فيهم من الأقليات الدينية التي تواجه الموت على أيدي الجهاديين الأجانب.

المخلص

ريتشارد هـ. بلاك

سيناتور فيرجينيا

❑❑

آخر الكلام

آخر الكلام

بخطى الواثق سورية تمضي لمستقبلها

من لم يقرأ التاريخ بعد عليه أن يقرأه بتمعن وروية، كي يدرك بأننا نحن السوريين لم نكن في يوم من الأيام دعاة حروبٍ أو عشاقاً لسفك الدم، فالسوري الأصيل الحق يحب الحياة الحرة الكريمة فوق أرضه ويده ممدودة لأية يدٍ سورية الانتماء ونبيلة الغاية والهدف، ويفتح الدروب العريضة والأبواب الواسعة كي يسلكها أو يدخل من خلالها جميع الشرفاء من العرب، والأمثلة على ذلك كثيرة ومن الصعب أن تعد أو تحصى، ويكفي أن نضرب مثلاً واحداً يثبت صدق هذا القول، وهو أن السوريين جميع السوريين ودون استثناء قد فتحوا أبوابهم وبيوتهم كي يدخلها العرب الملهوفون والمطاردون والهاربون من ويلات الحروب، وبالأمس والأمس ليس بعيداً عن اللحظة الراهنة كان السائر في شوارع دمشق أو أية مدينة سورية أخرى يلتقي العديد العديد من الأشقاء اللبنانيين والعراقيين دخلوا سورية آمنين وخرجوا منها سالمين، لماذا لأنهم هنا في سورية الكرامة، سورية العروبة، سورية التاريخ والعراقة والحضارة والكرم وباختصار سورية قلب العروبة النابض.

□ محمد حديفي

نحن هنا وفي هذا المقام لا نريد أن نفتح الجراح أكثر مما هي مفتوحة، ولا نريد أن نمنن أحداً، إذا لم يجبرنا أحد على اتخاذ قراراتنا في انتمائنا العربي الصادق، ودفاعنا عن كرامة الأمة العربية، ووقوفنا رغم جسامة التضحيات أمام عدو العرب والإسلام الذي قاتلناه ونقاتله دفاعاً عن العرب والمسلمين ومقدساتهم، وتقدم من أجل ذلك قوافل الشهداء، في حين أن بعض العرب والمسلمين تكاتفوا وتكالبوا لكي يكونوا الخنجر المغروس في الظهر السوري، وأيديهم الملوثة بدماء السوريين تمتد بالعتم لتصافح الصهاينة وتحوك لنا الدسائس والمؤامرات، هؤلاء الأعراب الذين أسفروا عن وجوههم الصفراء القبيحة وأعلنوها علانية بأنهم مستعدون للتحالف مع الشيطان في سبيل أن تسقط سورية وتهان كرامة السوريين وتدمر منشآتهم وتهتك أعراضهم ويشردون في بقاع الأرض، وذنبهم الذي يحاسبون عليه هو أنهم قالوا لوكلاء الإمبريالية والصهيونية: لا... لا مكان لمتآمر بيننا... فأرضنا لنا والقدس قبلتنا وفلسطين لأصحابها الشرعيين... لم يعد فرد واحد من الشعب السوري يقف على الحياد الآن، لقد باتت المؤامرة بكل أبعادها ومراميها، وتكشفت لجميع السوريين تلك الإدعاءات الكاذبة التي دفعت الدول الوالغة في الدم السوري المليارات من الدولارات في سبيل ترويجها علها تجد آذاناً صاغية لدى السوريين، ولكن ما حصل هو العكس تماماً، فقد ثبت للسوريين بأن حكام السعودية وقطر وتركيا ومن لف لفهم ليسوا حريصين على تحقيق الديمقراطية للسوريين، وأدرك السوريون بما لا يدع مجالاً للشك بأن فاقد الشيء لا يعطيه، وأن لا سبيل للمقارنة بين الحياة اليومية التي يحياها السوري، وبين تلك الدول التي تملك المليارات مما تجود به الأرض العربية والمواطن فيها محروم من أبسط مقومات العيش بكرامة، والوقائع تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أيضاً بأن المواطن في أغلب دول الخليج لا يملك حرية التعبير حيث يعيش معظم هؤلاء الخليجيين تحت خط الفقر رغم أنهم يعومون فوق بحار من البترول الذي يعود ريعه وعائداته للقلة القليلة من الأسر الحاكمة، في حين أن جزءاً كبيراً من هذه الأموال الطائلة رصد لإنعاش اقتصاد أوروبا وأمريكا حيث البذخ دون حساب لشراء أحدث ما صنعته هذه الدول من أسلحة وإرسالها لقتل السوريين!!

لم يعد خافياً على أحد حجم الدمار والأذى الذي ألحقته هذه الدول بالمواطن السوري الذي حُرم من كل مقومات الحياة فوق أرضه، حيث هدم المنازل واغتصاب النساء وتشريد الآمنين وسلب الممتلكات وتدمير الاقتصاد وتهريب المنشآت الصناعية الكبيرة لبيعها بأثمان زهيدة وبإشراف /أردوغان/ ..

ورغم ذلك كله وقف السوريون الشرفاء وصمموا على الحياة لأنهم يملكون إرادة الحياة ولأنهم عشاق للحياة؛ ورفضوا الانكسار بعد أن أدركوا وبعد مضي أربع سنوات إلا قليلاً بأن

المستهدف هو وجودهم وموقفهم ومستقبل أبنائهم عن طريق السعي لتخريب الإنسان السوري من الداخل وتنشئة جيل متخلف يقبل بما يملى عليه من شعوذة وإجرام وقتل وإلغاء للآخر الذي لا يوافقه الرأي.

وقف الشعب السوري خلف جيشه الباسل الذي أدرك ومنذ اللحظة الأولى بأن أعداء الإنسانية والإنسان يسعون إلى تفكيكه وشرذمته وتحويله إلى جيش يذعن للصهيونية وإرادتها الرامية إلى تقسيم سورية وتحويلها طوائف متناحرة ومتقاتلة فيما بينها وعندها يكون الرابح الأكبر من كل ذلك هو أعداء العروبة والإسلام... ويتحول الشعب السوري إلى أجيرٍ تابع يدور بفلك غيره بدلاً من أن يمتلك قراره ويصنع مستقبله بيده.

لقد أثبت الجيش العربي السوري ومن خلفه ذلك الشعب الصامد بأن سورية فعلاً مقبرة للغزاة، وأن أسوارها العالية التي تحطمت أمامها كل القوى الغازية عبر التاريخ ما تزال عالية وحصينة، وما أشبه اليوم بالبارحة فالمستعمر لا يزال مستعمراً وله عملاؤه الذين يبدلهم لمقتضيات الحاجة والشعب هو الشعب الذي رضع كبرياء الرفض والمقاومة مع حليب الأمهات...

أرادوا لسورية أن تسير في النفق المظلم حيث العتم والظلام، أغدقوا الأموال والهبات والعطاءات على ضعاف النفوس، قدموا المال والسلاح والدعم لكل من اهتز في داخله الضمير والانتماء، وعدوا بمستقبل من البحبوحة والرخاء، ولإنجاح ذلك جندوا قنواتهم الفضائية ذات الإمكانات العالية، وأطلقوا الكلاب المسعورة تنهش لحم السوريين وتلغ في دمائهم، كل ذلك والسوري الحق يقف بثبات وصبر وتحمل لكل ما يتعرض له واضعاً نصب عينيه أن المطلوب هو وجوده وحقه في الحياة مع بني قومه وفوق تراب وطنه؛ وأيقن الجيش السوري وأيقنت القيادة الحكيمة لهذا الجيش بأن المعركة التي تستعر نارها الآن إنما هي معركة وجود لأن من أخطر الأعداء هو من يسعى ليغتال وجودك، فثبت أبطال الجيش العربي السوري في الميدان وكشفوا خطط العدو ومراميه وراحوا يحرزون النصر تلو النصر لتطهير هذه الأرض المقدسة بإنسانها وترابها من هؤلاء الذين جاؤوا من كل بقاع الأرض ومهنتهم القتل واجتثاث الرؤوس واغتصاب الحرائر وتشريد الأبرياء..

هذا الصمود الأسطوري لجيشنا الباسل وهذه الفراسة الأصيلة في كشف مرامي الغزاة والطامعين أسهم إلى حد كبير في هذه الانتصارات التي يحرزها جيشنا الباسل.

أدرك السوريون الشرفاء شعباً وقيادة وجيشاً بأنهم ولئن جاعوا وظلموا وتشردت أسرهم ودمرت ممتلكاتهم ولاقوا كل ما لاقوه من عسف وظلم إنما هو طارئ مؤقت والرد عليه لا

يكون إلا بالثبات والصبر والاستمرار في المزيد من التلاحم والتكاتف وتعزيز الهوية السورية وتنمية روح المقاومة والرفض فذلك من شأنه أن يشعل الضوء في نهاية النفق..

قال أعداء الله والعروبة والإسلام: إن سورية بلد غير ديمقراطي ويستشري فيه الفساد ويفتقر المواطن فيه إلى الحرية...!! والحقيقة أن هذا الكلام يمكن أن يكون قابلاً للنقاش ويمكن التوقف عنده لو أنه جاء من غير هؤلاء الذين لا تزال المرأة عندهم مستلبة الحقوق وإنسانهم يعيش وكأنه في القرون الوسطى وقلة قليلة تبيح لنفسها كل المحرمات، وباسم الدين ترتكب كل الموبقات...

أدركت القيادة السورية بأن جهاز الحكم في سورية ومفاصل الدولة فيها ينقصها الكثير من التحديث والاهتمام فصدّرت المراسيم والقوانين الناظمة لذلك وتغير الدستور بما يتلاءم مع متطلبات العصر وبدأ استبعاد الفاسدين ومحاسبتهم وأُلغيت الكثير من القوانين التي تعاني من ثغرات وبذلك تكون قد سحبت كافة الذرائع من الأيدي التي كانت تستغل ذلك للنيل من سمعة الحكم وهيبته، وظن المواطن السوري آنذاك بأن هؤلاء سيكفون عن هذه الأزمة إلا أن الذي حصل كان عكس ذلك تماماً، إذ زاد هؤلاء من إجرامهم وتحريضهم ما رسخ حقيقةً واقعة لدى السوريين بأن هؤلاء يريدون كراسي الحكم وتحقيق رغبات الأعداء بمد اليد للصهاينة لدخول أرضنا وتحقيق الحلم القديم الذي يراود مؤسسي الحركة الصهيونية وهو أن أرض إسرائيل من الفرات إلى النيل، وهم يدركون أن ذلك لن يتحقق إلا بتقسيم سورية إلى دويلات عدة وإنشاء دولة يهودية تكون الأقوى في المنطقة وتبسط هيمنتها على ما تبقى من شرفاء العرب وعندها تستطيع القول إن الحلم قد تحقق فالصهاينة هم السادة في المنطقة والعرب هم الأجراء والتابعون...

سورية الآن ماضية نحو استحقاقاتها الدستورية لانتخاب رئيس لها،

والسوريون يدركون تماماً أن الرئيس بشار الأسد هو خير من يجسد إرادة هذا الشعب في بناء سورية الحديثة سورية الديمقراطية والحرية والمساواة، سورية تكافؤ الفرص، ويدركون أيضاً بأن مهمات الرئيس القادمة أثقل وأصعب مما كانت عليه في أي يوم مضى لأن في طليعة المهام الملقاة على عاتق من يقود سورية في المرحلة هي إعادة بناء الإنسان السوري الذي عمل أعداء سورية على تخريبه من الداخل بتنشئة جيل من الأطفال لم يتركوه يعيش طفولته كما يستحق وإنما أنعشوا فيه الغرائز البعيدة عن إنسانية الإنسان والمتعطشة إلى إلغاء الآخر لابل وقتله في أغلب الأحيان، وهنا يقفز إلى الذهن سؤال: من سيعيد هذا الجيل من الأطفال الذي حملوه السلاح ودربوه على قتل الآخر دون رحمة

أو شقفة إلى جادة الصواب، من سيغسل هذه النفوس التي وخلال أربع سنوات حولت سورية مسرحاً يقوم فوق بحار الدماء ويتحرك فوقه أعداء الله والإنسانية الذين تحولوا وحوشاً بشرية تتعطش لسفك الدم السوي...

وللإجابة عن كل هذه الأسئلة لابد لنا من وقفة تأملية لمراجعة الذي حدث بأدق تفاصيله لنجد أن قيادة سورية التي تقوم على ثلاثة ركائز.. قيادة وجيش وشعب لا يستطيع أحد أن يحمل أعباءها غير الرئيس بشار الأسد الذي خبره الشعب السوري في أشد المراحل قسوة وأكثرها ضراوة وأثقلها لحظات..

ومن خلال النظر للشعب السوري الآن وفي كل بقعة من الأرض السورية يتبين لنا أن السوريين يعلمون بأن ممارسة العملية الدستورية في انتخاب رئيس للبلاد هو حق لهم وواجب عليهم، فالسوري له ملء الحرية في اختيار من يشاء من المرشحين الثلاثة للرئاسة وسيكون صندوق الاقتراع هو الفيصل بين الجميع، فمن يجمع عليه الشعب ليكون رئيساً له يقود المرحلة القادمة بكل عقباتها وعقدها وصعوباتها هو من يستحق هذا اللقب ويليق به أن يتبوّأ هذا المنصب، وعندها ما على الشعب والجيش إلا الاستمرار في مساندته للمضي قدماً في رسم مستقبل سورية الحديثة...

وفي تقديري أن سورية المستقبل ستكون سورية العمل الدؤوب وسورية الإصلاح وتكافؤ الفرص وإعادة ما تهدم من نفوس وأبنية ومنشآت كي تنتقل إلى المرحلة التالية وهي استعادة مكانها اللائق بها بين الأمم بعد أن تكون قد نظفت ترابها الطاهر من هؤلاء الإرهابيين القتلة وطردتهم خلف حدودها أو حولتهم جثثاً تدفن في ترابها الذي غسله الدم مراراً وتكراراً عبر العصور...

نحن ندرك أن إعادة البناء في ظل هذا الدمار والخراب الذي حل بنا ليس بالأمر السهل لا بل نستطيع القول أنه أصعب بكثير من مجابهة هذه الحرب الظالمة التي شنت علينا، والسوري يدرك بأن بناء الإنسان من جديد وإعادة الإعمار وترميم الاقتصاد يتطلب رئيساً متمرساً يتمترس خلف الدستور الذي وافق عليه السوريون كي يكون جميع السوريين متساوين أمام القانون يعيشون فوق تراب وطنهم بحرية وكرامة ولهم حقوقهم الكاملة وعليهم الواجبات المستحقة وبذلك نكون قد رممنا جراحنا النازفة وتجاوزنا أدق المراحل وأكثرها خطورة بعد أن تجاوزنا محنتنا على مدى ثلاث سنوات ونيف، ولو أن الولايات المتحدة تعرضت لما تعرضت له سورية من ويلات لوجدتها الآن في أضعف مراحلها وأوهى مواقفها لماذا؟.. لأن شعبها لا يملك إرادة الشعب السوري وقدرته على الثبات والصمود...

ترى هل يأتي ذلك اليوم الذي نجد فيه أنفسنا وقد تعافينا تماماً وشفيت جراحنا وتوقف النزف وعادت سورية قبلة الملهوف ووجهة طالب الأمن والاستقرار؟.. والجواب على ذلك سيكون بنعم لأن السوريين يمتلكون إرادة الحياة والرغبة في الغفران للزلات الصغيرة وليس أدل على ذلك من هذه الرغبة إلا ما نراه من تراجع العديد من السوريين عن إمعانهم في قتل إخوتهم ورغبتهم في إلقاء السلاح والعودة إلى حضن الوطن.. وكذلك المصالحة الوطنية التي نشاهدها في أمكنة عديدة من سورية تثبت بأن السوريين كافةً بشرائحهم وطوائفهم وانتماءاتهم لا يمكن لهم إلا أن يعيشوا معاً فوق تراب هذه الأرض كما فعل أجدادهم منذ مئات السنين...

ما ينقص سورية الآن هو المضي قدماً في مكافحة الإرهاب والإرهابيين وتحصين حدودها بالكامل لكي لا يدخلها قاتل ومجرم بعد الآن ومن ثم التقاط الأنفاس والتفرغ لمرحلة البناء كي يستعيد السوري أمنه واستقراره ويعود النازحون إلى بيوتهم وقراهم التي غادروها عنوة وعندها نجد أن سورية قد تحولت من جديد ورشةَ عمل حقيقي وعلى الصعد كافة وفي مناحي الحياة جميعها ليقف السوري مع أخيه السوري يداً بيد... لتصنع مع أخيه السوري أرضه آمنة وعرضه آمناً ومستقبل أبنائه آمناً وبوصلته فلسطين، ومن يعش يدرك بأن ذلك قد بدأت بوادره تلوح في الأفق وأن النصر والأمن وإعادة البناء واستقرار البلد قد أصبح قاب قوسين منا وما على السوريين إلا اختيار مستقبلهم بأيديهم ورسم طريقهم بما يمليه، عليهم ضميرهم الحي وانتماؤهم الوطني إلى أرضٍ رويت بدماء الشهداء.

❑❑